
إعداد
حاتم خوري
المكتب الثاني
تقديم
غسان تويني


للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

المكتب الثاني





للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

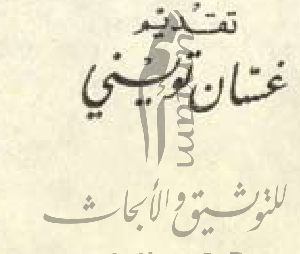


اعداد

حاتم خوري

تقديم

غسان تويني




umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ملاحظة : التحقيقات السرية المنشورة في هذا الكتاب هي من ضمن ملف التحقيق الذي حصل عليه حاتم خوري ومنح حقوق نشره صحفيا لجريدة « النهار » الواسعة الانتشار .



على هامش الملف والمحاكمة

بعض الاشياء لا بد من قولها على هامش المحاكمة التي تجري الان ، وعلى هامش الهوامش .

بالطبع كان من الافضل لو جرت هذه المحاكمة في مطلع العهد . وكان كذلك من الافضل بالطبع لو جرت قبل ان تفسح الحكومة ـ عن قصد او غير قصد ـ مجال تواري من توارى من الرؤوس الكبيرة ، بحيث تحولت هذه الرؤوس ـ عن قصد او غير قصد ـ الى زعامات سياسية ناهيك بالبطولات والشهادات .

ولكن مثل هذه المآخذ على الحكومة لا تبطل ، بالغة ما بلغت في خطورتها ، ضرورة حصول ما يجري ، ولو كان متأخرا . اما الاسباب فاكثر من ان تحصى حسبنا منها :

اولا : ان الشرطة مثلا لا تعذر اذا افرجت عن اللصوص الذين قبضت عليهم بحجة انها عجزت عن القبض على سائر اللصوص .

ثانيا : ان الذي لم يسرق ، ولم يرش ولم يرتش ولم يبتز ولا بذر مالا، كيف نريده ان يشعر انه حسنا فعل اذا كان الذي سرق ورشى وارتشى وابتز وبذر يستمر من غير عقاب ايا كانت الاسباب ... بل واكثر يتحول الى شهيد وبطل ؟

هذا من الناحية الاخلاقية ، التي هي جوهر العدالة .

يبقى الجانب السياسي الذي قد يكون ، في المجال القصير ، هو الاهم .

يقولون : المحاكمة تخدم فريقا سياسيا وتسيء الى فريق .

من تراها تخدم والى من تراها تسيء ؟

تسيء الى العهد الشهابي ، الى منجزاته . الى الوجه الاجتماعي الذي كان له ؟

ينسى اصحاب هذا القول ان الاساءة الى العهد الشهابي انما كانت من هؤلاء الذين يحاكمون اليوم ومن اتباعهم وأزلامهم وادواتهم في المجلس وخارجه . ولولا هؤلاء لما لاقى العهد الشهابي المعارضة التي لاقى ، بل لما انحرف عن اقواله وشعاراته والمثاليات التي اعلن ليتحول الى عهد ارهاب واغتصاب فضلا عن الامور الاخرى .. ولا نخال عاقلا يمكن ان يقول او يدعي ، بكامل عقله ، ان الخير يمكن ان يبنى على الشر ، وان التقدم يمكن ان يتوسل السرقة او ان تأخذ الحريات الابتزاز طريقا الى يناعها .

العهد الشهابي ؟ .. مسكينة الخرافة ! لم يحطم العهد الشهابي الا الشهابيين .. كان يجب ان يحاكمهم عهدهم ، قبل ان يحاكمهم الذين حرروا البلد منهم ومن ذلك العهد .

يبقى الذين تخدمهم هوامش المحاكمة من فضائح يأخذون علينا نشرها.

الى هؤلاء نقول ان سر النظافة في الحكم هو ان يظل الحكم حرا ، وان تظل الناس احرارا بحيث تتمكن على الاقل من فضح الفضائح ... اذ متى بطلت رقابة الراي العام ، فأي رقابة تجدي ؟

في لبنان ، حتى التشهير يجوز أمثولة لا للمشهر بهم بل للذين يمكن ـ لولا وجود الحرية ـ ان يظنوا انهم في مأمن من كل حساب .

هذه المحاكمة نعرف سلفا انها قد لا تنتهي الى نتيجة بحجم الجرم الذي من اجله تجري .

لذلك نريدها ان تنتهي بسرعة حتى تنطوي الصفحة .

ومثل الذين ينتقدونها كذلك كنا نتمنى لو تطال الرؤوس الكبيرة قبل الرؤوس الصغيرة ـ خصوصا تلك التي لولا علمها بما فعلت لكانت عندها شجاعة المثول امام المحكمة والدفاع عن النفس على الاقل بنسبة ما عندها من شجاعة في الاتهام من بعيد ... وبنسبة ما عندها من « شجاعة » في الهرب ، وفي ترك « الرفاق » المتروكين هنا وحدهم في قفص الاتهام ، ويكاد

بقاؤهم من دون رؤسائهم ، بل ويكاد عدم قرارهم هم ايضا يكفي ليظهرهم مظهر الرجال ، حتى لا نقول الابطال !

نريد هذه المحاكمة ان تنتهي بسرعة وان تنطوي معها الصفحة لا للحؤول دون افادة الحكومة منها للبقاء وحسب ، بل كذلك ، وبنوع اخص ، حتى ننتقل بالنظام اللبناني من امثولة الى امثولة ومن مرحلة الى مرحلة .

اما الامثولة ، فان المجتمعات الحرة وحدها تقدر على احتمال مثل هذه الفضائح ومثل هذه المحاكمة ، والتغلب عليها بغير ثورة .

واما المرحلة فمرحلة البناء ــ الحكم البناء الحقيقي الذي في وسعه ان يقول انه اكثر من نقيض ما يحاكم .. انه اكثر من البديل ، انه بالفعل نوع من الحكم لا يمكن ان تقع فيه فضائح ولا يحتاج الى مثل الوسائل التي فضحتها المحاكمة ، من اجل اقامة قواعد شعبية حقيقية ، بنسبة ما لا يحتاج الى محاكمات لاستدرار العطف الشعبي .

غسان تويني



ــ الملف ــ

ملف الشهابية ملف طويل ... انه ملف يعود الى عام ١٩٥٨ منذ ان اشتعلت الحوادث الدامية في لبنان .. فالى اليوم الذي رغب فيه فؤاد شهاب بالتجديد ... وحتى اللحظات التي حاول انصاره بأن يجعلوا من الياس سركيس فؤاد شهاب رقم ٢ ... الى اليوم الذي سكت فيه فؤاد شاب... ولم يعد يتكلم !

ملف للتاريخ .. وحكاية للاجيال ...

فؤاد شهاب من انت ؟

فؤاد شهاب ... كيف حكمت لبنان ... وما هي مسؤوليتك خلال السنوات التي كنت فيها رئيسا للجمهورية ... وماذا سيقول التاريخ عنك ؟

يا فخامة الرئيس السابق ماذا ستقول للتاريخ عندما ستروي مذكراتك ... وماذا سيقول التاريخ عنك ؟

يا فخامة الرئيس السابق لماذا لا تتكلم ... وحتى في المناسبات التي يحرجك فيها اخصامك ؟

لو طرحت هذه الاسئلة على فؤاد شهاب الذي يعيش اليوم متنسكا في منطقة كسروان لرسم على شفتيه ابتسامة تتارجح بين الذكاء والبراءة ابتسامة مصطنعة ... وهز راسه بصمت ... ثم سكت !

فؤاد شهاب لا يتكلم ...

رجل صامت .. ورجل غامض عرفه لبنان ..

اكثر رئيس جمهورية ابتعد عن الناس .. وعاش في صومعة .. وصمم على جعل لبنان امارة شهابية من نوع جديد .. يحكمها « العسكتاريا » !

وفؤاد شهاب اكثر رئيس جمهورية نقم عليه اللبنانيون .. واجمعوا على محاربته .. فكسب خلال الفترة التي امضاها في رئاسة الجمهورية عداء اللبنانيين ، كل اللبنانيين ..

وكانت تلك التجربة القاسية من تجارب حكم « العسكتاريا » ، اكبر دليل على ان لبنان بجميع طوائفه ومؤسساته واحزابه يرفض كل حكم ... اذا لم يكن هذا الحكم يعبر عن ارادة الشعب ... ويعبر عن روح الديمقراطية التي تميز لبنان وتجعله موطن الحريات .. ومنطلقا للمبادىء والافكار ...

كان حكم « الجزم السوداء » قاسيا على لبنان ... وكانت التجربة مريرة .. ولكن تلك التجربة فشلت في النهاية .. وعادت الحياة الديمقراطية الى هذا البلد الذي رفض « دكتاتورية العسكتاريا » .. ورفض ان يصبح لبنان ولاية « عسكر ـ شهابية » .. يحكمها رجل غامض .. يرتدي ملابس النعجة البريئة .. ويعتكف في صومعة بعيدا عن قلوب اللبنانيين وتأملاتهم وامنياتهم !

وفشل فؤاد شهاب كحاكم .. وكرئيس لجمهورية .. ثم راح يغسل يديه من خطايا موظفيه ويقول : ابحثوا عن المسؤولين وابحثوا عن الذين « خربوا » البلد !

ولكن .. من هم الذين « خربوا البلد » ... وما هي مسؤولية فؤاد شهاب ؟ ومسؤولية الذين يخضعون اليوم للتحقيق ؟ والذين تصوب اليهم اصابع الاتهام ..

من الذين كانوا ينفذون اوامر وتعليمات الرئيس السابق ؟

لماذا اطبق فؤاد شهاب رموشه على عينيه طوال الفترة التي كان فيها رئيسا للجمهورية ... وترك اجهزته تسرح ... وتمرح .. ثم جاء في النهاية يغسل يديه من الخطايا ؟

لماذا يا فخامة الرئيس السابق لا تواجه الناس .. وتدافع عن نفسك ... وعن موظفيك امام التاريخ الذي سيقول غدا رأيه بك ؟

لماذا تتبع سياسة الصمت ... فتعتكف في منزلك ... بينما الصحافة تكيل التهم لعهدك ، وتقول الكثـــير .. والكثير عما حصل عندما كنـــت رئيسا للبنان ؟

لماذا لا تواجه الصحافة وتتحدث بصراحة مطلقة .. وتوضح الموقف وتزيل علامات الاستفهام .. فقد يغفر لك التاريخ ... وقد ينصفـــــك المؤرخون !

اليوم ... وانت في منزلك لا بد انك تسمع او تقرأ ما تقوله الصحف ..

لعلك سمعت قصة ادريان جدي ..

لعلك سمعت ايضا بقصة الحريات والسجـــون ... وتدعيس كرامات الناس !

تكلم .. يا فؤاد شهاب .. ودافع عن نفسك ؟

ويصمت فؤاد شهاب في النهاية ويرسم على شفتيه ابتسامة غامضـــة تتأرجح بين الذكاء والبراءة ..

ويدور التاريخ دورته ليروي قصة رجل غامض عرفه لبنان ...

الان نحن على موعد مع فؤاد شهاب ..

فؤاد شهاب .. الانسان الغريب الذي حكم لبنان .

سنلتقي به منذ ان جاءت به احداث عام ١٩٥٨ الدامية الى الحكم ..

يومذاك كان لبنان يجتاز مرحلة سوداء من مراحل حياته ...

كانت الاحداث الدامية التي سميت بالثورة .. والتي اتخذت الطابع الطائفي الكريه ...

وكان فؤاد شهاب رجل الساعة ـ او الرجل الوحيد الذي بامكانه ان يعيد الحياة الطبيعية الى لبنان ..

كان بالاحرى الرجل الوحيد الذي بامكانه ان ينهي المشكل .. مشكـل الرصاص .. والدماء .. والدمار ؟

حصل ذلك نتيجة ظروف اسهم فؤاد شهاب في خلقها .. فتحولت اليه الانظار .. واصبح رجل الساعة .. ورجل الرئاسة ..

وكان فؤاد شهاب يحمل درع المباركة من جمال عبد الناصر الذي كان له رصيد كبير في لبنان ..

وكان في نفس الوقت يحمل درع المباركة من اخصام كميل شمعون الذين اشتركوا في الحوادث الدامية ..

وفي نهاية الاحداث الدامية .. وفي تلك الظروف الخانقة .. وفي لحظات هوجاء جرى انتخاب فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية ...

واحد فقط من اللبنانيين كان يمسك قلبه بيده خوفا على الحياة الديمقراطية ..

واحد فقط .. اسمه ريمون اده .. اراد ان يعبر عن رايه .. ويؤكد ان الديمقراطية ما زالت بخير رغم كل ما جرى .. فرشح نفسه للرئاسة ضد فؤاد شهاب .. الرجل الخارج من الجيش ..

ورغم ان ريمون اده كان يعرف انه يخوض معركة خاسرة الا انه خاض معركة الرئاسة .. من اجل التعبير عن روح الديمقراطية ولا شيء غير الديمقراطية .

ومنذ ذلك اليوم وضعت علامة « ايكس » حول اسم ريمون اده ... الرجل الذي تجرأ وترشح ضد فؤاد شهاب ..

ومنذ ذلك اليوم اصبح ريمون اده ... العدو رقم واحد للشهابية .

واحلام فؤاد شهاب بالنسبة لرئاسة الجمهورية لم تكن احلام جديدة انما هي احلام راودته منذ ان تخلى الشيخ بشاره الخوري عن الحكم ...

في ذلك اليوم فكر فؤاد شهاب بان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية .. ولكنه لم يجد المناخ الصالح ليخوض معركة الرئاسة .. فتراجع في اللحظة الاخيرة وان كان الحكم قد بقي يراود خياله !

وبعد حوادث عام ١٩٥٨ اصبح فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان ... فقد جاءت به ظروف الاحداث الدامية التي مرت على لبنان في تلك المرحلة

العصيبة من مراحل حياته .

ولم يكد يصل الى الحكم حتى بدأ يستعد لجعل الدولة كما يريد .. وقد أرادها « دولة » على مزاجه ... يحكمها « الهمشرية » .. فقد بدأ بالادارة .. ثم جاء بمن يريد من الذين اطلق عليهم اسم « العين الساهرة » .. او الجهاز الخاص !

في تلك الاثناء لم يكن اي واحد من اللبنانيين قد سمع « بالمكتب الثاني » ... ولكنهم سمعوا به كثيرا فيما بعد ... وعرفوا أخبار هذا الجهاز الذي يحيط بفؤاد شهاب .. هذا الجهاز الذي جعل من وزارة الدفاع القديمة مركزا لمن يرغب ان يتمسح بعهد شهاب ..

واختار فؤاد شهاب فريقا من انصاره المقربين الذين شكلوا « الجهاز الخاص » الذي يعمل من اجل الشهابية ولا شيء غير الشهابية ..

ولم تمض سوى فترة من الزمن حتى بدأ اسم المكتب الثاني يلمع في افق السياسة اللبنانية ..

وهذه هي قصة المكتب الثاني ، وهذا هو ملفه

حاتم خوري



هؤلاء هم الضباط

● العقيد جابي لحود ، الرئيس السابق « للمكتب الثاني » . من بيت الدين ـ الشوف، مصروف من الخدمة، ولاجىء في مدريد ، سيحاكم غيابيا.

● المقدم سامي الخطيب ، المسؤول السابق عن الامن القومي ، من جب جنين (البقاع الغربي) مصروف من الخدمة ، ولاجىء في دمشق . سيحاكم غيابيا .

● المقدم سامي الشيخة ، ضابط سابق للمكتب الثاني في الشمال . من بيروت . مصروف من الخدمة . ولاجىء في دمشق ، سيحاكم غيابيا .

● المقدم كمال جرجي عبد الملك ، ضابط سابق للمكتب الثاني في الجنوب ، مصروف من الخدمة . ولاجىء في دمشق . سيحاكم غيابيا .

● النقيب جان اسعد ناصيف ، رئيس فرع الصحافة السابق في المكتب الثاني ، من دير القمر . مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● النقيب نعيم فرح . ضابط سابق للمكتب الثاني في البقاع . من كوسبا ـ الكورة . مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● النقيب جورج حروق . ضابط سابق للمكتب الثاني في الجنوب . من زحلة . مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

الرائد ادغار معلوف ، الرئيس السابق لفرع الامن العسكري . من كفرعقاب ـ المتن . ما زال في الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● الرائد ميشال خوري . ضابط سابق للمكتب الثاني في جبل لبنان . من عمشيت . ما زال في الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● المعاون جوزف ابو شاهين . الامين الاداري السابق للمكتب الثاني . من عندقت ــ عكار . مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● المعاون فيليب كنعان . أمين سر المقدم السابق سامي الخطيب . من بر الياس . مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● المعاون سمير شهاب . المسؤول السابق عن تنظيم رخص الاسلحة. مصروف من الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● المعاون اول فيليب خوري . امين الصندوق السابق للمكتب الثاني. من بيت لهيا ــ البقاع الغربي . ما زال في الخدمة . سيحاكم وجاهيا .

● المعاون ابراهيم منذر ، سكرتير العقيد السابق غابي لحود . من كفرقطرة ــ الشوف . ما زال في الخدمة .

يوم الاربعاء في السابع من شهر شباط وكان قد مضى على التحقيق مع ضباط المكتب الثاني السابق فترة طويلة اصدر المحقق العسكري الاستاذ الياس عساف قرار الاتهام في هذه القضية .

وطلب المحقق في قراره حبس المتهمين في الاشغال الشاقة المؤقتة من العشرين سنة والثلاث سنوات . وفيما يلي نص القرار :



قرار الاتهام

نحن الياس عساف قاضي التحقيق العسكري

لدى التحقيق

وبعد الاطلاع على ورقة الطلب رقم ٢٢٨١ تاريخ ١٤ـ١٠ـ١٩٧٢ وعلى كافة الاوراق وعلى مطالعة حضرة مفوض الحكومة في الاساس

تبين انه اسند الى المدعى عليهم :

١ ـ المقدم المتقاعد غبريال مارون لحود والدته شفيقة ـ لبناني ـ مواليد بيت الدين ـ ٤٢ اوقف غيابيا في ١٨ـ١١ـ١٩٧٢ ولا يزال فارا .

٢ ـ المقدم المتقاعد سامي بديع الخطيب والدته سعدى من مواليد جب جنين عمره ٤٠ لبناني

٣ ـ النقيب المتقاعد جورج ندره حروق والدته ماري من مواليد زحله ١٩٣٣ لبناني .

٤ ـ الرائد ادغار فؤاد معلوف والدته ادما من مواليد فرن الشباك ١٩٣٤ لبناني

٥ ـ المقدم احمد سعيد حمدان والدته منتهى من مواليد شحيم ١٩٢٥ ـ لبناني

٦ ـ النقيب نعيم نعمان فرح والدته اسكندوره من مواليد كوسبا ١٩٣٦ ـ لبناني

٧ ـ الرائد عباس علي حمدان والدته زينب من مواليد حومين التحتا ١٩٣٥ ـ لبناني .

٨ ـ النقيب جان فضلو ناصيف والدته كميليا من مواليد بشري ١٩٣٧ ـ لبناني

٩ ـ المقدم كمال جرجي عبد الملك والدته كميليا من مواليد بيروت ١٩٤٣ ـ لبناني

١٠ ـ المقدم سامي احمد الشيخة والدته يسرى من مواليد بيروت عمره ٤٣ لبناني

١١ ـ الرائد المتقاعد سليم جورج نصره والدته كاترين من مواليد انطاكية عمره ٤٣ ومقيم في بيروت ـ لبناني

١٢ ـ الرائد ميشال يوسف الخوري والدته رشيدة من مواليد عمشيت عمره ٤٠ ـ لبناني

١٣ ـ المعاون ابراهيم كنعان والدته مريم من مواليد كفرقطرة ـ ١٩٣٥ ـ لبناني

١٤ ـ المعاون اول فيليب فريد الخوري والدته استير من مواليد بيت لهيا ـ ١٩٢٨ ـ لبناني

١٥ ـ المعاون اول جوزف طنوس شاهين والدته ورده من مواليد عندقت ـ ١٩٢٤ ـ لبناني

١٦ ـ المعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والدته عزيزة عمره ٤٠ من مواليد حوش القنعبي ومقيم في سد البوشرية ـ لبناني

١٧ ـ المعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب والدته اميليا من مواليد حارة البطم ـ ١٩٣١ ـ لبناني

١٨ ـ وكل من يظهره التحقيق فاعلا او مشتركا او متدخلا .

بانه ضمن الاراضي اللبنانية وبتاريخ لم يمر عليه الزمن اقدم المدعى عليهما الاول والثاني على اتلاف محفوظات ومستندات عائدة للجيش وعلى التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية وانتخاب رئيس الجمهورية والتعدي على الحرية وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص وعلى تبديد بعض الاموال العائدة للجيش ومنها الاموال الداخلة للجيش عن طريق الهدايا والتبرعات في حساب القيادة والغرفة العسكرية والشعبة الثانية وهما مؤتمنان عليها والتهويل والاغتصاب بحق بعض الاشخاص وسوء استعمال الوظيفة .

واقدم الثالث النقيب جورج ندره حروق على اتلاف محفوظات ومستندات عائدة للجيش وعلى التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية .

واقدم الرابع الرائد ادغار معلوف على اتلاف محفوظات ومستندات عائدة للجيش والتدخل في انتخابات رئاسة الجمهورية والاخلال بواجبات الوظيفة بقبوله هدية ليعمل عملا منافيا لواجبات وظيفته .

واقدم الخامس المقدم احمد حمدان على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية والتعدي على الحرية بحجز حرية بعض الاشخاص .

واقدم السادس النقيب نعيم نعمان فرح على الاخلال بواجبات الوظيفة بقبوله هدايا ومنافع لنفسه او لغيره للقيام بعمل مناف للوظيفة وعلى التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية والتعدي على الحرية وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص وعلى قبوله منفعة مادية ليقوم بعمل شرعي من اعمال وظيفته وعلى تبديد الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها .

واقدم السابع الرائد عباس علي حمدان على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية .

واقدم الثامن النقيب جان فضلو ناصيف على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في جميع انواع الانتخابات وعلى التعدي على الحرية بحجز حرية بعض الاشخاص وعلى القيام باعمال تتنافى مع واجبات وظيفته وعلى تبديد الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها .

واقدم المقدم كمال جرجي عبدالملك على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية .

واقدم العاشر سامي احمد الشيخة على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات وعلى التعدي على الحرية بحجز حرية بعض الاشخاص وتبديد بعض اموال الجيش وهو مؤتمن عليها وخاصة الاموال المدفوعة من بعض الشركات وعلى الاخلال بواجبات الوظيفة بقبوله منفعة ليعمل عملا منافيا لواجبات وظيفته .

واقدم الحادي عشر الرائد المتقاعد سليم جورج نصره على تبديد اموال الجيش التي كانت باستلامه .

واقدم الثاني عشر والثالث عشر المدعى عليهما الرائد ميشال يوسف الخوري والمعاون ابراهيم كنعان منذر على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية وعلى التعدي على الحرية وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص .

واقدم الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر المدعى عليهم المعاون اول فيليب فريد الخوري والمعاون اول جوزف طنوس شاهين والمعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية والتعدي على الحرية وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص وعلى تبديد بعض الاموال العائدة للجيش ومنها الاموال الداخلة للجيش عن طريق الهدايا والتبرعات في حساب القيادة والغرفة العسكرية والشعبة الثانية وهم مؤتمنون عليها .

كما اقدم جميع المدعى عليهم المذكورين انفا على مخالفة التعليمات العسكرية .

الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ـ ١٤١ من القانون رقم ٢٤ ـ ٩٦٨ قانون ١٣ـ٤ـ١٩٦٨ المعدل والمواد ٣٣٠ ـ ٣٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٢ و٣٦٧ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٣٧٦ عقوبات والمواد ٣٥٢ و ٣٥١ عقوبات والمادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

وبنتيجة التحقيق :

تبين انه خلال السنوات العشر الاخيرة مرت البلاد في ظروف امن استثنائية استلزمت في بعض الحالات تدخل الجيش في القيام بمهمات حفظ الامن وكان له الدور الفعال في هذا المضمار واقتصر عمله في كل هذه الحالات على فرض هيبة القانون واعادة الامن والهدوء الى الربوع اللبنانية .

الا ان اوضاع الامن كانت تضطرب مجددا بسبب ظروف غير اعتيادية في بعض الاحيان فتتجه الانظار مجددا الى الجيش ويعاد تكليفه بمهمات حفظ الامن . وبالنظر لدور الشعبة الثانية الاساسي في التوجيه العسكري

باعتبارها فرعا من فروع رئاسة اركان القيادة العامة ، وبالنظر لمسؤوليتها عن الامن العسكري فقد كان من الطبيعي ان توكل معالجة بعض المشاكل الى ضباط هذه الشعبة الامر الذي ادى الى بروز اسمائهم على الصعيدين الرسمي والشعبي واخذت تتفاعل ادوارهم في هذا المجال حتى خيل للبعض انه لا يمكن حل اية مشكلة اذا لم يكن للمكتب الثاني اي دور بها ، فعمد هؤلاء الضباط الى بسط سيطرتهم شيئا فشيئا على مرافق البلاد الحيوية وكان لهم الشأن الاول في حل معظم الامور بعد ان اجازوا لانفسهم التدخل في شؤون الحكم في كافة الميادين مخالفين بذلك التعليمات والاعراف العسكرية التي تفرض عليهم عدم الانزلاق في اي واقع غير واقعهم العسكري وفاء منهم لرسالة الجندية التي التزموا بامر الحفاظ عليها . وهكذا فان مجموعة تلك الضباط قد استغلت اوضاع البلاد وبدلا من ان تحصر مهمتها في معالجة شؤون الامن الداخلي والسهر على امن البلاد الخارجي اخذ افرادها يدعون لانفسهم تمثيل كافة المراجع الرسمية لكي يرغموا اصحاب الحاجات على الانضواء تحت لوائهم . وعندما اطمانوا الى سيطرتهم على معالم مؤسسات الدولة راحوا يستغلون هذه الاوضاع ارضاء لنزواتهم واهوائهم الشخصية فتدخلوا في امور بعيدة كل البعد عن شؤون الامن والمصلحة العامة بغية الحصول على كسب مادي او معنوي فادى جنوحهم هذا الى اثارة السخط والاشمئزاز في نفوس معظم اللبنانيين ضد هؤلاء الضباط حتى كاد البعض ينظر كرها الى المؤسسة الوطنية التي ينتمون اليها .

ثم استمرت الاوضاع على هذا المنوال عدة سنوات ، شهدت البلاد خلالها مرحلتين من الانتخابات النيابية ، وكان هدف هؤلاء الضباط واعوانهم من العاملين في الشعبة الثانية ، العمل على تأمين استمرارهم في مراكزهم والمحافظة على الاوضاع التي مكنتهم من ولوج باب السلطة فايدوا في دائرة انتخابية معينة مرشحا معينا للانتخابات النيابية تحقيقا لكسب مادي او معنوي باعتباره من السائرين في ركبهم ، في حين انهم حاربوا في دائرة انتخابية ثانية مرشحا معينا لانه لم يغدق عليهم نعمة او لانه تجرا على اعلان اخطائهم واظهار اعمالهم المغايرة للقانون امام الراي العام ، وهكذا استمر وضعهم حتى تفاقم بشكل فاضح فلجأ بعض من كان على راس هذه السلطة المدنية في ذلك الحين الى تقديم استقالته تعبيرا عن واقع مرير كانت تعيشه البلاد في ظل هؤلاء الضباط وخلال ١٩٧٠ تغيرت الاوضاع العامة في البلاد على اثر انتخابات رئاسة الجمهورية فاحس الضباط المدعى عليهم ان زمام الامور قد افلت من ايديهم فاقدموا على اتلاف وحرق مستندات ووثائق كانت

محفوظة لدى الشعبة الثانية في ملفات العسكريين والمدنيين واخفاء لمخالفات وتجاوزات كانوا قد ارتكبوها اثناء توليهم السلطة طوال عدة سنوات .

وتبين ان لكل من المدعى عليهم دوره في ارتكاب الجرائم والافعال التي شملتها هذه الوقائع بصورة اجمالية على الوجه التالي :

١ — في الاعمال التي قام بها المقدم المتقاعد غبريال مارون لحود :

كان المدعى عليه المقدم المتقاعد غبريال مارون لحود اثناء عمله في المكتب الثاني وتوليه رئاسة المكتب الموجه الاول والمشرف على كل عمل من اعمال مرؤوسيه وكان له الدور الاساسي والفعال في كل ما آلت اليه اعمال هـذا المكتب خلال الفترة الممتدة من١٩٦٤ ولغاية ١٩٧٠. فكان يعطي الاوامر للتدخل في الشؤون المدنية كالانتخاباتالنيابية وغيرها خلافا لمذكرات الخدمة الخطية التي كانت قيادة الجيش تعممها على كافة القطاعات ، والضغط على بعض الشخصيات الاقتصادية لدفع مبالغ كبيرة من المال وبصورة غير شرعيـــــة لاشخاص نافذين مباشرة او بواسطته شخصيا في بعض الاحيان كمـا انه تلقى مبالغ ضخمة من المال واحتفظ بها لنفسه ، كما اقدم على حجز حرية بعض الاشخاص وتوقيفهم بصورة اعتباطية في غير الحالات التي نص عليهـا القانون واساء التصرف باستعمال اموال الشعبة الثانية وخصوصا الاموال التي دخلت على هذه الشعبة من اموال الهدايا والتبرعات وقد بلغت مليونـا ومائة الف ليرة كما يتبين من المستندات المبرزة في الملف فكان يصرف هذه الاموال الطائلة على هواه دون قيد او شرط كما استغل نفوذه الشخصي لجلب المنافع له ولشقيقه واقدم فور صدور المرسوم بتعيينه ملحقا عسكريا في الخارج على اعطاء الاوامر باتلاف وثائق ومستندات عائدة للجيش كانت محفوظة لدى مكاتب الشعبة الثانية .

٢ — في الاعمال التي قام بها المدعى عليه المقدم سامي بديع الخطيب :

خلال عمل المدعى عليه المقدم المتقاعد سامي الخطيب في الشعبة الثانية كان له الدور الفعال في تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل رئاسة هذه الشعبة فتولى رئاسة الفرع الداخلـي ورئاسة الجهـاز المشترك واساء استعمـال سلطته وتجاوز حدودها بتدخله في الشؤون العامة كمواقف السيـــارات وفي شؤون دوائر الدولة والادارات العامة لغايات وتوقيف الاشخاص بصورة اعتباطية في غير الحالات التي نص عليها القانـــون والتدخل في الانتخابات

النيابية مخالفا التعليمات العسكرية الصادرة بهذا الشأن كما استغل وظيفته بالضغط على شخصيات اقتصادية لدفع مبالغ من المال لشخصيات نافذة وبدد بعض الاموال العائدة للجيش وخصوصا الاموال التي دخلت عن طريق الهدايا والتبرعات في حساب القيادة والغرفة العسكرية والشعبة الثانية واعطى الامر باتلاف المستندات والوثائق المتعلقة بالمدنيين والعائدة للفرع الداخلي الذي كان يرئسه .

٣ – في الاعمال التي قام بها المدعى عليه النقيب المتقاعد جورج حروق:

بتاريخ ٢٥–٩–١٩٧٠ تولى النقيب جورج ندره حروق رئاسة الفرع العسكري في الشعبة الثانية ولدى قيامه بهذه المهمة طلب اليه المرحوم العماد جان نجيم اطلاعه على ملفه الشخصي فوجد فيه بعض الاخبار التافهة فطلب من النقيب حروق نزع مثل هذه الاخبار من ملفات الضباط وقد باشر النقيب المذكور عمله هذا في اواخر شهر ايلول ١٩٧٠ ودون مضمون تلك الاخبار التافهة التي اتلفها من ملفات الضباط في دفتر خاص احتفظ به وضم لملف هذه الدعوى الا انه قبيل صدور مذكرة التشكيلات رقم ١٠٢٢٥–١ بتاريخ ٨–١٢–١٩٧٠ والتي قضت بتعيين معظم ضباط الشعبة الثانية ملحقين عسكريين في الخارج وخلال الفترة الواقعة بين ٦ و ٧ كانون الاول ١٩٧٠ اقدم النقيب جورج حروق بناء لايعاز من المقدم غبريال لحود على اتلاف كافة الاخبار والمستندات من ملفات الضباط كما ان المدعى عليه النقيب حروق اقدم اثناء توليه رئاسة الشعبة الثانية في الجنوب على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات بشتى الوسائل مستغلا نفوذه في الضغط على بعض الموظفين العسكريين وارغامهم على اقناع ذويهم بتأييد بعض المرشحين من فئة معينة في الانتخابات النيابية كما انه اقدم على حجز حرية بعض الاشخاص وتوقيفهم بصورة اعتباطية في غير الحالات التي نص عليها القانون مخالفا بذلك التعليمات العسكرية الصادرة بهذا الشأن .

٤ – في الاعمال التي قام بها النقيب نعيم نعمان فرح :

لقد عمل المدعى عليه النقيب نعيم فرح ضابطا في الشعبة الثانية في منطقة البقاع فتدخل بامور وشؤون لا تمت الى الوظيفة بصلة وتدخل في الانتخابات النيابية في منطقته خلال ١٩٦٨ بشكل سافر ومثير للاشمئزاز واقدم على حجز حرية بعض الاشخاص وتوقيفهم بصورة اعتباطية وفي غير الحالات التي نص عليها القانون وعلى تنظيم لوائح باسماء المناوئين لبعض

المرشحين لتوقيفهم مخالفا بذلك التعليمات العسكرية . كما سمح لنفسه بالتدخل في شؤون السلطات المدنية في منطقته كما انه عمل على جلب المنافع الشخصية لنفسه مستغلا وظيفته للقيام باعمال منافية للوظيفة وبدد الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها .

٥ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه الرائد ادغار معلوف :

ان المدعى عليه الرائد ادغار معلوف تولى رئاسة الفرع العسكري في الشعبة الثانية وبعد نقله منها خلال ١٩٧٠ حضر الى مركز عمله في الشعبة الثانية في محلة اليرزة واعطى تعليماته الى رتباء الفرع المشار اليه لاتلاف الوثائق والمستندات المتعلقة بافراد ورتباء الجيش والمخبرين واخبار القطع العسكرية وقد اشرف بنفسه على عملية الاتلاف هذه ، كما انه احتفظ لنفسه بعد نقله من الشعبة الثانية بثمن سيارة اوبل مشتراة باموال الشعبة الثانية ومسجلة على اسمه شخصيا وذلك بعد بيعها .

٦ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه المقدم احمد حمدان :

ان المقدم احمد حمدان لم يكن من عداد الضباط العاملين في فروع الشعبة الثانية الا ان صلته بهم كانت وثيقة بالنظر لطواعيته في تنفيذ رغبات اولئك الضباط الامر الذي جعلهم يعتمدون عليه في شتى الميادين وعلى الاخص في الاعمال الانتخابية فكان المدعى عليه المذكور يكلف خلال مراحل الانتخابات كضابط للارتباط في المناطق الانتخابية وكان يتدخل بشكل سافر ورخيص في تلك الانتخابات بناء لاوامر ضباط الشعبة الثانية فيقدم على شتم بعض المرشحين وعلى تبجيل الاخرين كما انه اقدم على حجز حرية بعض الناخبين المؤيدين لفئة معينة في غير الحالات التي نص عليها القانون مخالفا بذلك التعليمات العسكرية الصادرة عن قيادة الجيش بهذا الشأن .

٧ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه النقيب جان فضلو ناصيف :

ان النقيب جان فضلو ناصيف كان من الضباط العاملين في الشعبة الثانية الا ان عمله لم يكن مقتصرا فيها على مهمة معينة بل تعداها الى شتى الميادين فقد كان مندوبا دائما لهذه الشعبة في كافة المراحل الانتخابية وكان يجوب المناطق خلال فترة الانتخابات فيعطي اوامره للتدخل في الاعمال الانتخابية ضد بعض المرشحين وحجز حرية الاشخاص من مؤيديهم في غير الحالات التي نص عليها القانون مخالفا بذلك التعليمات العسكرية الصادرة

بهذا الشان . كما انه اقدم على التدخل في انتخابات المحررين مستغلا نفوذه ضد المرشح لمركز النقيب كما نصب نفسه وصيا على اعمال التلفزيون وبعض الصحف بغية توجيهها لصالح فئة معينة من السياسيين . واقدم على تبديد اموال الجيش وهو مؤتمن عليها .

٨ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه المقدم سامي الشيخة :

خلال الانتخابات ـ ١٩٦٨ النيابية عين المقدم كمال عبد الملك رئيسا الشمالي، استغل نفوذه في السيطرة على بعض المؤسسات المدنية كشركة نفط العراق فكان التوظيف يجري فيها بناء لتوصياته والالتزامات والتعهدات تعطى لمصلحة ذويه كما انه تدخل بشكل سافر في الانتخابات النيابية في منطقة البقاع فجاب القرى والمدن بطائرة طوافة وهبط في قرى قضاء بعلبك الهرمل واتصل بالناخبين علنا طالبا تأييد لائحة معينة ضد الاخرى واقدم على توقيف الاشخاص وحجز حرياتهم بصورة اعتباطية وفي غير الحالات التي نص عليها القانون وعلى تبديد بعض اموال الجيش وهو مؤتمن عليها وخاصة الاموال المدفوعة من قبل الشركات ومن مخصصات الشعبة الثانية كما انه كان يدفع بعض الاموال من مخصصات الشعبة الثانية لبعض افراد العشائر في جرود الهرمل تصفية لخلافات كانت تحصل فيما بينهم دون ان يعتمد على اية قيود تثبت كيفية انفاق تلك الاموال وعلى سحب بعض اموال من صندوق الشعبة الثانية دون أن يبرر كيفية صرفها وعلى دفع مبلغ خمسة وعشرين الف ليرة كمساعدة ودين للمدعو دندش دندش .

٩ ـ في الاعمال التي قام بها المقدم كمال جرجي عبد الملك :

خلال الانتخابات ـ ١٩٦٨ النيابية عين المقدم كمال عبد الملك رئيسا لضباط الارتباط في منطقة صور فتدخل بشكل سافر في الاعمال الانتخابية ونظم اللوائح باسماء الاشخاص المرغوب في توقيفهم باعتبارهم من مؤيدي مرشحين كان المدعى عليه المذكور يعمل لاسقاطهم وقد اقدم على حجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي نص عليها القانون مخالفا تعليمات القيادة الصادرة بهذا الشأن كما اعطى اوامره الى الضباط العاملين تحت امرته في تلك المنطقة بوجوب التوجه الى مراكز اقلام الاقتراع وعرض مبلغ الف ليرة على كل رئيس قلم مقابل التساهل بتامين انتخاب الغائبين والموتى الواردة اسماؤهم في اللوائح لمصلحة لائحة معينة الاعمال التي تتنافى مع واجبات وظيفته .

١٠ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه الرائد ميشال الخوري :

ان المدعى عليه الرائد ميشال يوسف الخوري كان رئيسا لمكتب الشعبة الثانية في جبل لبنان خلال انتخابات ١٩٦٨ فاقدم على التدخل في الانتخابات في منطقة جبل لبنان ونظم لوائح احصائية انتخابية ولوائح اسمية بخط يده صنف بموجبها الناخبين وميولهم وذكر مقابل تلك الاسماء كيفية معالجتهم لانهم لا يؤيدون اللوائح التي كان يعمل لمصلحتها وذلك باعطاء الاوامر بتوقيفهم وحجز حرياتهم في غير الحالات التي نص عليها القانون مخالفا بذلك التعليمات العسكرية الصادرة بهذا الشأن وقد جاء تقرير الخبير في الخطوط مؤكدا ان هذه اللوائح الاسمية انما كتبت بخط يد المدعى عليه المذكور .

١١ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه الرائد عباس حمدان :

ان عمل المدعى عليه الرائد عباس حمدان اقتصر على التدخل في الانتخابات النيابية التي جرت خلال ١٩٦٨ في قضاء النبطية وان دوره لم يتجاوز هذا الامر مخالفا بذلك التعليمات العسكرية الصادرة في حينه عن القيادة بهذا الشأن .

١٢ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليه الرائد المتقاعد سليم نصره :

كان الرائد المتقاعد سليم نصره قيما على اعتمادات موازنة الجيش وعلى عملية المحاسبة في اموال مخصصات القيادة التي كانت تصرف من قبل خزينة الجيش بواسطته وبحكم وظيفته هذه اقدم على تبديد الاموال التي دخلت على الجيش عن طريق الهدايا والتبرعات على اثر حرب حزيران ١٩٦٧ واقدم على صرفها في غير الغاية المعدة من اجلها . مخالفا بذلك التعليمات العسكرية .

١٣ ـ في الاعمال التي قام بها المدعى عليهم : المعاون ابراهيم كنعان منذر والمعاون الاول فيليب طنوس والمعاون الاول جوزيف طنوس شاهين والمعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب:

تبين ان المدعى عليهم المذكورين آنفا اثناء توليهم العمل في الشعبة الثانية اقدموا على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية في عدة دوائر انتخابية كما انهم اقدموا على حجز حرية بعض

الاشخاص وتوقيفهم بصورة اعتباطية في غير الحالات التي نص عليها القانون وعلى مخالفة التعليمات العسكرية . كما اقدم المدعى عليهم المعاون اول جوزف طنوس شاهين والمعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب والمعاون ابراهيم منذر على تبديد بعض الاموال العائدة للجيش ومنها الاموال الداخلة الى الجيش عن طريق الهدايا والتبرعات في حساب القيادة والغرفة العسكرية والشعبة الثانية وهم مؤتمنون عليها .

وحيث ان هذه الوقائع قد تأيدت :

ـ بالادلة التاليـة :

١ ـ بالادعـاء

٢ ـ بالتحقيقات الاولية وبشهـادة منظميها المستمعة بعد اليمـين القانونيـة .

٣ ـ بمدلول اقوال المدعى عليهم .

٤ ـ بقرينة قرار المدعى عليه المقدم المتقاعد غبريال لحود

ـ بشهادة الشهود المستمعين في التحقيق الاولي

٦ ـ بشهادة الشهود المستمعين امامنا بعد اليمين القانونية

٧ ـ بمحاضر المقابلات .

٨ ـ بالتقارير المنظمة وخصوصا تقرير النقيب نبيه الهبر

٩ ـ بالمستندات المبرزة وخصوصا المستند رقم ٣٢١ الصادر عـن مديرية الرقابة الادارية في قيادة الجيش رقم ٦٢٩ الصادر عن الشعبة تاريخ ٢٩ـ١ـ١٩٧٢ . والمستند المولى بتاريخ ١٢ـ٢ـ١٩٧٢ ومذكرة الخدمـة رقم ١٥٧٠ الصادرة عن قيادة الجيش بتاريخ ١٣ـ٢ـ١٩٦٨ تأكيدا للمذكرات السابقة رقم ٧٢٣ـ٢ تاريخ ٢٠ـ٤ـ١٩٦٤ ورقم ٤١٩ـ٢ تاريخ ٨ـ٣ـ٩٦٢ ورقم ٣٣٤٠ـ٢ تاريخ ٤ـ٥ـ١٩٦٠ وكافة المستنـدات المتعلقـة بحساب التبرعات الداخلة لقيادة الجيش وبيانات انفاقهـا .

١٠ ـ بمجمل التحقيق .

وحيث أن فعل المدعى عليه المقدم المتقاعد غبريال لحود لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ ع وفعله لجهة جلب المنفعة لنفسه ولغيره بقصد الاضرار بالغير مما يتنافى مع واجبات مهنته يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٨٧ عقوبات وفعله لجهة الاقدام على اجتلاب نفع غير مشروع له او لغيره بالتهديد والاكراه يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٦٤٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة اتلاف الوثائق والمستندات العائدة للسلطة العسكرية يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات . وفعله لجهة تبديد الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من قانون القضاء العسكري المعدل .

وحيث ان فعل المدعى عليه المقدم المتقاعد سامي بديع الخطيب لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة جلب المنفعة لنفسه ولغيره بقصد الاضرار بالغير مما يتنافى مع واجبات مهنته يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٧٦ عقوبات ولجهة الاقدام على اجتلاب نفع غير مشروع له او لغيره بالتهديد والاكراه يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة٦٤٩ عقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٤٩ العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة اتلاف الوثائق والمستندات العائدة للسلطة العسكرية يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري المعدل . وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عنها في المادة ٣٦٧ عقوبات وفعله لجهة تبذير الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من قانون القضاء العسكري المعدل .

وحيث ان فعل المدعى عليه النقيب المتقاعد جورج حروق لجهة التعدي

على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص قليها القانون بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات وفعله لجهة اتلاف وثائق ومستندات عائدة للسلطة العسكرية بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري المعدل .

وحيث ان فعل المدعى عليه النقيب نعيم فرح لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات . وفعله لجهة قبول هدايا ومنافع لنفسه للقيام بعمل يتنافى مع واجبات الوظيفة بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات . وفعله لجهة تبديد الاموال العائدة للجيش وهو مؤتمن عليها بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل .

وحيث ان فعل المدعى عليه الرائد ادغار معلوف لجهة مخالفة التعليمات العسكرية بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة اتلاف وثائق ومستندات عائدة للسلطة العسكرية بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة تبديد اموال الجيش وهو مؤتمن عليها بشكل الجناية المنصوص عنها في المادة ١٤١ من ق ع فقرة ٢

وحيث ان فعل المدعى عليه المقدم احمد حمدان لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية بشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون بشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات .

وحيث ان فعل المدعى عليه النقيب جان فضلو ناصيف لجهة التعدي

على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في كافة انواع الانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات . وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة القيام باعمال تتنافى مع واجبات وظيفته بقصد الاضرار بالغير يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٧٦ عقوبات وفعله لجهة تبديد اموال الجيش وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٤١ ـ ف٢ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات .

وحيث ان فعل المدعى عليه المقدم سامي احمد الشيخة لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات وفعله لجهة تبديد اموال الجيش وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة قبوله منفعة لنفسه ولغيره لكي يعمل عملا منافيا لوظيفته يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات .

وحيث ان فعل المدعى عليه المقدم كمال جرجي عبد الملك لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات . وفعله لجهة محاولة رشوة رؤساء اقلام الاقتراع لكي يقوموا باعمال تتنافى مع واجبات وظيفتهم يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ و ٣٥٣ ـ ٢٠١ عقوبات .

وحيث ان فعل المدعى عليه الرائد ميشال يوسف الخوري لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية

يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات .

وحيث ان فعل المدعى عليه الرائد عباس علي حمدان لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات التي جرت خلال ٩٦٨ في دائرة النبطية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية في هذا الشان يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري .

وحيث ان فعل المدعى عليه الرائد المتقاعد سليم جورج نصره لجهة تبديد اموال الجيش التي دخلت عليه عن طريق الهدايا والتبرعات على اثر حرب حزيران ١٩٦٧ وعلى صرفها في غير الغاية المعدة من اجلها وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عنها في المادة ١٦٦ من ق ع .

وحيث ان فعل المدعى عليه المعاون ابراهيم كنعان منذر لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعله لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعله لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي نص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات وفعله لجهة تبديد اموال الجيش وهو مؤتمن عليها يشكل الجناية المنصوص عنها في المادة ١٤١ من ق ع .

وحيث ان فعل المدعى عليهم المعاون الاول جوزف طنوس شاهين والمعاون اول فيليب فريد الخوري والمعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب لجهة اقدامهم على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات النيابية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات وفعلهم لجهة مخالفة التعليمات العسكرية يشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل وفعلهم لجهة توقيف وحجز حرية بعض الاشخاص في غير الحالات التي ينص عليها القانون يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ من قانون

العقوبات وفعلهم لجهة تبديد بعض الاموال العائدة للجيش وهم مؤتمنون عليها يشكل الجناية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ من قانون القضاء العسكري المعدل .

وحيث ان الافعال المسندة الى المدعى عليهم لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات النيابية قد حصلت خلال ١٩٦٨ وما قبلها .

وحيث ان الادلة لم تتوافر في التحقيق على ان تلك الافعال المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات انما اقترفت عملا لخطة مدبرة يراد تنفيذها في ارض الدولة .

وحيث ان فعل المدعى عليهم لهذه الجهة يشكل والحالة ما تقدم الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات .

وحيث ان ملاحقة المدعى عليهم قضائيا قد حصلت بتاريخ ١٤ـ١٠ ـ١٩٧٢ فيكون قد انقضى على حصول هذا الجرم اكثر من ثلاث سنوات قبل الملاحقة وتكون دعوى الحق العام والحالة ما ذكر قد سقطت بحكم مرور الزمن لجهة التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية .

وحيث ان فعل المدعى عليه الرائد عباس حمدان بالتعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات النيابية في دائرة النبطية خلال ٩٦٨ مخالفا بذلك التعليمات العسكرية قد انقضى على حصوله اكثر من ثلاث سنوات قبل الملاحقة فتكون دعوى الحق العام ساقطة عنه بحكم مرور الزمن .

لذلك

نقرر وفاقا للمطالعة :

اولا : اتهام المدعى عليهما المقدم المتقاعد غبريال مارون لحود والمقدم المتقاعد سامي بديع الخطيب بالجنايات المنصوص والمعاقب عليها في المادة ١٣٣ و ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل وفي المادة ٣٦٧ عقوبات والقاء الظن بهما بالجنح المنصوص عليها في المادة ٣٧٦ و ٣٤٩ عقوبات والمادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

ثانيا : اتهام المدعى عليه النقيب المتقاعد جورج ندره حروق بالجنايتين المنصوص عليهما في المادة ٣٦٧ عقوبات والمادة ١٢٣ قانون القضاء العسكري والمعدل والظن به بالجنحة المنصوص عنها في المادة ١٦٦ عقوبات عسكري .

ثالثا : اتهام المدعى عليه النقيب نعيم نعمان فرح بالجنايات المنصوص عنها في المادة ٣٦٧ عقوبات والمادة ٣٥٢ عقوبات والمادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

رابعا : اتهام المدعى عليه الرائد ادغار معلوف بالجنايتين المنصوص عليهما في المادة ١٣٣ ـ ١٤١ فقرة ثانية من قانون القضاء العسكري والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري.

خامسا : اتهام المدعى عليه المقدم احمد سعيد حمدان بالجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

سادسا : اتهام المدعى عليه النقيب جان فضلو ناصيف بالجنايتين المنصوص عليهما في المادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل و ٣٦٧ عقوبات والقاء الظن به بالجنحتين المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري ٣٧٦ عقوبات .

سابعا : اتهام المدعى عليه المقدم سامي أحمد الشيخة بالجنايات المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات والمادة ٣٥٢ عقوبات والمادة ١٤٤ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

ثامنا : اتهام المدعى عليه المقدم كمال جرجي عبد الملك بالجنايتين المنصوص عليهما في المادة ٣٦٧ عقوبات والمادة ٣٥٢ و ٣٥٣ عقوبات معطوفة على المادة ٢٠١ منه والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

تاسعا : اتهام المدعى عليه الرائد ميشال يوسف الخوري بالجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

عاشرا : اتهام المدعى عليه الرائد المتقاعد سليم نصره بالجناية المنصوص عليها في المادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل والظن بالمادة ١٦٦ عقوبات عسكري .

١١ ـ اتهام المدعى عليه المعاون ابراهيم كنعان منذر بالجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات والقاء الظن به بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل واتهامه بالجناية المنصوص عنها في المادة ١٤١ عقوبات عسكري .

١٢ ـ اتهام كل من المدعى عليهم المعاون اول جوزف طنوس شاهين والمعاون اول فيليب فريد الخوري والمعاون المتقاعد فيليب كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب بالجنايتين المنصوص عليهما في المادة ٣٦٧ عقوبات والمادة ١٤١ فقرتها الثانية من قانون القضاء العسكري المعدل . والقاء الظن بهم بالجنحة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ من قانون القضاء العسكري المعدل .

١٣ ـ اسقاط دعوى الحق العام عن المدعى عليهم المذكورين انفا لجهة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات بسبب مرور الزمن .

١٤ ـ اسقاط دعوى الحق العام عن المدعى عليه الرائد عباس حمدان مما اسند اليه بسبب مرور الزمن .

١٥ ـ ايجاب محاكمة المدعى عليهم بالجنح تبعا للجنايات للتلازم .

١٦ ـ تضمين المدعى عليهم كافة الرسوم والمصاريف الاستنطاقية .

١٧ ـ اصدار مذكرة القاء قبض بحق كل من المدعى عليهم المذكورين انفا باستثناء المدعى عليه الرائد عباس حمدان .

١٨ ـ احالة المدعى عليهم للمحاكمة امام المحكمة العسكرية في بيروت الناظرة في القضايا الجنائية .



افادة العماد بستاني

بدا العماد اميل بستاني القائد السابق للجيش ، افادته باعطاء لمحة عن الاسباب التي ادت الى اعتماد السلطة المدنية على السلطة العسكرية منذ عام ١٩٥٨ ، وقال ان الرئيس شارل حلو لم يغير شيئا من التنظيمات التي اجريت في عهد الرئيس الاسبق فؤاد شهاب .

واضاف : « وانا اعتبر ان ما قام به ضباط المكتب الثاني في الحقل السياسي ، كان بناء لاوامر ولتعليمات تعطى لهم من الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري ، اما اذا كان هناك بعض الضباط في الشعبة الثانية وبعض العناصر منهم قد خالف تلك الاوامر وقاموا باعمال مغايرة لها فانهم هم المسؤولون عن تلك المغايرات ، وانني شغلت منصب قيادة الجيش العامة منذ اول حزيران ٩٦٤ ، حتى ٤ كانون الثاني ١٩٧٠ ، وانني استلمت القيادة فعليا في اول تموز ١٩٦٥ ، وانني كنت اصدر التعليمات العسكرية خطيا ، وهناك بعض التعليمات كنت اعطيها للضباط اثناء الاجتماعات تطبيقا لمذكرات خطية . »

التدخل في الامور السياسية

● المحقق : اثناء الانتخابات النيابية التي حصلت سنة ١٩٦٨ صدرت عنكم مذكرة خطية تذكر بمذكرات الخدمة السابقة، وهي تقضي بعدم التدخل في الامور السياسية وفي الانتخابات النيابية ، فهل ان هذه المذكرة قد عممت على كافة القيادات والقطاعات في الجيش ؟

ـ بستاني : نعم ان تلك المذكرة قد عممت على كافة القطاعات والقيادات في الجيش .

● المحقق : هل عدتم واعطيتم اية اوامر خطية ام شفوية تناقض مضمون مذكرة الخدمة المنوه بها ؟

ـ بستاني : كلا بل اننا كنا نكتفي بالاوامر الخطية الصادرة عنا .

● المحقق : هل ان ضباط الشعبة الثانية كانوا يتلقون ايـة اوامر او تعليمات شفوية فيما يتعلق بالانتخابات ؟

ـ بستاني : كلا .

● المحقق : هناك لوائح رسمية اعدت من قبل ضباط المكتب الثاني باسماء بعض الاشخاص والمفاتيح الانتخابية في كافة المناطق ، مع بيـــان كيفية معالجة الاشخاص واعطاء الامر بتوقيفهم وحجز حرياتهم طيلة يـــوم الانتخاب فهل ان تلك اللوائح قد اعدت بمعرفتكم او باطلاعكم ؟

ـ بستاني : كلا ان مثل هذه اللوائح لم تحصل بمعرفتي او بموافقتي ولم اطلع عليها بل ان هذه اللوائح كانت من مهمات الشعبة الثانية السياسية ولم اطلع عليها .

● المحقق : هل ان التدخل في الانتخابات النيابية من قبـل ضبـاط وعناصر الشعبة الثانية كان تنفيذا لخطة مدبرة ، تهدف الى تأمين عدد معين من النواب للوقوف بجانب مرشح معين في انتخابات رئاسة الجمهورية ؟

ـ بستاني : اظن ان ضباط المكتب الثاني وعناصره كانوا يتبعون في هذه الاعمال خطة سياسية معينة او توجيها سياسيا معينا ، وان هذا التدخـل كان وفقا لخطة مرسومة ولم يحصل بشكل آني او كيفي او عفوي .

● المحقق : ان عدة اشخاص قد حجزت حرياتهم اثناء الانتخابات في عدة مناطق ، فهل ان هذه الاعمال كانت تحصل بمعرفة القيادة ؟

ـ بستاني : ان مثل هذه الاعمال لم تحصل بعلم القيادة ، بـل اننا كنا على اطلاع بالموقوفين بصورة قانونية ، كناقلي الاسلحة والمطلوبين مـــن العدالة والقائمين باعمال الرشوة ، وكنا نحيل هؤلاء الاشخاص الموقوفين الى القضاء . اما توقيف الاشخاص بصورة اعتباطية لمنعهم من ممارسة حقهم الانتخابي فلم يكن بعلمي او بأي امر مني .

● المحقق : يتبين من التحقيق بان اموالا باهظة كانت تدفع من قبـل بعض الضباط في المناطق ، ومنهم ضباط المكتب الثاني ، الى بعض المفاتيـح الانتخابية لحملهم على الوقوف بجانب مرشحين معينين ، فهل ان تلك الاموال

كانت تصرف من خزينة الجيش ، ام ان بعض المرشحين كان قد سلمها الى بعض الضباط ، وهل ان مثل هذا الامر قد اتصل بعلمكم ام لا ؟

بستاني : كلا ان مثل هذه الامور لم اعلم بها .

● المحقق : هناك بعض الاسلحة الحربية كانت توزع اثناء الانتخابات النيابية من قبل المكتب الثاني في بعض المناطق على المفاتيح الانتخابية لحملهم على الوقوف بجانب مرشح معين ، فهل ان الامر كان يتم بمعرفة القيادة العامة ؟

ـ بستاني : ان مثل هذا الامر لم يكن بعلمي او معرفتي ، بل ان هناك بعض العملاء والمخبرين لدى المكتب الثاني كانوا يستلمون هذه الاسلحة بعلمي .

● المحقق : لقد حصلت اعمال مغايرة للقانون ، كان يقوم بها بعض عناصر الشعبة الثانية كوضع القنابل في بعض السيارات واتهام اصحاب تلك السيارات بنقلها بغية توقيفهم لمنعهم من ممارسة حق الانتخاب ، فهل ان مثل هذه الامور قد اتصلت بعلمكم ؟

ـ بستاني : كلا واني لاول مرة اسمع بمثل هذه الواقعة .

وردا على اسئلة المحقق نفى العماد بستاني علمه بتهديد بعض المدنيين لدفع مبالغ لمصلحة ضباط المكتب الثاني . وقال انه كان هناك تبرعات وهدايا كانت تدخل لادارة الجيش ، وان قسما كبيرا منها كان يحال على الشعبة الثانية ولا يعرف مصيره .

ونفى علمه بشراء سيارات باموال الشعبة الثانية وتسجيلها باسماء بعض الضباط . كما نفى علمه باستئجار شقق لضباط الشعبة الثانية باموال الجيش .

ثم اوضح العماد بستاني كيفية توظيف اموال « التعاضد » وصندوق الجندي في البنوك لكي تعطى فوائد .

اتلاف المستندات

● المحقق : هل حصل اتلاف في المستندات الموجودة في ملفات الضباط والرتباء والافراد وبعض الاشخاص المدنيين بناء لامركم ؟

ـ بستاني : كلا . ابان قيامي باعباء القيادة لم يحصل اي شيء من هذا ، ولم اعط اي امر من هذا القبيل .

● المحقق : ابان توليكم القيادة من كان يشرف على ملفات الضباط والرتباء والافراد ؟

ـ بستاني : ان الشعبة الاولى في الجيش ، مصلحة الاحصاءات كانت تتولى تنظيم هذه الملفات ، وان هذه الملفات تتعلق بالاموال الشخصية لضباط الجيش ، اما الملفات الخاصة بالشعبة الثانية فهي كانت تحتوي على معلومات خاصة عن عناصر الجيش بما فيهم الضباط ، وان هذه الملفات حصلت بعلم القيادة لانها من ضمن تنظيم الشعبة الثانية .

● المحقق : هل ان اتلاف مثل هذه الملفات في الشعبة الثانية يمكن ان يحصل دون علم القيادة ؟

ـ بستاني : انه في كل حياتي العسكرية لم ترد مثل هذه الحالة ، ولم يحصل اتلاف ملفات ، وان اتلاف مثل هذه الملفات او الاوراق المحفوظة يجب ان يحصل بعلم القيادة ، والا يكون الضابط الذي اتلفها مسؤولا عن عمله . انما هناك عرف في الجيش يقضي بان الاوراق العادية يحصل اتلافها بعد مضي سنين معينة عليها .

وقبل انصرافه من دائرة المحقق سئل العماد بستاني :

ـ هل انك حاولت ان تضع حدا لاتصال ضباط الشعبة الثانية باية جهة عن غير طريق القيادة والتسلسل العسكري ؟

ـ بستاني : نعم انني استدعيت رئيس الشعبة الثانية المقدم غبريال لحود واعطيته الاوامر بعدم الاتصال مباشرة باي مرجع سياسي دون موافقتي ، فاتصل بي على الفور فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو وطلب مني بالنظر للظروف ولاضطراره الاتصال عدة مرات يوميا بضباط الشعبة الثانية ان اعطي ترخيصا دائما لرئيس الشعبة الثانية للاتصال بفخامته ، وكان ذلك في اواخر سنة ١٩٦٧ او خلال سنة ١٩٦٨ قبل الانتخابات النيابية .

افادة غابي لحود

● المحقق : تبين من سياق التحقيق ان الشعبة الثانية تعمل بوحي من الرئيس الاسبق فؤاد شهاب ، او باسمه وذلك بعد انتهاء ولايته ، او وفقا لارادتكم ومصلحتكم الشخصية متخطين الى حد ما توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وقائد الجيش ، ويؤكد ذلك الاحداث التالية : ـ افادة المقدم البير منير : وقد جاء فيها قولكم : « نعم تدخلنا لان الحكومة ورئيس الجمهورية شذوا وتحيزوا ضد الجيش ـ ونحن عند هذا الانحياز نريد ان ندافع عن انفسنا ، ونقوم ما اعوج ... »

ـ افادة النقيب حروق عن الحديث الذي جرى بينك وبين ارملة المرحوم العماد نجيم على اثر تعيين العقيد حاج نائبا لرئيس الاركان ، والمقدم ناصيف رئيسا للشعبة الثانية « لقد ورطم العماد نجيم بمشاكل هو بغنى عنها ... » ـ ثم ما ورد في عدة افادات في التحقيق ومنها افادة المقدم سويد ، حيث يتبين بان تدخل الشعبة كان باسم الرئيس الاسبق فؤاد شهاب . فماذا تقول ؟

ـ لحود : اولا : اننا لم نأتمر على الاطلاق باوامر الرئيس شهاب بعد ان ترك فخامته سدة الرئاسة ، بل عملنا ضمن القواعد التي جئت على ذكرها في ردي على السؤال الاول من هذا التحقيق بتاريخ ٢٤ـ١ـ٧٢ ، اي بامر وتوجيهات فخامة الرئيس حلو ورؤسائي العسكريين .

ثانيا : من المقومات الاولية لنجاحنا في مهمة التوجيه والتعبئة التي اسهبت في شرحها في ردي على السؤال السابق ان نسعى لان تكون علاقتنا على احسن ما يمكن مع الزعامات الشعبية والسياسية القائمة ، وهكذا كان شأن اجهزة اخرى في الدولة ، اخصها المديرية العامة للامن العام ، حيث بتوجيه وتنسيق فخامة رئيس الجمهورية توزعت الاجهزة مهمة العلاقات مع فريق من هذه الزعامات . وعهد بالتالي الي شخصيا فخامة الرئيس حلو تأمين الاتصال المستمر مع فخامة الرئيس شهاب الذي كما هو معلوم كان

ولا يزال ابرز هذه الزعامات وله تأثيره في جميع الاوساط السياسية والشعبية ، ناهيك عن خبرته فيما يتعلق بصالح لبنان .

ثالثا : عملا بنفس القاعدة كانت علاقاتنا مع زعماء سياسيين وشعبيين في طرابلس ، والشوف . والبقاع ، وبيروت ، وسواهم من زعماء ، وكان بنفس الوقت يؤمن الامن العام العلاقات مع فريق اخر من زعماء البلاد .

وعليه فما هو مجهول من العامة ، كان ليس فقط معلوما من فخامة رئيس الجمهورية بل مدروس من قبله ومخطط له . وكنا ، مدير عام الامن العام ، ومدير عام قوى الامن الداخلي ، وانا ، عندما نجتمع بفخامة الرئيس لتقييم الوضع السياسي العام ووضع الامن في البلاد ، يعرض كل منا على فخامته نتيجة اتصالاتنا ، كل من جهته فيأخذ فخامته القرار المناسب ويوزع الادوار للتنفيذ ، احيانا بحضور الجميع واحيانا لكل مسؤول بمفرده .

رابعا : وان الاحترام الكبير الذي لفخامة الرئيس شهاب ، عند جميع ضباط الجيش ، وبالاخص عند جميع الضباط كبار القادة، الا وهو مؤسس الجيش ، والمحبة التي له في قلوب من قاربه من هؤلاء الضباط، والثقة الغالية التي خصني بها شخصيا من جهة ، مضافا الى مهمة الاتصال بفخامته رسميا كما اسلفت من جهة اخرى ، ولدت عند كل من كان غير مطلع على هذا الواقع فكرة خاطئة حول حقيقة الدور الذي كان لفخامة الرئيس فؤاد شهاب في السياسة النهائية التي تنتهجها الشعبة الثانية بشكل خاص ، او الجيش بشكل عام . وحتى اقرب المتعاونين معي ، كانوا يكتفون بما يلمسونه عندي من صلة روحية بفخامة الرئيس شهاب ، ومن كون سياسة الشعبة الرسمية المرسومة من فخامة الرئيس حلو ، هي المحافظة على على اوثق الصلات بفخامة الرئيس شهاب ، كانوا يكتفون بالتنفيذ دون التوقف عند الامر الذي لا يعنيهم ، الا وهو رسم سياسة الشعبة الذي هو من صلاحيتي وحسب . فلا غرو ان يعم هذا الالتباس من هم ابعد عني من معاوني .

وعليه فانه كما شرحت لم تكن الشعبة الثانية تعمل بوحي فخامة الرئيس شهاب او باسمه ، ولا وفقا لارادتي الشخصية ، ولم نتخط على الاطلاق توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وقائد الجيش ، بل كل عملنا وكل جهدنا كان موجها لتنفيذ التوجيهات التي كنا نتلقاها نصا وروحا .

● المحقق : هل بقي للعميد سعد اية علاقة بالشعبة بعد تركها اذ يتبين

من احدى الوثائق (رقم ١٧ المرفقة بالملف) ومن تعليقكم عليها بانكم طلبتم اعلام العميد المذكور عن فصل موظف مدني من الشعبة ؟

ـ لحود : لم يبق مع العميد سعد بعد تركه رئاسة الشعبة، الا العلاقات التي تفرضها مصلحة الخدمة بين رئيس سابق ورئيس لاحق ، يضاف اليها المحبة والاحترام المتبادلان واستعدادحضرة العميد سعد الدائم لتلبية طلبنا لمؤازرتنا في اتمام بعض مهماتنا .

ولما كان هذا واقع الحال من قبله تجاه الشعبة ، كان من الطبيعي ان تكون بالمقابل على استعداد لتلبية طلب خدمة لاشخاص يراجعوننا بواسطة حضرته .

● المحقق : ورد في احدى الافادات بانك كنت تستقبل النواب في مكتبك لدرس اللوائح الانتخابية ، فتجري تنازلات وانسحابات لمرشحين لقاء بدلات مالية كانت تدفعها الشعبة الثانية ، وعلى سبيل المثال ، لقد دفعتم مبلغ خمسة وعشرين الف ليرة الى العميد المتقاعد خطار حيدر للانسحاب من المعركة . فما ردك على ذلك، وهل المبالغ التي كانت تحول اليكم من مخصصات القيادة والتي بلغت خلال شهر قبيل انتخابات ١٩٦٨ مبلغ سبعماية وخمسين الف ليرة ، كانت تصرف لمثل هذه الغايات ؟

ـ لحود : اولا : نعم كنت استقبل النواب في مكتبي ، لكن الشعبة لم تدفع مرة مبالغ من المال لاي من حضرات النواب لاهداف انتخابية .

ثانيا : ان الشعبة الثانية في ممارسة نشاطها في حقل الامن كانت ترصد اعتمادات مختلفة تصرفها بواسطة مراجع من مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية واما مباشرة باتصالها مع المنفذين .

ثالثا : انني لا اذكر ان تكون الشعبة الثانية قد دفعت للعميد المتقاعد خطار حيدر مبلغ خمسة وعشرين الف ليرة ، وان حصل ذلك فيكون بصورة قاطعة جازمة لغير هدف انسحابه من المعركة ، ويؤسفني الاشارة بهذا المجال انه لو بقي في المعركة لما كان قدم ولا اخر .

● المحقق : ماذا تعرف عن قضية القاء القبض على الفار الطوان قاموع المحكوم لدى المحكمة العسكرية بستة سجن بسبب اختفاء ملف دعوى انترا من المحكمة المذكورة . وهل تدخلتم للافراج عنه ، لقاء مبلغ كبير من المال ؟

ـ انني اجهل تفاصيل المآخذ التي كانت على السيد انطوان قاموع الذي كما سبق لي ان شرحت في معرض ردي على سؤال سابق تجمعني به رابطة صداقة يعود تاريخها الى ايام الدراسة . وتوطدت فيما بعد . انما كنت اعرف بواسطة محاميه السيد ميشال اده الذي كان قد تولى الدفاع عنه في هذه القضية انه صدر بحقه منع محاكمة كون الشخص الملاحق هو السيد انطوان كمون ، والدته شهلا ومن مواليد قرية اجهل اسمها ، انما هي غير القرية المولود فيها انطوان قاموع والذي والدته تدعى نزهة . وذات يوم بعد ان كان قد تاخر عن المجيء الى منزلي حيث كان مدعوا الى الغداء ، وكنا لا نزال بانتظاره اذ به يتصل هاتفيا ويخبرني بانه يتعذر عليه المجيء لوجود بعض رجال الامن في شقته لسوقه الى السجن تنفيذا لحكم صادر بحق انطوان كمون غيابيا ، وانه ابرز لهم جواز سفره الذي يدل على انه يدعى انطوان قاموع والدته نزهة من مواليد كوناكري ـ وان رجال الامن على ضوء ذلك استمهلوه بعض الوقت وطلبوا اليه عدم مغادرة الفندق بانتظار مراجعة رؤسائهم واطلاعهم على هذا الامر . كما وانه بدوره اتصل بمحاميه الاستاذين ميشال اده ، وخليل ابو حمد وقال انهما عنده الان في شقته في فندق الفاندوم يجريان المراجعات اللازمة من قبلهما لجلاء الالتباس الواقع هو ضحيته . وكان من الطبيعي ان انتقل بدوري لزيارته والاطلاع على الحاصل .

وبالواقع فبعد وصولي اطلعني مفوض الشرطة على الامر الذي لديه ، واسهب كل من المحاميين اده وابو حمد يشرح لي ضرورة الاتصال بمسؤول عدلي لاعطاء رجال الامن التعليمات المفروغ منها للكف عن ملاحقة السيد قاموع . وتوليت بالفعل الاتصال بحضرة مدعي عام التمييز الاستاذ ميشال طعمه واطلعته على الواقع وعلى معرفتي وصداقتي للسيد قاموع ، مع علمي بما لهذه الشهادة عند حضرة مدعي عام التمييز الذي تشدني اليه صداقة واحترام متبادلين من تأثير ، وكان بنتيجة ذلك ان اوعز حضرته بضرورة اتباع الخطوات الادارية العدلية التي لا بد من اتباعها اي عن طريق تسليم السيد قاموع نفسه لمدعي عام المحكمة العسكرية ، حتى يصير انهاء قضيته بالطرق القانونية .

وهكذا حصل وتولى المحاميان مع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية متابعة انهاء قضيته ، وكان ان اوقف تلك الليلة وعينت له جلسة محاكمة في اليوم التالي قضت ببراءته . وان كل خدمة اؤديها للسيد قاموع

او لاي صديق من الاصدقاء التي تجمعني بهم اقل من الرابطة التي تجمعني بانطوان ، لا يفترض بي ان افعل ذلك لقاء اجر مالي . هذا واني اربأ بنفسي ان اقبض اي مبلغ لا من صديق ولا من غريب .

افادة المقدم سامي الخطيب

● المحقق : اسند اليك انك ضمن الاراضي اللبنانية وبتاريخ لم يمر عليه الزمن اقدمت على اتلاف محفوظات ومستندات عائدة للجيش ، وعلى التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل بالانتخابات النيابية وانتخاب رئيس الجمهورية، والتعدي على الحرية، وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص وتبديد بعض الاموال العائدة للجيش ، ومنها الاموال الداخلة للجيش عن طريق الهدايا والتبرعات في حساب الغرفة العسكرية والشعبة الثانية، وانت مؤتمن عليها ، والتهويل والاغتصاب بحق بعض الاشخاص ، وسوء استعمال الوظيفة ومخالفة التعليمات العسكرية فماذا تجيب .

ـ الخطيب : انني اكرر افادتي المعطاة في التحقيق الاولي امام المقدم الياس الحداد، واوضح بان هناك بعض نقاط اود توضيحها لان جو التحقيق الاولي لم يفسح لي مجالا لذلك ، واود ان اوضح هذه النقاط الان :

اولا : لجهة الانتخابات النيابية التي حصلت خلال سنة ١٩٦٨ فانني لم اتدخل فيها لانني كنت رئيسا لفرع الامن الداخلي ، ومنه مهمة جمع الاستقصاءات ووضعها بتصرف القيادة العامة ، وانني كنت اقوم بهذه المهمة وارفع تقاريري الى رئيس الشعبة الثانية الذي يوجهها بدوره للقيادة وكان رئيس الشعبة يوجهني ، باستقصاء المعلومات في حقل معين وان هذه المهمة كانت تتنوع بتنوع المهمات العسكرية .

ثانيا : انني لم احجز حرية احد ابدا .

ثالثا : انني لم ابدد اموالا عائدة للجيش لانني لم اكن مؤتمنا على اموال الجيش ، بل كنت استلم رواتب مخبري شبكاتي في نهاية كل شهر واوزعها على رؤساء شبكات المخبرين العاملين تحت امرتي ، وكان رؤساء تلك

الشبكات يدفعون الاجور للمخبرين ويأخذون تواقيعهم على الايصالات الموجودة مع الجدول ، ثم يسلموني الجدول مع الايصالات فأرفعها بدوري لرئيس الشعبة ، وانني لم اتلف اية محفوظات لانني كنت اصرف البريد يوميا ولا احفظ في مكتبي اية مستندات .

رابعا : انني لم اهدد اي شخص .

خامسا : انني لم اخالف التعليمات العسكرية بل كنت انفذ اوامر رؤسائي بالحرف والروح . هذا كل ما اود ان اوضحه لك بالاضافة الى اقوالي الواردة في التحقيق الاولي .

● المحقق : تبين من التحقيق بانك توليت قيادة الجهاز المشترك . فما هي المدة التي عملت فيها في هذا الجهاز ؟

ـ الخطيب : نعم انني توليت قيادة الجهاز المشترك منذ سنة ١٩٦٤ ومن تاريخ ٢١ ايلول حتى حله الواقع في ٢٠ تموز سنة ١٩٧٠ على ما اذكر.

● المحقق : هل تذكر كيف انشىء الجهاز المشترك ، وما اذا كان انشاؤه تم بالاستناد لقانون أو مرسوم جمهوري ؟

ـ الخطيب : ان الجهاز المشترك انشىء في اوائل سنة ١٩٦٤ على ما اذكر بايحاء من فخامة رئيس الجمهورية انذاك الى قادة القوى المسلحة والامن العام والامن الداخلي ، على اثر موجة ذعر ناتجة عن القاء المتفجرات وازدحام الاغراب في لبنان . وبالفعل حصل اجتماع في مكتب رئيس الاركان العماد شميط حضره مدير عام الامن العام ومدير عام قوى الامن الداخلي وكبار ضباط الجيش ، ومنهم رئيس الشعبة الثانية ، وتم الاتفاق بينهم شفويا على انشاء هذا الجهاز ، ووضعه تحت تصرف الشعبة الثانية ، وشكلت عناصره من مختلف عناصر قوى الامن الداخلي ، اي ان احداث ذلك الجهاز كان بالاستناد لمذكرة خدمة وليس بالاستناد لقانون مرسوم جمهوري .

● المحقق : هل كنت تتصل بادريان جدي وتعطيه الاوامر لدفع بعض المبالغ اليكم او الى اشخاص موفدين من قبلكم ؟

ـ الخطيب : كلا . بل انني اتصلت بادريان جدي مرتين او ثلاثا لامر واحد وهو تعيين شخص من آل سلام بناء لطلب رئيس الاركان العماد يوسف شميط .

● المحقق : هل احتجزت مرة ادريان جدي في منزل السيد الياس الخازن في جونيه اثناء ملاحقته القضائية وقلت له : « اوعا تسلم حالك ، بدنا نكسر راسهم » ؟

ـ الخطيب : لا صحة لهذا الزعم اطلاقا .

● المحقق : لقد ورد بافادة ادريان جدي انه دفع عدة مبالغ بناء لامرك وهي تفوق المئة الف ليرة ، فماذا تقول ؟

ـ الخطيب : لا صحة لهذا الزعم مطلقا ، وهو افتراء .

● المحقق : هل تدخلت في انتخابات رئاسة الجمهورية الاخيرة وعرضت بعض الاموال على بعض النواب للوقوف بجانب مرشح معين ؟

ـ الخطيب : لا صحة لهذا الزعم اطلاقا .

● المحقق : هل لك ما تضيفه على افادتك ؟

ـ الخطيب : كلا . بل ان الافعال المنسوبة الي على فرض ثبوتها ، وهذا امر مستحيل ، تصبح ساقطة بمرور الزمن .

افادة الخطيب امام الشرطة العسكرية

وكان المقدم السابق سامي الخطيب قد استجوب من قبل قائد الشرطة العسكرية في ٤ شباط ١٩٧٢ ، قبل ان تتحرك النيابة العامة العسكرية وتقيم دعوى ضد ضباط المكتب الثاني السابق ، فادلى بافادة مطولة تحدث فيها عن الشعبة الثانية والتعليمات التي كانت تتلقاها من الرئيس شارل حلو ، وعن العميد ريمون اده وقضايا الانتخابات .

وهذا ابرز ما جاء في محضر استجواب الخطيب من قبل قائد الشرطة العسكرية في ٤ شباط ١٩٧٢ .

● المحقق : ينسب اليك تدخلك في الانتخابات النيابية ، والضغط على احد المرشحين في دائرة مرجعيون ـ حاصبيا ، المرشح السيد احمد سويد ، للانسحاب لصالح احد المرشحين الشهابيين . بماذا تجيب ؟

ـ الخطيب : اذا كان المراد معرفة تصرفات كامل ضباط الشعبة

الثانية ، وانا منهم ، خلال انتخابات عام ١٩٦٨ ، فالافضل للتحقيق ان يتوجه الى فخامة الرئيس السابق شارل حلو ، والدكتور عبد الله اليافي رئيس الوزراء ، وعماد الجيش السابق اميل البستاني ، والعماد يوسف شميط رئيس الاركان ، المقدم غبريال لحود رئيس الشعبة الثانية . هؤلاء بامكانهم ان يفيدوا التحقيق بالتفصيل لما قامت به الشعبة الثانية ككل . وفيما يختص بي فقد نفذت ما طلب الي ضمن هذه الاوامر وانا ضابط من هذه الشعبة . قابلت احمد سويد في بيت النقيب حروق في صيدا بناء لتكليف من المقدم غبريال لحود ، وليس للضغط عليه ، ولا لتهديده ، بل للتكلم معه عن ظروف المعركة التي يخوضها في مرجعيون . والاستاذ احمد سويد صديقي .

● المحقق : هل قلت للاستاذ احمد سويد اثناء حديثك معه بانكم ـ اي الشعبة الثانية ـ حلتم دون وصوله الى النيابة عام ١٩٦٠ وكذلك عام ١٩٦٤ ، وتريد الان ان تفتح صفحة جديدة معه ؟

ـ الخطيب : تحدثنا عن الانتخابات طبعا . اما ان اكون قد قلت له اننا حلنا دون وصوله الى المجلس النيابي فهذا يتنافى مع المنطق .

اولا : لانني عام ١٩٦٠ لم اكن في الشعبة الثانية اثناء الانتخابات ، ولا اعلم ماذا يقال عن هذه الانتخابات .

ثانيا : في عام ١٩٦٤ كنت في تركيا خلال الانتخابات .

ثالثا : لم يكن هذا ما فوضت التكلم به . وكل ما طلب ان اتكلم به هو ان اتحدث مع السيد احمد سويد تفصيليا لمعرفة مدى حجم اماله بالنجاح .

المحقق : هل تبين لكم ان هناك تدخل استخبارات اجنبية لصالح بعض المرشحين ، ومن هم هؤلاء المرشحون ؟

ـ الخطيب : نعم تبين لنا ان الاستاذ ريمون اده كانت تدعمه الجهات الاميركية ، ولا اذكر الباقين لانه ابرزهم .

● المحقق : كيف تبين لك ذلك وهل رفعت تقريرا بهذا الشأن ؟

ـ الخطيب : هذه قضايا كانت لا تكتب في الشعبة الثانية . وانما كانت ترفع شفهيا وتسلسليا الى الرؤساء وهذا ما قمت به شخصيا .

علاقة الضباط بالرئيس شهاب

● المحقق : بعد ان اكد المقدم ياسين قصة طلبك الى اخيه لترتيب مقابلة مع الرئيس الاسبق فؤاد شهاب قبيل انتخابات ١٩٦٨ ، فما علاقة الرئيس الاسبق فؤاد شهاب بالانتخابات لتدبروا معه هذه المقابلة ؟ وما علاقتكم انتم به بالضبط كشعبة ثانية ؟ وهل لك ما تقوله حول افادة المقدم ياسين سويد ؟

ـ الخطيب : اود ان اوضح النقاط التالية لجلاء كل هذا الموضوع : اولا : قلت واكرر القول بان لم يكن لي اي علاقة بفخامة الرئيس الاسبق اللواء فؤاد شهاب ، لا هاتفية ولا شخصية ولا كتابية ولا بالواسطة . ولم اعرض بالتالي مقابلة السيد سويد لفخامة الرئيس الاسبق .

ثانيا : اما ما اكده المقدم سويد فيبدو ان المقدم المذكور يخلط ربما بيني وبين شخص اخر .

ثالثا : اما ما ورد في افادة المقدم سويد فانني لما قابلته في الحمام العسكري وقلت له « لو كنت هون كنت ساعدتنا على خيك » . فهذا لم يخرج عن نطاق الصداقة العائلية التي كانت تربطنا وشعوري فعلا بالعطف على السيد احمد سويد . لانني كنت ولم ازل اقدر مواهبه ورجولته .

● المحقق : هل عندك ما تزيده على ذلك ؟

ـ الخطيب : تذكرت بالنسبة لما قلته عن دعم الاستخبارات الاميركية للاستاذ ريمون اده ، بان تلك القناعة التي تكونت في حينه بصورة عابرة عبر الصحف والاقاويل ، ورفعتها في حينه للاطلاع . انما صرف النظر عن الموضوع فيما بعد لعدم وجود اية ادلة تؤيد ذلك .

وسئل المقدم سامي الخطيب عما اذا كان يوافق على التوقيع على تصريح بالتنازل عن حقه بقانون سرية المصارف ، فوافق ووقع .

افادة المقدم سامي الشيخه

● المحقق : اسند اليك اقدامك ضمن الاراضي اللبنانية وبتاريخ لم يمر عليه الزمن على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات والتعدي على الحرية وذلك بحجز حرية بعض الاشخاص وعلى تبديد بعض اموال الجيش وانت مؤتمن عليها وخاصة الاموال المدفوعة من بعض الشركات وعلى الاخلال بواجبات الوظيفة بقبولك منفعة لكي تعمل عملا منافيا لواجبات وظيفتك وعلى مخالفة التعليمات العسكرية فماذا تجيب ؟

ـ الشيخة : انني اكرر افادتي المعطاة في التحقيق الاولي امام المقدم حداد واؤيدها وقد ادليت بها بكل حرية ودون اكراه ولا صحة لما نسب الي لانني لم اتدخل في الانتخابات النيابية التي جرت خلال سنة ١٩٦٨ ، ولا في سواها كما انني لم اقدم على حجز حرية احد ، وانني لم ابدد اموال الجيش بل بالعكس فانني حافظت على الاموال العائدة للجيش اذ انني كنت اقوم بمصالحات عشائرية في منطقة بعلبك وكافة المناطق العسكرية كعكار مثلا ، وكنت اعرض تلك المصالحات بعد تنظيمها على رؤسائي منهم رئيس الشعبة الثانية المقدم غبريال لحود وقائد الجيش العماد اميل بستاني وكذلك قائد المنطقة التي تحصل فيها المصالحة وان هذه المصالحات كنت اكلف بها رسميا من قبل قائد الجيش ورئيس الشعبة الثانية وهناك بعض القضايا التي كانت تطلب من القيادة من قبل فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو .

ثم شرح كيفية قيامه باجراء المصالحات العشائرية .

● المحقق : هل ان تلك الاوامر الخطية التي كلفت بها اجراء تلك المصالحات ودفع الاموال بنتيجتها ما تزال محفوظة لديك ؟

ـ الشيخة : نعم انني كنت احفظ تلك الاوامر في ملف خاص ، وعندما سافرت لمتابعة دورة دراسية سلمت هذا الملف الى رئيس الشعبة الثانية

المقدم غبريال لحود مع كافة المستندات المتعلقة بتلك الاوامر .

● المحقق : اين كان مركز عملك خلال الانتخابات النيابية التي جرت في منطقة البقاع خلال سنة ١٩٦٨ ؟

ـ الشيخة : ان مركز عملي خلال تلك السنة كان في بيروت ـ وزارة الدفاع ـ اليرزة .

● المحقق : هل ذهبت خلال فترة الانتخابات النيابية التي جرت خلال عام ١٩٦٨ الى منطقة البقاع ام لا . وبحال الايجاب ما هو السبب الذي حدا بك للانتقال الى منطقة البقاع ؟

ـ الشيخة : نعم انني انتقلت الى منطقة البقاع خلال انتخابات سنة ١٩٦٨ النيابية ، كما انتقلت الى منطقة الشمال ومنطقة جبل لبنان بموجب مذكرة خدمة موقعة من العماد اميل البستاني، وقد احالها الى رئيس الشعبة الثانية المقدم لحود وان مهمتي كانت تنحصر بالاتصال ما بين قيادات المناطق وبين قيادة الجيش لاطلاعهم على تطور اوضاع الامن ، وعندما كنا نلاحظ تطور حالة الامن ومشاهدة اية مخالفة كنت افيد هاتفيا القيادة العامة واخابر مباشرة قيادة المنطقة .

● المحقق : طالما انك كلفت خطيا بالانتقال الى منطقة الشمال ومحافظة جبل لبنان لمراقبة اوضاع الامن فهل انك اثناء تنقلاتك الى تلك المناطق عدت وتلقيت الاوامر من قبل قيادة المناطق تتعلق بغير امور الامن ؟

ـ الشيخة : لقد انتقلت في بادىء الامر الى منطقة الشمال حيث جرت فيها الانتخابات النيابية في المرحلة الاولى ، وقد اتصلت بقائد المنطقة في ذلك الحين العماد غانم قائد الجيش الحالي ولم يبلغني اي تعليمات تخالف مضمون مذكرة الخدمة التي ابرزتها له ، وهي تتضمن مراقبة تطورات اوضاع الامن عامة .

ثم اثناء عمليات الانتخاب في منطقة جبل لبنان اتخذت مركزا لي في سراي بعبدا ، وكان هناك المحافظ وقائد السرية المقدم يوسف سلوم ، ولم اتلق اوامر او تعليمات من قيادة المنطقة خلافا لمنطوق مذكرة الخدمة ، وعندما انتقلت الى منطقة البقاع اتخذت مركزاً لي في ثكنة قيادة المنطقة ، حيث وصلت اليها ليل يوم عملية الاقتراع ، ولم اتلق اية اوامر او تعليمات من قيادة المنطقة تخالف مضمون مذكرة الخدمة .

الا انني اذكر انني في اليوم التالي وكان يوم احد ، موعد الاقتراع فيه خرجت من المكتب في الباحة الارضية واخذت اتمشى فلفت نظري وجود شاحنة عسكرية كبيرة تنقل عدة اشخاص مدنيين موقوفين فاستغربت مثل هذا الامر ، ودخلت فورا الى مكتب قائد المنطقة العميد منير حمدان ولفت نظره الى هذا الامر فاجابني : « شايف شو هالعمل ؟ عاملين لوائح باسماء اشخاص وموزعينها للتوقيف بدون علمي » فاجبته مستغربا « ولو مون كولونيل كيف ما معك خبر ؟ فاجابني : ان العقيد جورج كرم هو الذي نظم هذه اللوائح ووزعها » وهذا على ما اذكر . وان العقيد جورج كرم كان في ذلك الحين برتبة مقدم وهو معاون لقائد المنطقة انئذ منير حمدان قد اعطى الاوامر بجمع تلك اللوائح ، ثم ذهبت بجولة تفقدية بواسطة الطوافة فهبطت في محلة الشربين ، وفي حربتا وعرسال ثم عدت الى ثكنة ابلح ولم اعد اغادرها .

● المحقق : عندما هبطت على الارض في محلة عرسال الم تتصل هناك بالناخبين وبرقيب من قوى الامن الداخلي وطلبت منه العمل بكل قوة لارباح لائحة صبري حماده والعمل على اسقاط المرشح حبيب المطران مهما كلف الامر ؟

ــ الشيخة : كلا .

● المحقق : الم تطلب من قائد الطائرة الهبوط في الهرمل وبناء لامرك هبطت الطائرة قرب المدرسة الرسمية بجانب بستان من المشمش حيث كانت تجري العمليات الانتخابية وتكلمت مع الناخبين ؟

ــ الشيخة : اننا مررنا فوق الهرمل وهنا عدت وتذكرت بانني هبطت في الهرمل في السراي وقد تكلمت مع بعض الضباط .

● المحقق : عندما هبطت الطائرة في الشربين هل اجتمعت باشخاص مسلحين ببنادق حربية وتكلمت معهم ؟

ــ الشيخة : كلا واني لم اشاهد اي مسلح .

● المحقق : الم يحتج لديك قائد الطائرة لدى مشاهدتك تجتمع بالمسلحين وتحييهم واجبته مهددا : « هيدا مش شغلك راح ردك لرياق وجيب غيرك » ؟

ـ الشيخة : لا صحة لهذا الزعم مطلقا .

● المحقق : الم تهبط الطائرة قرب قصر مخايل الدبس ، وتحيي الجماهير المحتشدة في ذلك المكان ؟

ـ الشيخة : انني لم اهبط في الطائرة قرب منزل المرشح مخايل الدبس ، بل عدنا من بعلبك باتجاه ابلح طلبت من قائد الطائرة ان يمر فوق زحله لكي اراقب ذلك المكان ، وقد مرت الطوافة صدفة فوق منزل مخايل الدبس ، وكانت على ارتفاع لا يقل عن ٢٠٠ او ٣٠٠ متر ولم احيي الجماهير المحتشدة في ذلك المكان ، بل ان بعض الاشخاص من المحتشدين في ذلك المكان قد اومأ بيده مشيرا للطائرة .

● المحقق : هل تذكر اسم قائد الطائرة في ذلك الحين وهل كان برفقتك احد سواه ؟

ـ الشيخة : كلا انني لم اعد اذكر اسم قائد الطائرة في ذلك الحين ، ولم اعد اذكر ما اذا كان برفقتنا احد سواه ، وانا اميل الى الاعتقاد بانني كنت مع قائد الطائرة لوحدي .

● المحقق : يتبين من التحقيق الاولي ان هناك مقابلة قد جرت بينك وبين قائد الطائرة فهل تذكر الضابط الذي جرت المقابلة بينك وبينه ؟

ـ الشيخة : نعم لقد اجرى المقدم حداد مقابلة بيني وبين المقدم مظلوم ، ولا اذكر بانني شاهدت هذا الضابط قبل تلك المقابلة ولا اذكر ما اذا كان هو قائد الطائرة ام سواه اثناء ذهابي الى منطقة بعلبك .

● المحقق : عندما نزلت من الطائرة في بلدة عرسال هل تذكر انك شاهدت في ذلك المكان المرشح حبيب المطران وقد قال لك الحاضرون : « ان حبيب المطران هو ابونا وامنا ونحن لا نقترع ضده » ؟

ـ الشيخة : كلا .



افادة المقدم عبد الملك

وتدور افادة المقدم السابق كمال جرجي عبد الملك ايضا حول تدخله في انتخابات الجنوب . وقد اعلن ردا على سؤال المحقق العسكري :

« اني اوضح بانني تدخلت في الانتخابات النيابية التي حصلت سنة ١٩٦٨ في منطقة الجنوب (دائرة صور) وذلك بناء لتكليف من قائد المنطقة انذاك المرحوم العماد جان نجيم ، وذلك على اثر فصلي من بيروت الى الجنوب قبل موعد الانتخاب بثلاثة ايام بموجب برقية صادرة عن القيادة الشعبة الاولى رقم ١٩١١ تاريخ ٢٧-٣-٦٨ ، وهي تقضي بفصلي الى منطقة الجنوب ووضعي بتصرف قائد المنطقة اعتبارا من ٢٧-٣-١٩٦٨ ، حتى اشعار اخر بالرغم من كوني كنت اقوم باستلام قيادة لفيف المقر العام في بيروت ، وقد اوقف الاستلام لتنفيذ المهمة .

ولدى وصولي الى صيدا تقدمت من قائد المنطقة المذكور حيث كلفني بموجب مهمة ومع سيارة عسكرية التوجه الى قضاء صور يومي الخميس والجمعة قبل حصول الانتخاب لدرس حالة الامن في القضاء المذكور ، ودرس الوضع الانتخابي بالنسبة الى اللائحتين المتنافستين في تلك المنطقة ، مع امر بمساعدة لائحة المرشح الاستاذ صفي الدين .

ولدى وصولي الى صور اتصلت ببعض الاشخاص من معارفي واصدقائي بالنظر لكوني على اطلاع سابق في قضاء صور حيث كنت ضابطا للشعبة الثانية في منطقة الجنوب بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٢ فتبين لي ان الجو متوتر بالنظر لكثرة الحوادث بين انصار اللائحتين .

وبالنظر لهذا الجو اتصلت بالمرشحين انفسهم دون استثناء طالبا اليهم الهدوء ومساعدتي على تهدئة الحالة ، وتامين الاستقرار يوم الانتخاب .

ونهار السبت السابق ليوم الاقتراع تبلغت مذكرة من القيادة بواسطة قائد المنطقة بتعييني رئيس ضباط الارتباط في قضاء صور ، وكان تحت

امرتي خمسة ضباط وهم النقيب نصر ، والنقيب قهوجي ، والنقيب جورج جبيلي والنقيب الياس ناصيف ، وان تلك المذكرة كانت خطية وهي صادرة عن القيادة العامة ، وكان كل ضابط قد تلقى مهماته العامة بصورة مباشرة من القيادة العامة كما انني كنت احمل ملفا يحتوي على مراكز الاقتراع ومراكز واسماء رؤسائها ، ولائحة بتصنيف القرى من حيث الامن ، ولائحة تتضمن اسماء عناصر الشغب بغية مراقبتها ، وان كل ضابط من ضباط الارتباط كان يحمل ملفا يحتوي على لائحة باسماء عناصر الشغب، بل انني زودت كل ضابط باسماءعناصر الشغب الموجودة في منطقته نقلا عن اللائحة الموجودة معي وانني كلفت ضباط الارتباط بمراقبة هؤلاء الاشخاص ولم اعط اي امر لاي منهم بتوقيف اي شخص بصورة اعتباطية ، وان ضباط الارتباط لم يوقفوا اي شخص طيلة نهار الاقتراع .

اما انا فقد اوقفت بعض الاشخاص ، اي انني استدعيتهم بناء لشكاوى الى مكتبي في ثكنة صور ، وحققت مع البعض منهم ، وقد نظمت محاضر بحقهم من قبل رجال الشرطة العسكرية ، وقد احيلوا للنيابة العامة بناء لبرقية قيادة المنطقة رقم ١٤ تاريخ ٣٠-٣-١٩٦٨ ، وان المتهمين في تلك الشكاوى قد اوقفوا بتهمة الرشوة ، كما ان هناك بعض الاشخاص قد اوقفوا بناء لتعليمات القيادة ، لانهم غرباء عن المنطقة او كانوا ينقلون سلاحا وان البعض من هؤلاء الاشخاص قد اوقفوا على حواجز الجيش .

● المحقق : هل اوقفتم اشخاصا دون مراجعة النيابة العامة ثم اطلقتم سراحهم بعد الانتهاء من عملية الاقتراع .

ـ عبد الملك : كلا بل انني كنت استدعي بعض الاشخاص للتحقيق معهم بعد ابلاغهم بواسطة الدرك او بواسطة الشرطة العسكرية وكانوا يحضرون من تلقاء انفسهم احيانا او بواسطة القوى المكلفة بابلاغهم احيانا اخرى .



افادة ادريان جدي

غابي لحود والاخرون

يقول جدي ، ردا على سؤال للمحقق حول الاشخاص الذين اتهمهم « بابتزاز ملايين منه سواء بالضغط او بالتهديد او بطرق اخرى » ـ يقول : « يمكنني ان اسمي شخصا واحدا هو المقدم غابي لحود رئيس الشعبة الثانية سابقا الذي كان يعطيني الاوامر بنسبة ٩٠ في المئة قائلا انه يتكلم باسم المعلم

« س ـ الا يمكنك ان تسمي المعلم ؟ وهل كنت تعرفه ؟ »

« ج ـ ان المعلم هو فخامة الرئيس فؤاد شهاب » .

واضاف ان النسبة الباقية (١٠ في المئة) من الاوامر كان يتلقاها من مدنيين و « بضعة عسكريين » يذكر منهم « العماد يوسف شميط والمقدم سامي الخطيب . لكني لم اقدم على تلبية اي امر او طلب الا بعد مراجعة المقدم لحود » .

واوضح ان الاوامر كانت تقضي بان يدفع مبالغ شهرية «لنواب عديدين وصحافيين عديدين » بينهم السادة رينه معوض ، الشيخ الياس الخازن ، اسعد بيوض ، اديب الفرزلي ، عثمان الدنا ، منى الخازن ، ايلي ريشا ، احمد الاحدب ، جورج سركيس ، عبد الرحمن الشيخة ، عبد الله اليافي ، قريب للعماد شميط .

وذكر ان « المقدم لحود كان يتقاضى مبالغ مقطوعة او شهرية ليدفعها لاشخاص » في مناسبات معينة . واضاف جدي متكلما عن لحود : « تلقيت منه على الهاتف ولمرات عديدة طلبات اموال قيمتها في كل مرة ٢٥ الف ليرة او ٥٠ الفا او ٧٥ الفا . وكان يوعز الي بدفع مبالغ مختلفة لاشخاص يعينهم

لي . لمناسبة انتخابات جبيل طلب مني ان ادفع ٧٥ الف ليرة الى السيد رينه معوض . وقد اخذت هذه القيمة شخصيا وذهبت الى بيت معوض في الصنائع وسلمته اياها يدا بيد » .

مئات الالوف لمعوض

واوضح ردا على سؤال اخر للمحقق انه دفع للسيد رينه معوض ، من المبالغ الكبيرة ، ٣٠٠ الف ليرة ، ثم مئة الف ، ثم ٥٠ الفا ، ثم ٥٠ الفا اخرى ، ثم ٧٥ الفا ، ثم ٢٥ الفا ، « ما عدا المبالغ الصغيرة التي راوحت بين الالف ليرة والخمسة الاف ليرة ، وكل هذه المبالغ كنت ادفعها بعلم المقدم غابي لحود وبأمره . اما السيد عثمان الدنا فقد كان يتقاضى شهريا مبلغ ١٦ الف ليرة من شباط ١٩٦٤ ولغاية نهاية ١٩٦٦ ، ثم دفعت له شهريا عشرة الاف ليرة منذ اول ١٩٦٧ حتى تاريخ وضع اليد على البنك الاهلي ، وذلك ما عدا المبالغ المقطوعة التي كنت ادفعها له في المناسبات . مثلا دفعت له ٢٠٠ الف ليرة في انتخابات ١٩٦٤ ثم ٢٥ الفا ثم مبالغ صغيرة تراوح بين الفين و ٥ الاف ليرة في مناسبات يحددها لي ودائما بأمر المقدم غابي لحود » .

اين الثلاثة ملايين

وقال جدي انه فور وضع اليد على البنك الاهلي وصدور مذكرة توقيف بحقه توجه برفقة الشيخ الياس الخازن الى بيت الدين حيث قابل غابي لحود وقال له : « لقد كلفتموني حتى الان مبلغ سبعة ملايين ليرة لبنانية كمدفوعات نقدية . فاجابني انه وفقا لحسابهم الخاص لم يقبضوا مني سوى ٤ ملايين ليرة .

ثم يروي جدي في افادته انه توجه من بيت الدين الى منزل الياس الخازن في جونيه « حيث اتى المقدم سامي الخطيب وقال لي بحضور الياس الخازن : اوعا تسلم حالك «هـ..» بدنا تكسر راسهم . علما بان منزل الخازن كان محروسا بعناصر من العسكريين » .

شهاب لم يستقبله

ومضى جدي يقول انه حاول ، بواسطة النقيب جان اسعد ناصيف ،

زيارة الرئيس فؤاد شهاب لاطلاعه على القضية . فتولى النقيب نقل المهمة الى الرئيس السابق ، وبعد عودته من منزل شهاب « استوضحني ـ يقول جدي ـ اذا كان اسم الرئيس شهاب او اسم الياس سركيس او اسم المقدم غابي لحود واردا في دفاتر شركة الجستيون (وكانت المحكمة قد اصدرت القرار بالكشف على دفاتر الشركة) فأجبته بالنفي . عندها اشار الي بان اسلمه دفاتر الجستيون فرفضت ذلك لاستحالة تحقيقه واقعيا وقانونيا .

لحود ومعمل الكبريت

وردا على سؤال اعلن جدي ان المقدم لحود (الذي اصبح فيما بعد عقيدا) طلب منه مساعدة شقيقه ادوار وتسليفه مبلغ ٥٠٠ الف ليرة لبنانية ليقوم بانشاء معمل للكبريت ، فلبى طلبه . « ثم طلب مني ان اعطي شقيقه ادوار ١٥ الف ليرة فاعطيته اياها من جيبي الخاص . اما الخمسمئة الف فقد استدنتها من البنك الاهلي بشكل اعتماد وسحبها على دفعات . وحتى وضع اليد على البنك الاهلي لم يدفعها » .

واوضح انه وظف في شركة الجستيون (الكازينو) ٢٠٠ شخص بطلب من لحود وان هؤلاء لم يكن جدي في حاجة اليهم وانهم لم يكونوا يقومون بعمل .

الياس ورشيد الخازن

وذكر جدي انه دفع الى الشيخ الياس الخازن مبالغ تقارب في مجموعها المليون ليرة او اكثر « وغالبا ما كنت اشتكي للمقدم لحود من هذا الوضع فيأمرني ان اتابع الدفع للخازن لانه يخص المعلم ويهمنا لمنطقة كسروان الانتخابية » .

وقال انه دفع كذلك الى الشيخ رشيد الخازن ما يقارب نصف مليون ليرة . واعلن ان لحود طلب منه الكف عن الدفع للشيخ رشيد ، لكنه هو لم يستطع التملص من المذكور .

واشار جدي الى « الخوات » التي كان يدفعها .

« س ـ لماذا كنت ترى نفسك مجبرا على دفع هذه الخوات ؟ »

« ج ـ كنت اخاف من الشعبة الثانية . وكان الجو العام يشير الى انهم هم كل شيء في البلد . وقد « شطبوا » شقيقي الفرد ، وضربت مـرة في الكازينو من قبل ازلامهم آل شبلي » .

« سلمنا الكازينو »

وانهى افادته بقوله انه رفض مساعدة السيد عثمان الدنا « في عمليـة تزوير في شركة كولاكو » برغم طلب لحود منه بان يساعد الدنـا . وروى حادثة اخيرة فقال انه في شباط ١٩٧٠ كان موجودا في اوتيل ديو قيـد التوقيف حين اتاه لحود زائرا وقال له : « اعتذر عن عدم مجيئي اليك اكثر من ذلك لان الناس يقولون اني كنت اقبض منك المال واضعه في جيبي . والان جئت اليك بناء على استشارة اخصائي فاطلب منك ان تتنازل عن حقوقك في شركتي الكازينو والجستيون لمصلحة السيد بيار شاهين ، لاننا لا نقبـل مطلقا ان تفلت هاتان الشركتان من ايدينا » .

واضاف جدي : « وقد قمت بالتنازل فعـلا لانني شعرت اني بـين ايديهم خاصة وانه زارني بيار شاهين في اليوم التالي ودلني من النافذة على السيد بيار سركيس الذي كان ينتظر في سيارة بيار شاهين .



افادة النقيب جان ناصيف

● ما هي الفترة التي خلالها كنت من ضباط الشعبة الثانية ؟ وما الوظائف التي اسندت اليك خلال هذه الفترة ومن كان رؤساؤك المباشرون ؟

ـ نقلت الى الشعبة الثانية خلال شهر اذار ١٩٦٢ وفي مطلع عام ١٩٦٦ استلمت امانة السر العامة ثم بعد حوالي شهرين صدرت مذكرة خدمة بابقائي كرئيس لامانة السر العامة وكضابط في الشعبة الثانية ، واحتفظت بالوظيفتين تقريبا حتى اوائل ١٩٦٨ وبعدها بقيت في الشعبة الثانية حتى تشرين اول عام ١٩٧٠ . اوكلت الي الوظائف التالية : ضابط معنويات في الفرع العسكري ، وكنت استلم الوظائف المسندة لبعض ضباط الشعبة الثانية الذين يتغيبون بمهمات او دورات دراسية في الخارج . ومن هذه الوظائف رئيس القسم الخارجي ورئيس قسم الصحافة ورئيس قسم اللاجئين ، وكنت مسؤولا عن الادارة والانضباط داخل الشعبة لمدة معينة ، كما استلمت وظيفة رئاسة القسم العسكري خلال تغيب الرائد ادغار معلوف بدورة دراسية في الخارج . رؤسائي المباشرون كانوا العميد سعد والمقدم لحود .

● ينسب اليك انك كنت تتدخل في الانتخابات النيابية في مختلف تواريخها ومراحلها في جميع المناطق في شكل واسع وكانت هذه المهمة موكولة كمهمة رئيسية فكنت مندوبا دائما للشعبة الثانية في كافة المراحل الانتخابية فماذا تقول ؟

ـ كنت في كل مهمة اذهب بها بموجب امر مهمة موقع من رئيس الاركان او قائد الجيش . وكانت مهمتي ان اكون موجودا حيث تكون قوى الجيش بغية المحافظة على امن القوى . واذكر انه قمت بمهمة ضابط ارتباط كبقية ضباط الارتباط اثناء الانتخابات النيابية وخلال كل هذه المهمات لم اتدخل مع مطلق مدني او موظف .

● ماذا تعرف عن تكليفك للمعاون كريم جريج بالذهاب الى بلدته والعمل لصالح لائحة بشير العثمان ؟

ـ لم اكلف المعاون كريم جريج بهذا العمل .

● هل اوفدت المعاونين فيليب الخوري وفيليب كنعان الى منطقة راشيا ـ البقاع الغربي للقيام بجولة دعائية للائحة شبلي العريان خلال انتخابات ١٩٦٤ ؟

ـ كلا لم اكلفهما البتة .

● هل اوفدت المعاونين فيليب الخوري وفيليب كنعان خلال انتخابات ١٩٦٨ الى زحلة للقيام بدعاية انتخابية للائحة الدبس ـ ابو خاطر ؟

ـ كلا لم اوفدهما ، وكنت في هذه المرحلة ضابط ارتباط وكان رئيس ضباط الارتباط يومذاك العقيد زكا .

● ماذا تعرف عن عملية التوقيف التضليلية لانصار مخايل الدبس ؟

ـ انفي هذه العملية جملة وتفصيلا ، واكرر انني لم اتعاط مع مطلق مدني خلال مهمتي هذه .

● هل طلبت الى المعاون جوزف رز قالله مساعدة لائحة الدبس ـ ابو خاطر في زحله عام ١٩٦٨ ؟

ـ كلا لم اطلب ذلك ، واني لا اتذكر المعاون رزق الله ، وربما اذا رأيته مواجهة اعود فاتذكر شخصه .

● ورد في التحقيق السابق بان العميد سعد قائد منطقة جبل لبنان عام ١٩٦٨ اوعز الى ضباط الارتباط بوجوب مراجعتك بخصوص ادارة الاعمال الانتخابية في المنطقة ـ بالاضافة الى الرائد ميشال الخوري فهل كنت حاضرا هذا الاجتماع وهل لك علم بهذا الايعاز ؟

ـ كلا لم اكن حاضرا الاجتماع ، وليس لي علم بهذا الايعاز .

● ورد انه جرى توزيع لوائح اسمية من كل قرية وضعت ازاء اسمائهم عبارات تدل على طريقة مداهمتهم لتوقيفهم بقصد منعهم من الانتخابات

بصفتهم مفاتيح انتخابية فهل لك علم بذلك ؟

ـ كلا ليس لي علم بذلك .

● ماذا تعرف عن معتقل نهر ابراهيم الذي احتجز فيه انصار ريمون اده؟

ـ كلا لا اعرف شيئا .

● هل اتصلت بالمقدم احمد حمدان وطلبت اليه عرقلة السير على طريق مشمش بغية تأخير الناخبين من الوصول اليها ، لان هذه البلدة قد غدرت بنا على حد قول الشاهد ؟

ـ كلا .

● هل استدعيت المعاون اول فريد جهاد واعطيته تعليمات بوجوب العمل لمصلحة السيد كمال جنبلاط خلال انتخابات الشوف الاخيرة او السابقة ؟

ـ كلا .

● هل طلبت من المقدم سويد العمل لمصلحة السيد بشير العثمان في بلدة ممنع في عكار خلال انتخابات ١٩٦٤ ؟

ـ كلا لم اطلب منه ذلك وكل ما اتذكره انني كنت في ذلك الحين بتصرف قائد منطقة الشمال العماد بستاني ، وحوالي بعد الظهر طلب مني القيام بجولة على عناصر الجيش التي تقوم بعمليات حفظ الامن فذهبت بالمهمة ، وفي مكان ما لم اعد اتذكره شاهدت سيارة جيب متوقفة على الطريق فسألت سائقها من معه فأفادني بان المقدم سويد هو معه فذهبت اليه ووجدته مستلقيا على ظهره تحت شجرة ونازعا حذاءه قصدت الى المنطقة وقدمت افادة خطية بالموضوع .

● ما هي القصة التي حصلت بينك وبين النقيب حسين عواد خلال انتخابات ١٩٦٤ بخصوص المدعو جرجس الطيار ؟

ـ كنت في مكتب العميد سعد وبعد محادثة تليفونية جرت بينه وبين العماد عادل شهاب قائد الجيش في حينه ، قال العميد سعد بما معناه ان الجنرال كلمه بخصوص السيد جرجس الطيار من قبل الجيش ، وان

الجنرال يامر باخلاء سبيله ، وان بين اهل زوجة الجنرال عادل شهاب وبين آل الطيار حزازات محلية ولا يريد الجنرال انيزج بالموضوع. فحاول العميد سعد الاتصال بالقوى الموجودة في المنطقة فلم يتمكن عندئذ امرني بالتوجه فورا الى المكان وطلب مني ان يخلي سبيل هذا الشخص باسم القيادة . فذهبت وفتشت على مكان وجود الشخص فصادفت ملازما في الجيش لم اكن اعرفه وطلبت باسم القيادة اخلاء سبيل السيد جرجس الطيار . كما انني انفي نفيا قاطعا الحوار المزعوم الذي يدعيه النقيب حسين عواد .

● عندما تعاتبت انت والمقدم سويد حول موقف اخيه من الشعبة الثانية وموقف الشعبة الثانية من اخيه هل قلت له : « ماذا تفعل هذا ما يريده فؤاد شهاب » ؟

ـ كلا لم يحصل مثل هذا الشيء وان الود مفقود بيني وبين المقدم سويد لاسباب تعود لعام ١٩٥٨ .

● لماذا افدت العميد سعد عن صرف المدعو انطوان شويري من تكليفه كمخبر من الشعبة الثانية ؟

ـ افدت العميد سعد لانه صدر لي امر خطي من قبل رئيسي المقدم كبريال لحود وهو لديكم .

● هل سبق لك واستدعيت احد ضباط الارتباط الى مكتبك قبل تعيينه بهذه المهمة بغية اعطائه تعليمات خاصة ، وفي حال الايجاب فما هي هذه التعليمات ؟

ـ كلا لم استدع احدا لا قبل تعيينه ولا بعد تعيينه ، ولم اعط تعليمات لاحد حول هذا الموضوع .

● هل سبق وشاهدت مثل هذه اللوائح (عرضت عليه اللائحة رقم ١٤)؟

ـ كلا لم اشاهد من قبل هذه اللوائح .

● بصفتك كنت مسؤولا عن الامن العسكري خلال عام ١٩٦٨ ، هل لك علم بان بعض ضباط الجيش بصورة عامة وضباط الشعبة الثانية بصورة خاصة قد تدخلوا بالانتخابات النيابية لصالح فئة ضد اخرى ؟

ـ بصفتي مسؤولا عن الامن العسكري كانت تردني معلومات انه يوجد

تدخل من جميع الاطراف ، فكنت افيد رئيسي المباشر خطيا ، اعني به المقدم لحود بموجب اخبار سري وليس لدي اية نسخة عن هذا الاخبار . اما فيما يتعلق بضباط الشعبة الثانية ، فانهم نفذوا الاوامر التي كانوا يتلقونها من المقدم رئيس الشعبة ورئيس الاركان العماد شميط وقائد الجيش .

● كانت تعقد اجتماعات دورية في بيروت يحضرها جميع ضباط الشعبة الثانية في بيروت والمناطق وتعطى خلالها توجيهات سياسية ام انتخابية فكيف كنت تنفذ هذه التوجيهات ؟

ـ خلال هذه الاجتماعات كانت تعرض الاوضاع العسكرية واوضاع الامن بصورة عامة وكانت التوجيهات تعطى من قبل رئيس الشعبة لكل ضابط فيما يختص بفرعه بغية التنفيذ . كنت مولجا كرئيس لقسم الصحافة وفي فترات اعلان حالة الطوارىء بمراقبة الصحف فنفذت المهمة ونلت تهنئة خطية من القيادة على عملي ، وهي مسجلة في اضبارتي كما انني نلت وسام الجدارة من قبل وزارة الداخلية مع من نال هذا الوسام امثال رئيس الشعبة الثانية ، ونواب رئيس الاركان ، وقائد معهد التعليم ورئيس المستشفى العسكري ، ورئيس الاركان ، وقائد الجيش ، وذلك لسبب مذكور في اضبارتي ولم اتلق توجيهات انتخابية كما اني لم اتلق توجيهات بدعم فئة سياسية ضد اخرى لانني لم اتول اية مسؤولية في هذا المجال .

● على اثر افلاس « البنك الاهلي » طلب السيد ادريان جدي مقابلة مع الرئيس شهاب ولم تجر المقابلة ، وتوليت انت معالجة موضوع المقابلة فماذا تعرف عن ذلك ؟

ـ اتذكر انه ذات ليلة عندما كان السيد ادريان جدي مطلوبا امام القضاء حضر الى منزلي في عشقوت مع الشيخ الياس الخازن ولم اكن اعرف السيد جدي قبل هذا التاريخ . وقد تولى الشيخ الياس الخازن تعريفه الي فاستغربت الامر كون السيد جدي هو مطلوب من القضاء ، وارتبكت فطلب الشيخ الياس الخازن ان اكلم المقدم غابي لحود لافادته بان السيد ادريان جدي موجود هنا ويريد مكالمته ، فرفضت وقلت للشيخ الياس يوجد هاتف في منزلي ويمكنك ان تتولى العملية انت . فدخل الشيخ الياس الى غرفة الهاتف ولم ادخل ولم اعرف مع من تكلم ، ثم طلبت من الشيخ الياس على حدة وقلت له ما معناه انه لا استطيع قبول

وجود شخص مطلوب من العدالة في منزلي ، واطلب ان تأخذه من عندي وهكذا صار .

● هل صحيح ان السيد ادريان جدي استوضحته عندما اتى الى منزلك عما اذا كان اسم الرئيس شهاب او اسم السيد الياس سركيس او اسم المقدم غابي لحود ، واردا في دفاتر الجستيون .

ـ كلا .

● هل كنت تقوم بنشاط معين لدى الرئيس شهاب بعد نهاية ولايته؟ وفي حال الايجاب ما هو هذا النشاط واستنادا الى اي تكليف ؟

ـ كنت اتصل بالرئيس شهاب بناء لتكليف شفهي من المقدم لحود رئيس الشعبة الثانية وكان نشاطي واتصالي به يقتصر على الامور التالية: الجواب على بعض البطاقات الشخصية التي كانت ترده بمناسبة الاعياد ، ارسل برقيات تهنئة وتعزية باسمه الى اشخاص معينين ، ارسال زهور او اكاليل بمناسبات مختلفة . وكان المعاون اول معلوف في الغرفة العسكرية يتولى ارسال البرقيات او البطاقات ، وكان فاتحا سجلا لهذه الغاية ، وان العماد بستاني كان على علم بهذا الامر وكنت في بعض الاحيان اقبض راتب الرئيس شهاب من صندوق مال جونيه في كل مرة كنت اطلب اذنا من رئيسي المقدم غابي لحود .

● هل كنت تستقبل السياسيين في مكتبك في مبنى القيادة او في منزلك او في اي مكان اخر بناء لتوصية الرئيس شهاب او غيره من الرؤساء ؟

ـ كلا ولكن لوجود مكتبي قرب مكتب المقدم غابي لحود ونظرا لعدم وجود ضابط سواي في الطابق حيث يوجد مكتب المقدم لحود فكان بعض النواب عندما لا يجدون المقدم لحود في مكتبه يدخلون الى مكتبي بغية الانتظار ، وقد ساءني هذا الامر وطلبت من المقدم لحود ان يصدر اوامره بغية منع ولوج السياسيين الى مكتبي . وقد صدرت مذكرة خدمة عن القيادة تحدد كيفية دخول المدنيين الى مبنى القيادة وكيفية اجراء الزيارات ، كما اني نبهت الحاجب امام مكتبي بان يقول لكل مدني يرغب الدخول الى مكتبي بانني غير موجود .

● ماذا تعرف عن قصة ترميم مبنى المجلس النيابي وصرف الاموال له؟

ـ لا علم لي بهذا الامر اطلاقا .

● ماذا تعرف عن قضية استشهاد الملازم وليد ابو شقرا وقصة استغلالها سياسيا .

ـ اني على علم بقضية استشهاد الضابط فقط . ولكني لا اعرف شيئا عن قضية استغلالها سياسيا . ويومها كنت ضابطا مسؤولا في الشعبة الثانية عن الاعلام ، فطلب مني ان اتفق مع والد الشهيد والشعبة الاولى بغية الاعلان عن ساعة وتاريخ الدفن ، فكلمت هاتفيا « الوكالة الوطنية للانباء » بغية نشرها في الصحف ، كما انه على اثر هذا الاستشهاد وكالعادة عند حصول اي حادث على الحدود ، توليت امر نشر معلومات عسكرية عن الحادث بواسطة « الوكالة الوطنية للانباء » .

● ماذا تعرف عن قضية احد المغتربين عندما طلب مقابلة الرئيس شهاب فلم تسمح بذلك ، ثم عدت وقبلت بالمقابلة وقد تمت بالفعل وقد سرت اخبار بشأنها تلمح الى ان ضابطا من ال ناصيف قبض مبلغا من المال للسماح بهذه المقابلة ؟

ـ لا علم لي بهذه الشائعة ، كما انني لم اكن مسؤولا عن مواجهات الرئيس شهاب ولم اكن اعلم كيف كانت تتم .

● هل كنت تقوم بملاحقة القضايا التي يكلفك بها الرئيس شهاب في مختلف دوائر الدولة ولدى الشخصيات السياسية ؟

ـ كلا .

● هل كنت تجتمع مع بعض الضباط عند الرئيس شهاب او في غير مكان لتحضير معركة الانتخابات الرئاسية ؟

ـ كلا كنت كلما اذهب الى عند الرئيس شهاب لتسليمه راتبه ، اذهب بمفردي ولم يصدف ان لاقيت احد الضباط هناك .

● هل كنت توزع بيانات او مقالات على الصحف بواسطة اصدقائك الصحفيين ضد سياسيين معينين ولمصلحة النهج والرئيس شهاب ؟

ـ كلا لم يصدر عني اي بيان او مقالة كما ورد في السؤال ، كما انني لم اعط اية توجيهات صحفية لا للوكالة الوطنية للانباء ولا للصحافيين.

● لماذا اتصلت بالمسؤول في التلفزيون لمنع ظهور فخامة الرئيس فرنجية على التلفزيون اثناء توليه وزارة الداخلية .

ـ لم اتصل بالتلفزيون لمنع ظهور فخامة الرئيس فرنجية عندما كان وزيرا للداخلية بل عندما كان وزيرا للاقتصاد . وذات ليلة اتصل بي احد موظفي التلفزيون ويدعى السيد عادل مالك واخبرني ان معالي الوزير فرنجية سيشترك على شاشة التلفزيون في احد البرامج التي كان يقدمها السيد مالك ، واظهر مخاوفه من ان يثير الوزير مواضيع حساسة تتعلق بالفدائيين ، فاجبته بان الامر يتعلق بالامن العام الممثل بموظف دائم موجود في التلفزيون في مبنى الشركة ، وبعد برهة اتصل بي هذا الموظف واخبرني بان الوزير فرنجية سيظهر على التلفزيون واظهر مخاوفه كما فعل السيد مالك فاجبته اتصل برئيسك الاستاذ جوزف سلامه مدير عام الامن العام ، وان الامر لا يعني الجيش . وبعد برهة عاد مكررا اتصاله بي (اي موظف الامن العام) وقال لي ان مدير الامن العام يقول بما ان القضية متعلقة بالفدائيين فيمكن للجيش معالجتها كون الجيش مسؤولا عن معالجة قضايا الفدائيين ، فكررت على هذا الموظف ان الامر لا يعني الجيش . وعلى الفور اتصلت بالمقدم غبريال لحود وافدته عما جري الذي اكد صحة موقفي وبعد برهة وجيزة عاد السيد عادل مالك واتصل بي ، واخبرني ان معالي الوزير عدل عن الظهور على التلفزيون ولا اعلم ما هو سبب هذا العدول .

● ماذا تعرف عن افتعال حادث في نقابة المحررين لمحاربة نقيب المحررين الاستاذ ملحم كرم ، وذلك اثناء انتخابات نقابة المحررين ؟

ـ علمت كما علم غيري بالحادث وليس لي علاقة ؟

● بوصفك المسؤول عن الفرع العسكري خلال الانتخابات النيابية خلال عام ١٩٦٨ ، فهل مست هذه الانتخابات بسمعة الجيش ؟.

ـ ان هذا الامر تقديري وفيه مجال للمناقشة ، وحسب تقديري الشخصي ان قسما من الشعب والسياسيين هم على هذا الراي ، والقسم الاخر هم على راي اخر . وذلك ناتج عن تكوين لبنان والحزازات المحلية

في القرى والمصالح المتضاربة بين اللبنانيين .

● لقد اجبت على السؤال السابق بان قسما من اللبنانيين كان على هذا الراي وذلك يعود للشعب اللبناني وطبيعته كما قلت ، فهل لتصرفات الجيش وخاصة الشعبة الثانية تأثير في انصباب النقمة على الجيش ؟

ـ ربما نعم وربما لا ، ولكن الواقع ان ما من احد من رؤسائي المباشرين في ذلك الحين ولا من رفاقي الضباط الذين هم اعلى مني رتبة او ادنى ، عاتبني او ردعني او نصحني لوضع حد لتلك الحالة التي نتج عنها استياء قسم من الشعب والسياسيين .

● هل حصل انقسام بالتفكير بين ضباط الجيش ورتبائه وافراده حول هذا الامر .

ـ حصل لان هذا الجيش من هذا الشعب .

● هل كان هناك مقربون ومبعدون من الضباط بالنسبة لمغانم الحياة العسكرية نظرا لمحيطهم السياسي ؟

ـ اثناء قيامي بمهام الفرع العسكري بصورة موقتة اثناء غياب رئيسه الاصلي الرائد معلوف ، قمت ما بامكاني القيام به لتبديد الفكرة التي كانت سائدة عند قسم من الضباط ، بان هناك مقربون ومبعدون واتوجه الى ضمير كل من المقدم شيخة والمقدم لحود لكي يشهدا كيف انني كنت اقوم بواجبي بصورة خطية يومذاك مقترحا بعض التشكيلات والتعيينات لضباط كنت اعتقد انهم اصحاب كفاءة .

● على اثر قيام الحملات الصحفية وبعض السياسيين ضد الدكتيلو، والسائد انك انت ، هل طلبت اعفاءك من مهمتك اظهارا لبراءتك ؟

ـ لم اطلب ذلك خطيا ولا مرة ، انما اعلنت شفهيا عن رغبتي الانتقال من الشعبة الثانية وذلك لرئيسي المقدم غبريال لحود ، وكنت اكرر هذا الشيء امام زوجتي ايضا ولم استجب .

● هل كنت مرتاحا في قرارة نفسك عن ان اعمالك التي كنت تقوم بها خلال وجودك في الشعبة الثانية، كانت قانونية وشرعية ؟

ـ ان كل ما قمت به من اعمال خلال تولي مهامي في الشعبة الثانية كان بدافع الانضباط العسكري ويرتكز على ما عندي من ضمير انساني . وكضابط داخل شعبة في اركان القيادة كنت انفذ ما اؤمر به حسب اسس الانضباط التي تعلمناها منذ دخولنا الجيش . واعتقد ان كل ما صدر الي من اوامر كان قانونيا وشرعيا ، واجزم بانني لم انفذ سوى ما يرضي الله والضمير .

● هل لك ما تضيفه على افادتك هذه ؟

ـ كلا .



الاتهامات : حماية الاموال وتبذيرها
حماية اوكار القمار ومواقف السيارات
التدخل في الانتخابات وارهاب الناس

على صعيد ملف التحقيقات ننشر خلاصة التحقيق التي مهد لها بمقدمة جاء فيها ان التهم الموجهة الى بعض ضباط الشعبة الثانية السابقين « لا يمكن حصرها مهما طال التحقيق وتشعب . وكل تهمة تشكل في حد ذاتها قضية تستوجب تحقيقا خاصا بها ، وبعض هذه التهم خطير جدا وعلى مستوى الدولة » .

وفي فقرة اخرى من المقدمة ورد الآتي : « خلال فترة استلام الفرع العسكري في الشعبة الثانية من قبل النقيب جورج حروق ، طلب حضرة العماد المرحوم جان نجيم الاطلاع على ملفه الشخصي . ولما وجد فيه بعض الاخبار التافهة طلب من النقيب حروق نزع مثل هذه الاخبار من ملفات الضباط .

انما قبل صدور مذكرة التشكيلات الرقم ٢٢٥٠١ــ١ تاريخ ٨ــ١٢ــ١٩٧٠ والتي تقضي بتعيين معظم ضباط الشعبة الثانية السابقين ملحقين عسكريين في الخارج ، وفي تاريخ ٦ او ٧ــ١٢ــ١٩٧٠ حضر المقدم غبريال لحود رئيس الشعبة الثانية انذاك الى مكتبه رغم مرضه واعطى امرا للنقيب حروق باتلاف كل شيء فنفذ النقيب حروق الامر ببساطة .

وقد تبين في التحقيق ان النقيب ادغار معلوف حضر في ذلك التاريخ الى الفرع العسكري في الشعبة الثانية بعدما كان قد انتقل منها واعطى امرا باتلاف كل ما يتعلق بالرتباء والافراد وملفات القطع ، وتمت عملية الاتلاف بسرعة وبكمية كبيرة . قسم منها على آلة التلف في ملجأ مبنى القيادة والقسم الاخر احرق في الجمهور » .

وورد في الخلاصة ان ضباط المكتب الثاني كانوا يتدخلون في الانتخابات على نطاق واسع جدا « واصبحت مكاتب الشعبة الثانية اشبه بدار الحكومة ، تضج بالمرشحين والسياسيين ينتظر كل منهم دوره ليحظى بمقابلة رئيس الشعبة » . وكانت الشعبة تساعد النهجيين ومؤيدي الرئيس السابق فؤاد شهاب وتحارب خصومهم بكل قوة وبجميع الوسائل .

وفي باب « ابتزاز الاموال من المدنيين واستغلال النفوذ » ، تتحدث الخلاصة ، استنادا الى « التسجيلات الصوتية السرية العائدة الى قيادة الجيش ــ الشعبة الثانية والتي استمع اليها التحقيق شخصيا ، ان ادريان جدي كان يرضخ لطلبات الشعبة الثانية تحت وطأة التهديد او الخوف » . وان جدي كان يتلقى الاوامر من المقدم لحود والمقدم سامي الخطيب بدفع مبالغ طائلة لهما شخصيا او بصورة خاصة لشخصيات مختلفة من نهج معين . وكذلك قضية المئتي الف دولار التي دفعت للمقدم لحود نتيجة اختفاء ملف انترا من المحكمة العسكرية والمساعدة على تخلية سبيل انطوان قاموع « الصديق الحميم للمقدم لحود » .

وتتحدث الخلاصة عن تجاوز حد السلطة وسوء استعمالها بامور خارجة عن مهمة الشعبة الثانية ، من حماية مواقف سيارات واندية قمار وتوقيف اعتباطي والتدخل في دوائر الدولة . فمنهم من كان يجلس على كرسي المحافظ ويعطي تعليمات واوامر . ومنهم من كان يفتعل الحوادث ليوقف الناس وغيرها من الشواذات والتجاوزات مما حطم معنويات القوى المسلحة بشكل لم يسبق له مثيل .

اما بالنسبة الى تبذير الاموال وسوء استعمالها فتذكر الخلاصة ان قسما من الاموال كان ينفق لاغراض انتخابية وكمدفوعات لبعض الشخصيات . وبصورة عامة لم يكن هناك رادع لانفاق الاموال . وقد تبين ان اموالا طائلة صرفت عن اعتدة ومعدات من دون ان تؤخذ من القيود .

عدا ان رئيس الشعبة الثانية ، وضباطها كانوا يتلقون التعليمات ويعملون باسم الرئيس السابق فؤاد شهاب بعدما كانت قد انتهت ولايته .

وفي ما يأتي الوقائع الاجمالية كما وردت في خلاصة التحقيق الشاملة النهائية :

وقد تأيد ذلك :

– باعتراف المقدم غبريال لحود صفحة ١٦٢ من التحقيق السابق اذ جاء ما حرفيته : « ان الشعبة الثانية كانت طيلة العهدين السابقين تمثل ابرز المراجع الرسمية التي يتجه بتوجيهاتها كل من يقصد الموالاة في هذين العهدين ... فكان ينجم عن ذلك اتصالات مستمرة ويومية يقوم بها رئيسها ضباطه كل في حقل النشاط المكلف به » . وقد تبين من التحقيقين السابق والحالي بان الاعمال التي ادعى المقدم لحود نه كان ينفذها هو وضباطه بغية معالجة مشاكل الامن ودعم الجيش والدولة لم تكن الغاية منها كما زعم بل كانت السيطرة على الحكم وقد اتت الاعمال تمس بسمعة الجيش والدولة وتخل بالامن .

– باعتراف المقدم غبريال لحود صفحة ١٧٩ من التحقيق السابق اذ جاء ما حرفيته : « ... الامر الذي جعل الشعبة الثانية تعمل وكانها شخص واحد » . فالتضامن في الاعمال غير المشروعة ليس انضباطا واذا خفف من مسؤولية المرؤوس فانه لا يزيل عن هذا التضامن طابع المؤامرة .

– باعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ٩ حيث يقول : « ان التوجيهات السياسية ... كانت تصدر بها تعليمات شفهية من رئاسة الشعبة الثانية في بيروت في اجتماعات دورية تعقد في بيروت بحضور جميع ضباط الشعبة» .

– باعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ١٠ اذ جاء ما حرفيته : « ... مما شجعني على تنفيذها (يعني بها بعض الاوامر غير القانونية وغير المثبتة خطيا) كونها كانت تعطى بشكل اجمالي احيانا امام عدد من الضباط التابعين الى الشعبة الثانية واركان الجيش » .

– بمساهمة معظم ان لم يكن كل ضباط الشعبة الثانية بالتدخل بالانتخابات ومساعدة اشخاص مرشحين ومحاربة اخرين وقد اعترف النقيب جورج حروق صفحة ١٠٤ و ١٠٥ من التحقيق السابق بانه هو وضباط الشعبة الثانية قد تلقوا تعليمات مباشرة من المقدم لحود .

– بتوجيهات الرائد عباس حمدان لعناصر الشعبة الثانية حيث اعترف صفحة ٨٧ من التحقيق السابق بان التوجيهات كانت تعطى من قبل المقدم لحود وتقضي بالقول : « ان الجيش لم يكن ضد انتخاب الرئيس فرنجية بل انه كان ضد انتخاب الرئيس شمعون والسيد ريمون اده » . بينما ورد في الصفحة ٢٧ من التحقيق السابق على لسان الرقيب

اول بطرس غاريوس في افادته ان الرائد عباس حمدان نفسه هو الذي جمعهم واعطاهم هذه التوجيهات .

- بعمل ضباط الشعبة الثانية وعناصرها بصورة مستقلة عن قادة المناطق وضباط الارتباط اثناء الانتخابات النيابية استنادا الى افادة كل من العميد الركن منير حمدان قائد منطقة البقاع صفحة ٨٤ والعقيد احمد زكا رئيس ضباط ارتباط قضاء زحله صفحة ٢٣٤ .

- باعتراف النقيب جان ناصيف صفحة ٣٢ .

- بانكار الضباط المحالين للتحقيق معظم ما نسب اليهم مما يدل على علمهم التام بعدم شرعية ما قاموا به .

- بالراي العام .



وحدة هدف الشعبة الثانية ومؤازرتها

كانت الشعبة الثانية السابقة تهدف من وراء تدخلها في الانتخابات النيابية الى تأمين اكثرية نيابية بغية ايصال شخص معين الى سدة الرئاسة الاولى في البلاد . وقد تأيد ذلك :

ـ باعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ٦٢ اذ جاء ما حرفيته : « وكانت بعض تدخلات الجيش تهدف الى ايصال شخص معين الى الرئاسة الاولى » .

ـ بافادة الملازم الاول اسعد القسيس آمر حرس الرئيس شهاب عندما اسر له الاخير بمضمون الاجتماعات التي كانت تعقد في منزله بحضور قسم كبير من ضباط الشعبة وغيرهم من الضباط وقد جاء على لسان الرئيس شهاب صفحة ٥٣ ما حرفيته : « مش عم يقنعوا معي انو انا ما بدي اترشح لرئاسة الجمهورية » . وقد قال الرئيس شهاب للملازم اول قسيس مرة اخرى : « انا نقيت البديل وهن يصطفلوا » . ولما استفسر الملازم اول قسيس عن البديل اجابه الرئيس شهاب : « الياس » (صفحة ٥٣) .

ـ بافادة المحامي زين عراجي عندما طلب اليه ضابط الشعبة الثانية في البقاع ان يرسل برقيات تأييد ويقيم مهرجانات شعبية تأييداً للرئيس شهاب وسواه من النهجيين (صفحة ١٠٢) .

ـ باجتماعات العقيد احمد الحاج مع السيد الياس سركيس سواء في منزل الرئيس شهاب او في المدرسة الحربية .

ـ بالنشاطات التي قام بها العسكريون لهذه الغاية وقد تايدت في حينها باقوال الصحف .

ـ بالارتباط الوثيق بين اعمال ضباط الشعبة الثانية والرئيس شهاب من جهة وبين الرئيس شهاب والسياسيين من جهة اخرى .

ـ بترشيح السيد الياس سركيس فعليا كممثل للنهج في انتخابات الرئاسة .

ـ بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

ـ باستقالة وزير الدولة آنذاك الاستاذ هنري فرعون (نص هذه الاستقالة في الوثيقة رقم ٨) .

ـ باستقالة وزير الداخلية اي فخامة الرئيس حاليا والعودة عن الاستقالة املا بمقدرته على وضع الامور في نصابها وقد عممت اخبار هذه الاستقالة في اجهزة الاعلام الرسمية وشبه الرسمية والصحف .

ـ بمنع وزير الاقتصاد في حينه اي فخامة الرئيس حاليا من الظهور على شاشة التلفزيون في احد البرامج (افادة السيد عادل مالك صفحة ٧٩ ـ ٨٣) .

ـ بالتسلط على محافظة البقاع من قبل احد ضباط الشعبة الثانية (افادة الرقيب اول حسيب خوري غصن صفحة ٤١ من التحقيق السابق وافادة السيد ابرهيم الدبس صفحة ٦٣ من التحقيق السابق وافادة المحامي زين عراجي صفحة ١٠٠ ـ ١٠٦ .

ـ بمحاولة التدخل في القضاء (افادة الاستاذ ملحم كرم نقيب المحررين صفحة ٢١٦) .

ـ بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

ـ باعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ٢٤ اذ جاء ما حرفيته :
« ... مما ضر كثيرا بسمعة ضباط الارتباط وبالتالي بسمعة الجيش » .

ـ باعتراف النقيب جان ناصيف صفحة ٤٠ اذ جاء ما حرفيته عن

الماس بسمعة الجيش خلال انتخابات عام ١٩٦٨ : « ان هذا الامر تقديري وفيه مجال للمناقشة وحسب تقديري الشخصي ان قسما من الشعب والسياسيين هم على هذا الراي والقسم الاخر هم على راي اخر وذلك ناتج عن تكوين لبنان والحزازات المحلية في القرى والمصالح المتضاربة بين اللبنانيين » . وهنا يشير المحقق الى ان الانقسام السياسي بين الشعب الواحد هو امر طبيعي في كل بلد ديموقراطي ولكن وفقا للقوانين اللبنانية يجب ان يبقى الجيش جيش الجميع وخارج كل نزاع من هذا النوع .

– بافادة السيد حسن خالد عضو بلدية قب الياس في الصفحة ٩٨ اذ جاء ما حرفيته : « ان هذا الجو وما تعرضت له خلق بنفسي كرها للجيش لدرجة اني اصبحت اذا شاهدت احد عسكريي الجيش مقطوعا على الطريق واكون بسيارتي الخاصة فلا اتوقف لانقله بل اتوقف لاعبر له عن نقمتي ... »

– بافادة العقيد الركن علي عبود قائد سلاح الدفاع الجوي صفحة ١٢٧ اذ جاء ما حرفيته : « وقد ظهرت نتائج الانتخابات وبنوع خاص في قضاء زحلة وما رافقها من نقمة على الجيش وتدخلات الشعبة الثانية » .

– بافادة السيد ميشال صابونجي صفحة ١٦٨ اذ جاء ما حرفيته : « ان حادثة توقيفي اثرت في نفسي كثيرا لدرجة انها خلقت عندي نفرة من الجيش » .

– بقضية نقل حراس شركة نفط العراق الى الجيش وما نتج عنها من اشاعات (انظر البند ١١ من هذه الخلاصة) .

– بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

– باعتراف عدة ضباط ورتباء في ما يتعلق بتوقيف اشخاص .

– بافادة بعض الموقوفين انفسهم ديب صالح الحداد صفحة ٩٤ – ٩٥ حسن قاسم خالد صفحة ٩٦ – ٩٩ عوض عتال ١٦٨ – ١٧٠ ميشال صابنجي صفحة ١٦٦ – ١٦٨

– باللوائح الاسمية المعدة مسبقا لتوقيف الاشخاص وقد وزعت

فعلا (انظر المستندين رقم ١٤ و ١٥ من مستندات التحقيق السابق) .

ـ بمحاولة السيطرة على نقابة المحررين واجهزة الاعلام (افادة الاستاذ ملحم كرم نقيب المحررين صفحة ٢٠٩ ـ ٢١٧) .

ـ بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

ـ بافادة النقيب حسين فواز صفحة ٤٣ ـ ٤٥ .

بافادة النقيب شامل مرزايا صفحة ٤٦ ـ ٤٧ .

ـ بافادة النقيب نبيه فرحات صفحة ٥٤ ـ ٥٦ .

ـ بالوثيقة المستند رقم ١٤ من التحقيق السابق التي تصنف المواطنين مع وضد الجيش .

ـ باستعمال الطوافة من قبل المقدم سامي الشيخة اثناء الانتخابات لاظهار التأييد للسيد مخايل الدبس صفحة ٣٣ من التحقيق السابق .
بالرأي العام .



الانقسام الشعبي
حول مواقف الجيش والمساس بسمعته

وقد تأيد ذلك :

ـ باعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ٢١ اذ جاء ما حرفيته : « نعم حصل تعليقات عديدة وانشقاقات حول موضوع انتخابات عام ١٩٦٨ » .

ـ باعتراف النقيب جان ناصيف صفحة ٤١ اذ سئل عما اذا كان حصل انقسام بالتفكير بين ضباط الجيش ورتبائه وافراده حول التدخل بالانتخابات فاجاب : « حصل لان هذا الجيش من هذا الشعب » . وهنا يشير المحقق مجددا الى انه اذا كان النقيب جان ناصيف يقصد بالانقسام انقساما شعبيا طبيعيا كما يحصل في كل بلد ديمقراطي فان هذا الانقسام يجب الا يطال الجيش .

ـ باعتماد سياسة التقريب والابعاد وفقا لمحيط الضباط السياسي (الاعتراف الضمني للنقيب جان ناصيف صفحة ٤١ والاعتراف الصريح للنقيب نعيم فرح صفحة ٢١) .

ـ بافادة العقيد الركن علي عبود قائد سلاح الدفاع الجوي صفحة ١٢٧ اذ جاء ما حرفيته : « وعلى اثر الانتخابات كنت اعلم من بعض الضباط انهم غير راضين على تكليفهم ببعض المهمات لانها تتنافى ووضعهم كعسكريين مما خلق بعض البلبلة في تفكيرهم » .

ـ بالراي العام العسكري .

وقد تأيد ذلك :

ـ بافادة السيد حسن خالد عضو المجلس البلدي في قب الياس

الذي احجم عن مقاضاة المعتدين عليه وقد جاء بافادته ما حرفيته في الصفحة ٩٨ : « ... وتعرض منزلي للرصاص ولا تزال اثاره بارزة لليوم وذلك من قبل مؤيدي السيد مخايل الدبس ولم اتقدم بدعوى في ذلك الحين لانني متاكدا بان دعواي ستنقلب علي » .

ـ بافادة العقيد الركن علي عبود قائد سلاح الدفاع الجوي صفحة ١٢٧ وقد جاء ما حرفيته حول عدم رفعه تقرير النقيب الطيار سليمان مظلوم المتعلق بمخالفات المقدم سامي الشيخة : « وكنت اعتقد ان التقرير في ذلك الحين يعود بالضرر على صاحبه بالدرجة الاولى والكل من الضباط وغيرهم كان يعلم كيف كانت تجري الامور ... » .

ـ بافادة الرائد فايز حداد حول عدم تنفيذه توقيف اشخاص وفقا للوائح مكتوبة اذ جاء ما حرفيته صفحة ٥٨ : واعتقد ان تطبيقي للقانون في هذه المهمة قد سبب لي نقمة المسؤولين عن ذلك اعتبارا من حينه » .

ـ بالارتباط الوثيق بين توزيع الاسلحة من قبل الشعبة الثانية على السيد مخايل الدبس وقيام انصاره بالاعتداء على المواطنين .

ـ بالمقابلة التي جرت بين المقدم كمال عبد الملك والنقيب عفت القهوجي صفحة ٢٢١ عندما سئل الاخير بناء لطلب المقدم عبد الملك عما اذا كان قد رفع تقريرا بعد انتهاء مهمته كضابط ارتباط وعما اذا كان افاد عن الاعمال غير الشرعية التي طلبها منه المقدم عبد الملك فأجاب بانه لم يرفع اي تقرير بهذه الاشياء لانه كان خائفا من مغبة رفع التقرير بهذه الاشياء .

ـ باعطاء التوجيهات بوجوب عدم التدخل اذا حصلت مشكلة الا بناء لامر الشعبة الثانية (افادة المقدم احمد حمدان صفحة ١٥٦) .

ـ بافادة الاستاذ ملحم كرم نقيب المحررين صفحة ٢١٤ ـ ٢١٥ .

ـ بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

ـ بتسهيل الدخول الى مؤسسة الاقتصاد لبعض الموظفين (اعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ١١ و ١٢) .

ـ بتوزيع الهدايا على الموظفين من فئة معينة . (اعتراف النقيب نعيم فرح صفحة ١٢) .

ـ بتوزيع الاموال على الضباط (اعتراف النقيب فرح صفحة ٢١) .

بتوزيع الاموال على احد كبار الموظفين (مدير الدفاع) وقد تبين لنا ذلك من الاطلاع على سجل الصندوق العائد للشعبة الثانية والذي كان ممسوكا من قبل المعاون اول فيليب خوري .

ـ بتوزيع اموال كمساعدات وديون على احد النواب (احمد الفاضل) وبعض المواطنين (دندش دندش) بحجة حل قضية او بناء مدرسة ولم يثبت لنا ان القضية قد حلت او المدرسة قد تم بناؤها وقد تبين لنا ذلك من الاطلاع على سجل الصندوق المنوه عنه في البند السابق في اعلى هذه الصفحة .

ـ بمحاولة رشوة رؤساء اقلام الاقتراع (افادة النقيب عفت قهوجي صفحة ١٥١) .

ـ بتوزيع الاموال على الناخبين (اعتراف المقدم كمال عبد الملك صفحة ١٨٦ ـ ١٨٧ .

ـ بالراي العام .

وقد تأيد ذلك :

ـ باطلاعنا على سجل الصندوق العائد لمبلغ خاص وقدره مئتا الف ليرة لبنانية والمستندات العائدة له وهو السجل الذي ورد ذكره في اعلى هذه الصفحة وقد تبين :

ـ ان هناك اموالا دفعت لغير الوجهة المعدة لها والمحددة بموجب لائحة عدد ٢/١٧٤ تاريخ ١٤ـ٨ـ١٩٦٧ ومحولة الى المديرية العامة للادارة تحت عدد ٢/٦٦٧ س تاريخ ٣١ـ٨ـ١٩٦٧ .

ـ ان هناك اموالا لم تدفع لاصحاب الاستحقاق وفقا لما هو محدد في لائحة المخصصات المذكورة آنفا .

ـ ان هناك اموالا مدفوعة لاشخاص بتواقيع غير مثبتة .

ـ ان هناك اموالا مسحوبة من قبل ضباط الشعبة الثانية بتواقيعهم فقط .

ـ ان هناك اموالا مسحوبة وهي غير مبررة باي مستند ولا باي توقيع .

ملاحظة : عند الاقتضاء يمكن التثبت مما ورد في البند ١٠ آنفا بالاطلاع على المحفوظات الموجودة في الشعبة الثانية وقد سلمناها الى النقيب نبيه الهبر كما يمكن استيضاح المحقق الامور المتعلقة بهذا الشأن .

قضية نقل حراس شركة نفط العراق

الى العمل تحت اشراف الجيش

ـ جرت مفاوضات بين ممثلي الشركة والعقيد احمد الحاج عندما كان في القصر الجمهوري عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ وقد تم بعد هذه المفاوضات انتقال الحراس (بموجب مذكرة خدمة غير قانونية لانها لا تستند الى اي قرار وزاري او مرسوم او قانون) الى الجيش .

ـ بانتقال الحراس الى العمل تحت اشراف الجيش فقدوا مع الزمن مخصصات مالية بالنسبة لرفاقهم الذين ابقوا تحت اشراف الشركة من ناحية زيادة الرواتب والتدرج كما حرموا من الافادة من فائدة تعويضاتهم الاضافية التي اودعها الجيش المصارف هذه الفائدة التي خصصت مبدئيا لتغطية تعويضات الصرف في ما بعد .

ـ كلفنا الضابط الاداري الرائد حنا خطار الكشف على حسابات الجيش المتعلقة بالحراس اعتبارا من تاريخ الحاقهم بالجيش فقدم لنا تقريرا مفصلا بهذه المحاسبة وهو مرفق ربطا . المستند رقم ١٥ (تقرير مع مرفقاته ضمن ظرف) .

وجدنا بين مستندات المحاسبة ايصالات (نموذج عنها في المستند رقم ١٦ من مرفقات تقرير الكشف على المحاسبة) تدل على ان مصرف سوسيته سنترال دي بنك كان يوجه اشعاراته المصرفية باسم العماد بستاني شخصيا بينما الاموال تتعلق بقضية الحراس ولم تجر الكشف على الحساب رقم ٢٩٠٧/٢٠٠ وهو رقم الحساب الملحوظ على المستند رقم ١٦ من مرفقات تقرير الكشف على المحاسبة عملا بقانون سرية المصارف .

– حول مبلغان من المال احدهما بقيمة اربعة آلاف وثلاثمئة وخمسين ليرة لبنانية « ٤٣٥٠ » ل.ل. والاخر بقيمة ستين الـــف ليرة لبنانيـة « ٦٠٠٠٠ » ل.ل. من الاموال المسلمة للجيش لحساب الحراس لصالـح صندوق الجيش او غيره وذلك دون وجه حق .

– ادى اشراف الجيش على سرية الحراس الى توفير مبالغ طائلـة على الشركة والى الحاق اجحاف بالحراس .

– تحملت الموازنة العامة مبلغا كبيرا من المال دون مبرر ظاهر .

– لم تمسك لعام ١٩٦٣ اية محاسبة قانونية .

– لا يزال يحتفظ الجيش بمبلغ ثلاثمئة وسبعة الاف وثلاثمئة واثنتي عشرة ليرة لبنانية واربعة وعشرين غرشا « ٣٠٧٣١٢،٢٤ » ل. ل. وهـو موضوع لا يزال عالقا بين الجيش والشركة .

تقاضى النقيبان جورج حبيقه ونعيم فرح رواتب اضافية عن اموال الحراس دون وجه حـق .

– استلم الجيش كوسيلة للضغط على الحراس للتوقيـع على بعض الاوراق تحت طائلة الصرف من العمل في حال الامتناع عن التوقيع وقد تأيد ذلك بافادة السيد عبد الرزاق طالب صفحة ٧٦ – ٧٧ .

– بغية الاطلاع على تفاصيل هذه المخالفات يمكن مراجعة المستنـد رقم ١٥ مرفقاته جميعها مرفقة بهذا التحقيق .

نقترح تعيين من يلزم من الخبراء الاداريين والترخيص له قانونيـا لاجراء الكشف على الحساب رقم ٣٩٩٧/٢٠٠ باسم العميد (او العماد) بستاني للتثبت مما اذا كان هناك استغلال لاموال الحراس لصالح شخصي.



رد غبريال لحود على جدي

فيما يلي رد العقيد السابق غبريال لحود على افادة ادريان جدي .

● المحقق : قلت في افادتك السابقة ان شقيقك ادوار كان راسماله المادي زهيد جدا او لا شيء ، وراسماله العلمي كبير جدا . الم يحصل من البنك الاهلي على مبلغ نصف مليون ليرة بمساعدتك وضغط منك على السيد ادريان جدي ، لفتح اعتماد لحسابه بهذا المبلغ ؟

ـ لحود : اولا : انني اجزم بشكل قطعي انني لم اكلم السيد ادريان جدي مرة واحدة بقضية تتعلق بي شخصيا او باخي او باي فرد من افراد عائلتي او اقاربي .

ثانيا : انني اجهل تمام الجهل قيمة المبلغ الذي بلغه الاعتماد الذي فتح لحساب شقيقي ادوار من قبل البنك الاهلي او سواه من المصارف العديدة التي كان يتعامل معها ، والتي بالنسبة اليها كذلك لم اسمح لنفسي ولم يطلب مني شقيقي على كل حال ان اراجع اي مسؤول في هذه المصارف لصالحه ، باستثناء حالة واحدة سآتي على ذكرها في نهاية ردي على هذا السؤال .

ثالثا : ان علاقات شقيقي ادوار المصرفية مع مدراء غالبية المصارف العاملة في لبنان ، والناجمة عن عمله السابق في هذا الحقل طوال ست عشرة سنة ، قضى قسما كبيرا منها في البنك السوري ـ اللبناني (بنك سوريا ولبنان) الذي كان يقوم مقام البنك المركزي في ذلك الحين ، حيث شغل وظيفة رئيس مصلحة الصيرفة ، الامر الذي كان يجعله على علاقة مع كبار موظفي جميع المصارف التجارية الباقية وكان عددها ضئيلا كما هو معلوم . ثم عند تأسيس البنك الاهلي كان من اول الموظفين الذين عملوا

في تاسيسه ، فانتقل اليه لاشغال وظيفة اعلى من وظيفته السابقة في بنك سوريا ولبنان . وكان ان بلغ شقيقي رتبة مدير في المصرف الاهلي عندما قرر ترك العمل فيه في اواخر سنة ١٩٦١ .

رابعا : ان كل مصرف جديد كان يتم تاسيسه كان يلجأ للاستعانة بموظفين قدماء لهم خبرتهم في الحقل المصرفي ويعهد الى هؤلاء بمراكز رئيسية ، وجميع هؤلاء جلهم من اصدقاء اخي ادوار ويكنون له كل تقدير، واحترام ، ولهم ثقة بمقدرته في الحقل المالي ، وامر طبيعي للغاية ان يثقوا بمصير اعتماد يفتحونه لاستعماله في مشاريعه الحرة .

خامسا : لدى ترك شقيقي ادوار البنك الاهلي اصبح السيد جوزف خوري الذي كان يلي شقيقي ادوار مباشرة بالرتبة في المصرف مديرا مكانه . وانني اطلب الاستماع الى شهادته حول طريقة حصول شقيقي ادوار على مختلف الاعتمادات التي كان يحصل عليها من البنك الاهلي ، وعما ذا كان باي ظرف من الظروف قد احتاج للاستعانة بي او بنفوذي للحصول من المصرف على اية تسهيلات كان يطلبها .

سادسا : اما السيد ادريان جدي فلم تتم معرفتي به الا بعد عدة سنوات وعلى سبيل التحديد حصل ذلك بمناسبة عيد ميلاد سنة ١٩٦٥ ، وكان ذلك خلال مأدبة عشاء اقامها فخامة رئيس الجمهورية السابق شارل حلو اثر الانتهاء من اعداد قصر سن الفيل لاستقبال دوائر الرئاسة ، وكان السيد ادريان جدي من عداد مدعوي فخامته الشخصيين ، الى جانب السادة بيار حلو ، وبيار فرعون ، وميشال ضومط ، وخليل الخوري ، وميشال الخوري ، وعقيلاتهم وعقيلة المرحوم ميشال شيحا وغيرهم ، وكنت انا مع عقيلتي والاستاذ الياس سركيس الوحيدين في هذا العشاء اللذين كانت صفتاهما الرسمية هي السبب لوجودهما في هذا العشاء الحميم .

وعليه فان العلاقات التي نشأت فيما بعد بين السيد ادريان جدي والشعبة الثانية ، كان منطلقها هذا الواقع ، الذي كان يعرف السيد جدي الاجادة في اظهاره الا وهو صداقته الشخصية لفخامة رئيس الجمهورية . وكذلك كانت كل خدمة يتبرع لتاديتها للشعبة الثانية يضعها على محمل المساهمة من قبله بانجاح عهد وسياسة يعتبر نفسه من صميم اهلها .

وعندما يقول السيد ادريان جدي بان رئيس الشعبة الثانية او اي ضابط منها ، كان يخيفه فان ذلك محض افتراء وتجريح للحقيقة . هذا وان اول خدمة ، وبالتالي اول علاقة عمل بين السيد جدي والشعبة الثانية كانت عندما طلب مقابلة رسمية من رئيس الشعبة الثانية وعين هـذا الاخير له موعدا ، واستقبله في مكتبه ، وجاء حضرته ليعرض ويطلب بالحاح ان تعين الشعبة الثانية لها بضعة موظفين في شركة كازينو لبنان الذي اعلن ان لـه فيها حصة كبيرة ، وله نفوذه لدى مجلس ادارتها ، وكان ذلك مجهـولا من قبل رئيس الشعبة الثانية في ذلك الحين ومن كثير من اللبنانيين بمـا فيهم رجال الاعمال .

وقد برر عرضه هذا برغبته من جهة: الاطمئنان الى انه سيكون هنالك اعين ساهرة تطلع اجهزة الامن على ما يخطط من اعمال شغب داخل الكازينو غالبا ما يلجأ اليها بعض اللاعبين عندما يفقدون اعصابهم نتيجة الخسارات التي يتعرضون لها ، او بناء لتخطيط اجرامي هدفه ضرب مصالح الكازينو الذي هو مورد من موارد السياحة في لبنان الاساسية .

ومن جهة اخرى فان الشعبة الثانية لا بد وان تستفيد في عملهـا الاستخباري من وجود عناصر لها في محيط يلتقي فيه البشر من جميع الجنسيات ومن جميع الاوساط . فكان ان تقرر بنتيجة هذه المقابلة ان يفصل من عمله في الشعبة الثانية كل من السيدين روجيـه مخلوف ، وكابي معلوف ، وكانا قد سبق لهما وتبعا مع السيد ميلاد القارح دورة تدريب في تكنة اميل الحلو باشراف الرائد عباس حمـدان لاستخدامهما في مهام خاصة في الشعبة ، وصار تعيينهما بوظائف متناسبة في كازينـو لبنان ، حيث بقيا حتى بعد مغادرتي لبنان ، ولا اعلم ماذا حـل بهمـا بعدئـذ .

سابعا : انني لم افكر لحظة واحدة في استغلال هذه العلاقة مع السيد جدي القادر كما سبق على توظيف من يشـاء في كازينـو لبنان وحالتهم المادية كانت قد تتحسن دون شك لو فعلت ، لم يحظوا من قبلي بمراجعة واحدة لصالحهم في هذا السبيل . من هؤلاء اولاد اخـوالي واولاد عماتي الذين لا حاجة لذكر اعمالهم المتواضعة والتي لا يزالون عليها كما كانوا قبل مجيئي الى الشعبة الثانية وبعد تمرسي برئاستها ، ومنهم من لا يزال دون عمل البتة كابن خالي انطوان شاهين شقيق الرقيـب صبحي شاهين في سلاح الدفاع الجوي .

ثامنا : ان السيد ادريان جدي لم يكن على الاطلاق ذلك الطائع المطواع لتنفيذ جميع رغبات الشعبة الثانية وذلك يعود لمنطلق القوة الذي كان ينطلق منه في تعامله معها كما اسلفت في مطلع ردي على هذا السؤال ، ومن باب الامثلة العذاب المضني الذي عذبه لرئيس الشعبة بالذات لدى مراجعة هذا الاخير تكرارا لمساعدة شقيق العميد صوايا الذي كان في القاهرة اكثر من مرة الى لبنان للعمل على تسوية اوضاع شقيقه ، وكان في كل مرة يراجعني اما مباشرة ، واما بعد طلب الايعاز الي بذلك من قبل حضرة عماد الجيش بستاني ، وكنت امام العميد المذكور اتصل بالسيد جدي والح عليه بمساعدة السيد صوايا وكان يعدني خيرا وتجر الايام ولا يفعل شيئا .

واطلب الاستماع بذلك الى شهادة حضرة العميد صوايا حول تعداد المراجعات هذه ، ولا اعلم بالنهاية كيف سويت اخيرا قضية شقيقه . والمثال الاخر الذي اريد ذكره هو مثال السيد فكتور ابو رحال ــ وكان هذا الشخص موظفا سابقا في الكازينو وصرف من عمله حسبما افادني نتيجة عمل دبر ضده بمعزل عن علم السيد جدي . وهذا الشخص هو الوحيد بين جميع موظفي الكازينو الذي تربطني به علاقة شخصية كونه متزوجا من السيدة ايفون قاموع شقيقة صديق حميم لي وهو بمثابة الاخ ويدعى انطوان قاموع . والوالدة السيدة ايفون المذكورة وانطوان عاطفة عندي تجاهها تماثل عاطفتي لوالدتي المتوفاة . وقد قصدتني الى منزلي مع ابنتها وشكيا لي مصير فكتور وراجعني بصدده كذلك ابنها وصديقي انطوان . وكان ان اخذت على نفسي عهدا بان لا اكل جهدا حتى اعيد فكتور الى عمله .

ولو لم يكن موظفا سابقا في الكازينو لكنت رفضت التدخل لصالحه شأني في ذلك شأن تصرفاتي تجاه جميع اهلي . لكن رغم توصياتي ورغم مراجعاتي التي ابتدات منذ صرف فكتور من عمله في اواخر سنة ١٩٦٧ او اوائل سنة ١٩٦٨ ، ولم يكن نفوذ المكتب الثاني بحسب زعم السيد جدي قد زال بعد ، فانه لم يستجب لطلبي ولا يزال لتاريخه فكتور ابو رحال خارج الكازينو .

تاسعا : واما الحالة الاستثنائية التي اشرت اليها في اخر البند « ثانيا » من ردي على هذا السؤال ، والتي قلت فيها انني تدخلت بمناسبتها لصالح شقيقي ادوار فقد كان ذلك لدى احتياجه لانجاز معاملة قانونية بغية الحصول على القرض الذي يعطيه بنك التسليف الزراعي والصناعي

الذي يرئسه الشيخ بطرس الخوري ، وكان الشيخ بطرس على صداقة علنية مع رئيسي ومعلمي العميد انطون سعد ومعي شخصيا كذلك . وكان شقيقي على موعد مع الشيخ بطرس الخوري لدرس تفاصيل العرض المقدم من قبل شقيقي ، وقد رغب الي ان اتصل بالشيخ بطرس واقدمه له ، ففعلت وكان رجائي الى الشيخ بطرس ان لا يقدم على اية خطوة لا تسمح بها القوانين المعتمدة في المصرف بسببي بل ان يدرس طلب ادوار بالروية والصبر ، واذا كان المجال ممكنا لمساعدته فاكون دون شك مسرورا .

● المحقق : هل طلبتم من السيد جدي تشغيل عدد من الاشخاص في المؤسسات التي يرعاها ، وفي حال الايجاب كم بلغ عدد هؤلاء حسب تقديرك ولقاء ماذا كان يقبل السيد جدي بتشغيلهم ؟

ـ لحود : انه في معرض عملنا التوجيهي والتعبوي الشعبي العام ، الذي كان يجعلنا على صلة بمختلف طبقات الشعب وبوجوه المجتمع ، كان يطلب الينا هؤلاء الاخرون مساعدتنا بدورنا في مهماتهم ، منها الحاجة التي كانوا يجدون انفسهم فيها لتلبية طلبات من يقصدهم من العاطلين عن العمل لايجاد مورد رزق لهم .

وكنا نتوجه في جملة من نتوجه اليهم من القادرين على اعطاء عمل لهؤلاء ، الى السيد ادريان جدي لعرض امر هؤلاء عليه ، والطلب اليه اذا كان بموسوعه استخدامهم . وكنا نعلم ان نفس الاشخاص او الوجوه قد سبق لها ووسطت مراجع اخرى غيرنا مع السيد جدي . وكان يذكر ذلك لنا ، ويضيف صاحب الحاجة « ان السيد جدي قد وعد المرجع الفلاني بتوظيف فلان ، لكن كلمة اضافية من قبلكم لا بد ان تساعد » .

وعليه فان مبدأ المراجعة مع السيد جدي من قبلنا هو حاصل بالفعل ، وفي مناسبات متعددة ولكنني اجهل كليا وليس لدي حتى فكرة تقريبية عن عدد الاشخاص الذين وظفهم بالفعل والذين لم يوظفهم ولم يعودوا يراجعوننا اما لانقطاع املهم واما لايجادهم عملا اخر . هذا وان الذين تم توظيفهم انما فعل ذلك السيد جدي في غالب الاحيان خدمة منه لمراجع سياسية اخرى كان يهمه ارضاءها لنفوذها السياسي الخاص كمعالي كمال بك جنبلاط ومعالي الاستاذ فؤاد بطرس ، ومعالي الاستاذ رينه معوض ، وجوزف ابو خاطر ، والشيخ الياس الخازن وسواهم . وبالنظر للنهج

السياسي العام لهؤلاء ، فكان يسهل عليه القول انه انما وظف هؤلاء رضاء للشعبة الثانية .

وطبعا كان يقول للمراجع السياسية المعنية اعلاه انه وظفهم ارضاء لهم . ولا يمكنني الا بعد الاطلاع على اسماء الاشخاص الذين يقول السيد جدي انه وظفهم بناء على طلبنا ان اقول من هو بالفعل الذي قدم له هذه الخدمة اكراما لنا وحسب . واخشى ان لا يتعدى عدد هؤلاء على مر السنين بضعة عشر شخصا .

● المحقق : تقول انك تعرفت على السيد جدي في عيد الميلاد سنة ١٩٦٥ بينما اعلنت القيادة انك تعرفت عليه قبل هذا التاريخ بكثير ، اذ انك في سنة ١٩٦٤ وبمناسبة الانتخابات النيابية طلبت من السيد جدي ان يدفع الى السيد رينه معوض مبلغ ثلاثمائة الف ليرة لبنانية على دفعتين وقد اكدت انت للسيد جدي فيما بعد عن استلام المبلغ فماذا تقول ؟

ـ لحود : انني انفي قطعا هذه الواقعة جملة وتفصيلا . واطلب شهادة السيد رينه معوض على هذا القول . وعلى كل حال فالذي اجهل ان يكون قد قامت علاقة بين السيد معوض والسيد جدي في هذا الشأن . هذا وانني عندما اقول بانني تعرفت على السيد جدي في ميلاد ١٩٦٥ انما اعني انطلاق قيام علاقات بين صاحب العلاقة وبيني . اما عملية مجرد معرفتي بشخصه وبوجوده على المسرح التجاري ، فان ذلك امر مستقل تماما ، ولا يمكنني ان احدد اطلاقا اعتبارا من اي تاريخ قد حصل ذلك .

● المحقق : تبين من احدى البطاقات المرسلة منك شخصيا الى السيد ادريان جدي توصية فيها بتعيين شخص يعمل في الكازينو ان هناك علاقة ودية وقديمة بينكما ، ويعود تاريخ البطاقة الى الخامس من شباط ١٩٦٥ (تلي مضمون هذه البطاقة على المقدم غبريال لحود ، وهي من جملة الاوراق الموجودة في الملف ومكتوبة بالفرنسية وتحمل رقم «١٨» في ملف المستندات) فماذا تقول ؟

ـ لحود : يبدو من خلال بطاقة التوصية المشار اليها انه هنالك التباس في ذاكرتي لجهة تاريخ المقابلة التي حصلت بيني وبين السيد ادريان جدي وعرض لي خلالها استعداده لتوظيف عناصر في الكازينو ، مضمونة الاخلاق

وعلى صلة بالشعبة الثانية ، لان في ذلك ضمانة لسلامة المؤسسة ومن المؤكد على ضوء تاريخ هذه البطاقة ان المقابلة المذكورة قد حصلت قبل ذلك التاريخ دون شك ، انما ببرهة وجيزة . وان مضمون البطاقة التي مطلعها باللغة الفرنسية « عطفا على وعدك بترك مراكز حراس ليليين في الكازينو شاغرة ... » يدل على صحة مضمون الحديث الذي جرى بينه وبيني في المقابلة الاولى ، الا وهو استعداد الذي اعلنه من قبله لاستخدام عناصر من الشعبة الثانية في الكازينو لمهمات امن . انما ما هو اكيد بان علاقته بالشعبة الثانية لم تتوطد الا بعد لقائي به في العشاء الذي اشرت اليه في القصر الجمهوري ، والتي اردت ان اعني بها انهالم تكن علاقة بين ضاغط ومضغوط عليه بل علاقة مع شخص يعتبر نفسه من المقربين الى السلطة الاولى في البلاد ، وانه من أهل العهد .

● المحقق : تبين ايضا انك استدعيت السيد ادريان جدي الى مكتبك بمناسبة الانتخابات الفرعية في جبيل سنة ١٩٦٥ وطلبت منه مساعدة مالية لمصاريف انتخابية ضد الاستاذ ريمون اده ، لان المعلم ـ ويقصد به الرئيس الاسبق فؤاد شهاب ـ لا يريد بأي ثمن ان ينجح الاستاذ ريمون اده . فطلبت منه ان يدفع مبلغ خمسة وسبعين الف ليرة الى السيد رينه معوض فقام بدفعها له في منزله . ثم طلبت اليه ان يجلب لك مبلغ خمسين الف ليرة فجلبها واوصل المبلغ اليك بنفسه . كما طلبت منه فيما بعد دفع خمسين الف ليرة الى السيد رينه معوض وخمسة وعشرين الف ليرة لك شخصيا . كما طلبت اليه دفع مبلغ مئة الف ليرة الى الصحافي جبران الحايك . وقد دفعها جميعها بناء لطلبك . فماذا تقول ؟

ـ لحود : اولا : ان كل ما ورد في هذه الادعاءات هو غير صحيح وهو كلام باطل ومحض افتراء .

ثانيا : انني رفعت دعوى بحق السيد ادريان جدي امام المحكمة العسكرية ، ويحق من يطاله التحقيق في هذا الصدد . لذلك فانني اطلب اعطائي هوية من افادة القيادة بهذه الادعاءات لضم ذلك الى ملف الدعوى امام المحكمة .

● المحقق : تبين ايضا انك طلبت من السيد ادريان جدي ان يدفع الى السيد عثمان الدنا مبالغ شهرية مقطوعة ، فنفذ وكان يدفع له شهريا

مبلغ ستة عشر الف ليرة منذ شباط ١٩٦٤ حتى نهاية سنة ١٩٦٦ ، ثم اصبح يدفع له بعد ذلك مبلغ عشرة الاف ليرة شهريا منذ اول سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ وضع اليد على البنك الاهلي . هذا عدا المبالغ التي كنت تطلب اليه دفعها بمناسبات مختلفة حيث دفع له بناء لطلبك بمناسبة انتخابات ١٩٦٤ مبلغ مائتي الف ليرة ثم خمسة وعشرين الف ليرة ثم مبالغ صغيرة تتراوح بين الفين وخمسة الاف ليرة لبنانية . كل هذه المبالغ كانت تدفع بأمر منك ، فينفذها مرغما خوفا من نقمة الشعبة الثانية عليه . فماذا تقول ؟

ــ اولا : ان هذا الكلام هو ايضا غير صحيح على الاطلاق وهو كذلك محض اختلاق وافتراء .

ثانيا : اطلب كذلك من القيادة اعطائي هوية مدعي هذه الاخبار لضم ذلك الى ملف دعواي في هذا الصدد امام المحكمة العسكرية .

ثالثا : من باب تنوير التحقيق فحسب حول نوايا واغراض سائقي هذه المزاعم ، الفت النظر الى انه سواء خلال شباط ١٩٦٤ حيث يقول زاعم هذه الاقوال ان السيد ادريان جدي بدأ يدفع بناء على طلبي الى السيد عثمان الدنا مبالغ من المال ، او سواء ما يقوله هذا الزاعم من المبالغ التي دفعها السيد جدي خلال انتخابات سنة ١٩٦٤ ، التي حصلت خلال شهر اذار ونيسان من السنة المذكورة ، فانني اذكر انني لم استلم مهام رئاسة الشعبة الثانية الا في الشهر التاسع من سنة ١٩٦٤ .

رابعا : انني اترك للتحقيق وللقيادة امر اجلاء الغاية من زج اسمي مع اسم السيد عثمان الدنا في قضايا مالية اجهل حقيقة حصولها او عدمها بينه وبين السيد جدي ، مع العلم بان رجل السياسة المذكور قد تقلب في مراكز وزارية مختلفة ابان عهد فخامة الرئيس حلو والعهد الذي سبق ، وانه شغل منصب وزير المال لبرهة غير وجيزة . ووزارة المال هي السلطة المشرفة مباشرة على ادارة شركة كازينو لبنان ، كما اترك للقيادة ايضا وللتحقيق امر اجلاء الحقيقة وراء النية من القول كما ورد في السؤال السابق من انني طلبت من السيد جدي دفع مبالغ من المال الى السيد رينه معوض وذلك لانتخابات تجري في جبيل .

● المحقق : تبين ايضا انك في اواخر سنة ١٩٦٤ طلبت السيد ادريان

جدي الى مكتبك وطلبت منه مساعدة السيد الياس الخازن لانه يخص المعلم - اي الرئيس الاسبق فؤاد شهاب - وامرته بان يدفع له مبلغ خمسين الف ليرة وان يعطه ما يطلبه منه بعد ذلك . فنفذ ما طلبت منه واخذ يدفع للسيد الياس الخازن دفعات متتالية تتراوح كل دفعة بين عشرة وثلاثين الف ليرة ، حتى بلغ مجموع ما دفع له ما يقارب المليون ليرة او زيادة ، وعندما كان السيد جدي يأتي اليك ليشتكي من كثرة المدفوعات كنت تقول له : « تابع الدفع لانه يخص المعلم ويهمنا امره بالنسبة لمنطقة كسروان » كذلك امرته بان يدفع للسيد رشيد الخازن مبلغ ثلاثة الاف ليرة شهريا حتى بلغ ما دفعه لهذا الشخص او بناء لطلب هذا الشخص حوالي نصف مليون ليرة . وعلى اثر خلافك مع السيد رشيد الخازن طلبت اليه التوقف عن الدفع لهذا الاخير ولازلامه .

وقد حضر الى منزلك السيد جدي برفقة السيد الياس الخازن وشكا من كثرة المدفوعات الباهظة الذي يتحملها والتي بلغت انذاك سبعة ملايين ليرة والمدفوعات الشهرية مئتين وستة وعشرين الف ليرة . فكان جوابك بانه وفقا لحساباتك لم تبلغ مدفوعاته سوى اربعة ملايين ، كما قلت له بانك ستراجع من يلزم بهذا الخصوص . وقد جرى كل هذا بحضور السيد الياس الخازن . وقد خابرت من يلزم واتصلت به بعد يومين لتطلب اليه متابعة الدفع كالسابق ، وكان الذي راجعته هو المعلم اي الرئيس الاسبق فؤاد شهاب . فماذا تقول ؟

- لحود : اولا : ان في هذه الاقوال ما هو محض اختلاق وافتراء ايضا ومنها ما هو تحريف للحقيقة . وتجريحا لها ، اذ ان كل ما هو مدفوعات الى الشيخ الياس الخازن او الشيخ رشيد الخازن ، يقول زاعمها انها تمت بناء على طلبي هي غير صحيحة . واما ما هو تحريف للحقيقة فهو ما يتعلق بطبيعة علاقة السيد ادريان جدي بكل من الشيخ الياس الخازن والشيخ رشيد الخازن . اذ ان الواقع انه كان يحسب الف حساب لنفوذ الاول السياسي ، ونفوذ الاخر الشارعي . ولا اعلم ما هي حقيقة العلاقات التي كانت قائمة بين الشيخ الخازن والسيد جدي ، انما ما هو اكيد انني لم اضطر مرة واحدة ولم يطلب مني ان اوصي السيد جدي بشخص واحد من اخصاء الشيخ الياس الخازن ، لتوظيفه او لمساعدته من قبل السيد جدي ، بل كانت معلوماتي انه كان يتراكض لارضائه . واطلب الاستماع الى شهادة الشيخ الياس الخازن حول ما يقول زاعم هذه الاقوال بمداخلاتي لصالحه .

السياسيون يردون على جدي

افادة ادريان جدي التي ضمت الى ملف قضية ضباط « المكتب الثاني » السابقين ، تضمنت اسماء نواب ومسؤولين سابقين اتهمهم جدي بالقبض منه تحت ضغط العقيد السابق غابي لحود . وقد رد عدد من الذين اتهمهم جدي وبينهم الرئيس عبدالله اليافي والنائبان رينيه معوض والياس الخازن ، والنائب السابق اديب الفرزلي ، ووكيل النائب عثمان الدنا ، وامين سر رئاسة مجلس الوزراء عبد الرحمن الشيخة .

قال الرئيس عبد الله اليافي : انني لا اعرف لادريان جدي وجها طيلة تمرسي باعباء الحكم ، سنوات عديدة وطويلة ، سوى مرة واحدة التقيته فيها عندما الح ، الحاحا شديدا ، على مقابلتي بواسطة امانة سر رئاسة الحكومة في نهاية سنة ١٩٦٦ بغية التعرف الي حسب ما قال .

في هذا اللقاء الوحيد طلب مني ان اعطيه لائحة باسماء بعض الشبان العاطلين عن العمل لتوظيفهم بالكازينو فاعطيته بعض الاسماء بواسطة امانة سر مجلس الوزراء . فاختار منهم ثمانية او عشرة اشخاص ، علمت بعد مضي فترة من الزمن انقضت على توظيفهم بانه صرفهم من الخدمة . فكلفت امانة السر الاستفسار منه عن اسباب صرفهم فكان جوابه ، كما نقل الي ، بانه لم يبق لهم من عمل عنده ، ولم يعد له من حاجة اليهم . الا انه ، تقديرا منه لوضعهم الاجتماعي واحتياجهم ، فقد خصص لهم شهريا مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية على سبيل المساعدة الاجتماعية .

واضاف الرئيس اليافي : وبالفعل فقد استمر بدفع هذا المبلغ طيلة

سبعة اشهر تقريبا لامانة السر مباشرة بشخص السيد عبد الرحمن الشيخة الذي كان يتولى توزيعها بمعرفتي ، وعلمي على هؤلاء الشبان المحتاجين ، ولكن هذه المساعدة عادت فانقطعت نهائيا دون ان تكلف احدا بمراجعته بشأنها .

وتابع اليافي : هذه هي الحقيقة كاملة لعلاقة ادريان جدي بي من الفها ليائها . واني لاستغرب العودة الى هذا الموضوع مجددا بعد ان كنت ، يوم اثير للمرة الاولى ، قد اوضحته للرأي العام بما فيه الكفاية ، منوها بالاضافة الى انه كان قد اثير عقب اضطلاع الرئيس سلام بمسؤولية الحكم ، وفي عهد الرئيس فرنجية . ولقد علمت ان رئيس الحكومة انذاك قد قام باستقصاءات شخصية عن هذا الموضوع ظهرت له نتيجتها الحقيقية كما سردتها باجلى معالمها ومعانيها .

وقال الرئيس اليافي : وانني اود بهذه المناسبة ، ان اقول ان تاريخي الوطني والخلقي طيلة اربعين سنة في العمل السياسي معروف لدى جميع اللبنانيين . لم يجرؤ خلاله احد ، سحابة هذه السنوات الطويلة ، ان يعرض بنزاهتي وسمعتي اللتين افتخر بهما واللتين هما راسمالي الوحيد في هذه الحياة .

واخيرا قال : ان ماضي عبدالله اليافي في الحكم وخارج الحكم ليس بحاجة الى شهادة احد ، ولن ينال منه الدس اللئيم الجبان ، مهما تطور الزمن او تبدلت الحكومات .

معوض يرد على جدي

ونفى النائب رينيه معوض ما جاء في افادة ادريان جدي عن دفع مبالغ من المال له اي لمعوض ، في مناسبات مختلفة واغراض شتى .

وقال معوض ردا على ذلك :

« انني انفي كل ما ورد في الافادة المنشورة والمتعلقة بي ــ واعلن انه عار عن الصحة جملة وتفصيلا ، وليس ادل على ذلك من ان المدعو ادريان جدي لوحق بجرم الافلاس الاحتيالي في سنة ١٩٦٨ ، وظلت دعواه عالقة لغاية اخر سنة ١٩٧٠ ، وهو لم يدل باي قول يتعلق بي او يتناولني ، لا

في معرض تلك الدعوى ولا في معرض دعوى المسؤولية المدنية التي لا تزال عالقة لدى القضاء التجاري . هذا بالرغم مما كان له من مصلحة في دفع بعض الاتهامات عنه .

واضاف معوض : واذا صح بان ادريان جدي المذكور ادلى بافادة ما ، فيكون ذلك خارج اطار التحقيق القضائي المنوه به ، وبتاريخ سابق للمباشرة فيه ، مما يحمل على التساؤل عن الظروف التي تبرر استجواب ادريان جدي في ذلك الحين ، ولعل في بيان هذه الظروف وكشفها ما يثبت ان ادريان جدي انما استدرج خارج القضاء الى زج اسمي في قضية انا غريب عنها ، او اغري ليقدم على ذلك مسايرة للبعض او ارضاء لهم .

وقال واني احتفظ بحقوقي كافة تجاه اي كان . لا سيما تجاه ادريان جدي ، وسأتخذ الاجراءات الايلة الى اظهار الحقيقة وملاحقة المتجنين علي ومحرضيهم الذين ليسوا بخافين عني . واطلب للمناسبة ان يطلع القضاء ، وبواسطته الراي العام ، على دفاتر ادارة الكازينو (الجستيون) ليكون على بينة من الحقيقة كاملة .

رد الخازن

وقد اقام النائب الياس الخازن بواسطة محاميه السيد سامي الخوري دعوى على السيد جدي ، ودعوى ثانية على الزميلة التي نشرت افادة جدي .

واجرى النائب الخازن اتصالا مع رئيس مجلس النواب السيد كامل الاسعد طالبا فتح تحقيق في هذا الموضوع لاتخاذ موقف منه .

وقال : ان التحقيق سيظهر كل شيء . من قبض ومن لم يقبض ، وسيظهر ان كنا قابضين ام لا .

وردا على سؤال قال الخازن : عندما اعلم ان هناك جهات وراء هذه القضية او وراء افادة السيد جدي سيكون لكل حادث حديث . وان اتهجم بل سأتأكد قبل كل شيء .

... الفرزلي يرد على جدي

وادلى النائب السابق السيد اديب الفرزلي بتصريح علق فيه على ما جاء في افادة ادريان جدي بشأنه ، فقال :

بينما تكون غارقا في تأملات علوية ، بعد قراءة ما قاله ارسطاطاليس للاسكندر « اياك ان تعيش بروح الثأر لانك لست لنفسك » . نعم في هذه اللحظة تأخذ احدى الصحف لتقرأ لها تراث زعيم هذه الكتلة في لبنان ورد الزعيم الاخر عليه ... عندئذ تكاد تتقيأ وتتقلص نفسك .

واضاف الفرزلي : وتأمل نفسك منتهيا من مذكرات تشرشل في فصل « قال لي ستالين » او مذكرات ديجول الديمقراطية وهي تحت حجر الرحى في فصل « قال لي تشرشل » وفورا تقع يدك على جريدة لتقرأ « قال ادريان جدي وعلق فلان وصرح فلان في لبنان » .

وتابع الفرزلي قائلا : نعم ان لا بد من سماع انينها ، وان المخلص البطل هو الذي شبعت روحه طحينا ، اكان هذا في بلد كبير ام صغير على السواء ، ولكن الذي يدهش انسان قبل العصر الحجري هو التراشق بالقشور واقتتال الصيادين على قسمة الطرائد قبل بضعة ايام من الذهاب لصيدها .

وقال السيد الفرزلي : عندما استعرض الماضي من سنة ١٩٤٣ الى هذه الساعة اتأرجح بين الواجب الوطني الشريف وبين انانيتي ، فتثقل كفة الوطن، لذلك لم اكتب عن الاحداث والوقائع والاشخاص والاعمال والصفقات منذ ذلك التاريخ الى اليوم ، لان لذة التشفي لا تقاس بشيء بالنسبة لعظمة السكوت امام قدسية الوطن ومصلحة شعبه .

واضاف : انا لم افهم ، ولا احد استطاع ان يفهم ماذا يعني نشر ملف تحقيق اخذ من عند قاضي التحقيق او من المحكمة ، وفيه ما قاله ادريان جدي .

. فاذا اعطينا اهمية لهذا القول فان السلطة نفسها تعطي اهمية كبرى لمن سيقول في المستقبل عن اليوم والقوالون كثيرون . واذا كان هذا يعني شيئا عن المكتب الثاني فان الذي سيقال سيعني الكثير عن المكتب الثاني عشر .

واضاف : كم يكون الناس في حالة الشركة والحمد عندما تنشر الصحف القرار النهائي او القصة النهائية الثابتة والاكيدة التي لا تأويل فيها على ان تكون نتائجها لمصلحة المواطن والوطن .

« ما هذه الزكزكة وهذه المهاترات ؟ » واذا كنت قبلت ان اتحدث في هذا الموضوع فليس لابرىء نفسي من القبض او الدفع بالقدر الذي اريد فيه ان تفهم السلطة انه لديها اجهزة امن عام ودوائر استخبارات محترمة. فهي تعلم كيف خسرت انا انتخابات سنة ١٩٦٠ وربح ميشال السكاف الكاثوليكي شقيق معالي الوزير جوزف السكاف ، بعد ان تحول ارثوذكسيا قبل الانتخابات باسبوع .

وقال النائب السابق الفرزلي : وتلك الاجهزة تعلم ايضا انني ربحت قسرا سنة ١٩٦٤ وانني خسرت سنة ١٩٦٨ . والدورات الثلاث كانت في ايام المكتب الثاني ، وكان الرئيس صائب سلام من مؤيدي خصوصا سنة ١٩٦٠ .

واضاف : فاذا كان جدي قد دفع وهو قد دفع ، فهل كان يدفع جوائز الترضية للخاسرين ؟

وتابع الفرزلي قائلا : هنا يتساءل القارىء كيف كنت مرتبطا بفؤاد شهاب ؟

ان هذا عمل شخصي فيه تقدير واعجاب بفؤاد شهاب كرجل بناء لدولة بصورة شخصية ، ولانه رئيس جمهورية وحامي الدستور كسواه من رؤساء الجمهوريات الذين يجب ان نترفع عن المس بكراماتهم .

وعلى السلطة ان تمنع نشر هذا المس ، الا اذا اعطى ثمارا تليق بمصلحة الوطن . واني اعتز دائما بتاريخي وبأني اعتبر ان اذل رجل سياسة هو الرجل المولود في حضن السلطة لانه لقيط ، او الممثل المولود في حضن زعيم كتلة .

وقال : ان اديب الفرزلي يخاف محبة لهذا الوطن الغالي ، ان تقوده الظروف للكتابة عن العجائب منذ سنة ١٩٤٣ حتى اليوم .

واضاف : فاذا كانت هذه المراشقات الكلامية في كل يوم هي من نوع التغطية فلا بد لبخار القدر ان يرفع الغطاء . واذا كانت لدرء المفاسد فهي لا تدرأ الا بخير منها . واذا كانت للحفاظ على الديمقراطية تتشوق بلهفة

للذين يعرفون خفاياها واسرارها وتاريخ ابائها واجدادها .

واخيرا قال الفرزلي : اذا علق راس الحصان في طنجرة وهو يشرب فلا تقطع راس الحصان لانقاذ الطنجرة ، بل حطم الطنجرة .

ولا تعمل بعدالة المير بشير المزعومة ، اذ شكا له احدهم سرقة سطل لبن فاتى بالمتهم وامر بفتح بطنه ، حتى اذا وجد فيه اللبن يلاقي جزاءه والا فقر بطن الشاكي جزاء له على كذبه .

الشيخة يوضح ويرد على جدي

وردا على اتهامات جدي اصدر السيد عبد الرحمن الشيخة امين سر رئاسة مجلس الوزراء بيانا توضيحيا قال ان السيد جدي حشر اسمه في افادته ، وانه لم يكن له اي علاقة شخصية او مباشرة مع ادريان جدي .
واضاف : وحيث انه لا صحة اطلاقا لما قيل عني ، ومنعا لاي التباس ، اوضح ان الحقيقة هي ان مبالغ ضئيلة لم تكن تتجاوز الالفين وخمسمائة ليرة لبنانية في الشهر كانت ترسل الى رئاسة مجلس الوزراء من قبل السيد جدي ، وبناء لطلبه ، وخلال فترة لم تتجاوز ثمانية اشهر ، وذلك كمساعدات اجتماعية لتوزيعها على بعض المحتاجين ، وقد كلفت رسميا باستلامها وتوزيعها على هؤلاء المحتاجين بموجب لوائح اسمية مفصلة تسلم الي من رئاسة مجلس الوزراء في ذلك الحين .

الدنا يرد

ورد المحامي السيد فؤاد شبقلو بالنيابة عن موكله النائب عثمان الدنا على ما ورد في افادة جدي بشأنه ، في الوقت الحاضر على هذا الافتراء يوجهه لمن كان وراء تلك الافادة المأخوذة من السيد جدي على ابواب الانتخابات الاخيرة بظروف اصبحت غاياتها السياسية معروفة من الجميع ، بقصد النيل من سمعته وتشويهها ـ قوله لهذا السياسي المسؤول « سامحكم الله ، وقل هاتوا برهانا ان كنتم صادقين » .

واضاف : « علما بان السيد جدي قد اوضح لموكلي ملابسات افادته المعطاة اثناء انفاذه لمدة محكوميته في مستشفى الكرنتينا ، لا سيما وان ادارة السجون مرتبطة بسلطة وزير الداخلية عملا بالمرسوم رقم ١٤٣١٠ ـ ن ـ المعدل بالمرسوم رقم ٦٦٨٧ سنة ١٩٦٧ » .

حكاية المقدم لحود وتاجر الاسلحة

حكاية رئيس المكتب الثاني السابق المقدم غابي لحود وتاجر الاسلحة السيد انطوان قاموع كما وردت في افادة رئيس الشرطة القضائية العقيد رؤوف عبد الصمد . وقد شرح العقيد عبد الصمد كيف تم توقيف السيد قاموع بموجب حكم يقضي بحبسه سنة ثم اطلاقه بعد ١٢ ساعة من توقيفه تمت خلالها محاكمته وتبرئته بناء على تدخل المقدم غابي لحود .

وذكر حينذاك ان هذه العملية كلفت القاموع ٢٠٠ الف دولار دفعت الى غابي لحـود .

وقد ضبطت افادة العقيد عبد الصمد الساعة العاشرة صباح ٨ شباط ١٩٧٢ .

وفي تاريخ ١٠ شباط سئل المقدم لحود عما نسب اليـه في شأن قضية القاموع فـرد تفاصيل الحكاية وكيف ان القاموع تاجر اسلحـة كبير اوقف بالغلط وكيف اجتمع هو والوزير الحالي خليل ابو حمد والوزير السابق ميشال اده بالقاموع وكيف تدخـل مع النائـب العام التمييزي السيد ميشال طعمه للافراج عنه وكيف ان النائب العام لم يستجـب لطلب لحود فورا . كما اجاب عن الاتهامات التي وجهت اليه من انه قبض ٢٠٠ الف دولار ثمن العملية . ثم شرح كيف سافر ، اي غابي لحود ، الى باريس ونزل في ضيافة القاموع نحـو ثلاثة اشهر واكثـر في انتظـار نقله الى مركزه الجديد كملحق عسكري في مدريد .

وفي ما يأتي افادة العقيد عبد الصمد ورد المقدم لحود بحرفيتها :

افادة عبد الصمد

« بتاريخ الثامن من شباط ١٩٧٢ ، الساعة العاشرة والنصف . حضرنا الى مكتب العقيد رؤوف عبد الصمد رئيس الشرطة القضائية وسألناه عن الملابسات التي رافقت قضية توقيف المدعو انطوان قاموع ، فافاد بما يلي :

بتاريخ لم اعد اذكره بالضبط واثناء وجودي بمكتب مدعي عام التمييز ميشال طعمه ، قال لي هذا الاخير بان المدعو انطوان قاموع محكوم بسنة حبس ورغم ذلك يتنقل باستمرار بين لبنان وفرنسا وينزل في اوتيل فاندوم ولا يعترضه احد . فسألت عنه في مكتب المحفوظات فتبين لي ان المحكوم يدعى انطوان كمون الملقب بقاموع ، فكلفت المفوض عبد الكريم حمد آمر مفرزة الاستنابات القضائية بمراقبته وتوقيفه فور العثور عليه . وبتاريخ ١٥ـ٣ـ٧٠ واذكر انه كان يوم أحد اتصل بي المفوض العام حمد حوالى الثامنة صباحا ، واخبرني انه اوقف انطوان القاموع في فندق الفاندوم، فامرت بنقله الى نظارة مقر عام قوى الامن الداخلي . وبعد قليل اتصل بي الرائد عباس حمدان ، وسألني عن قضية القاموع ، فاخبرته عن الامر وسألته عن سبب اهتمامه به ، فقال لي ان المقدم لحود كلفه بالامر لان القاموع صديقه وكان ذلك حوالى التاسعة صباحا . ثم وردتني اتصالات اخرى عديدة لا اذكر مصدرها بشأن قضية القاموع ايضا . ثم غادرت المنزل مع عائلتي ، واثناء عودتي حوالي الساعة السادسة عشرة ، اتصلت باللاسلكي بغرفة العمليات أسال عن الحوادث ، فقالوا لي ان المقدم لحود يسأل عني منذ الصباح .

هو الشخص المطلوب

وعند وصولي الى منزلي اتصلت بالمفوض عام حمد ، فاخبرني انه لا يزال بفندق الفاندوم مع انطوان قاموع المذكور . ولما سألته عن سبب عدم نقل الموقوف الى السجن ، اجابني ان القضية اخذت اهمية قصوى ، وانهم ذهبوا الى المحكمة العسكرية لدرس ملفه ، وقال لي المقدم غبريال لحود يود التحدث معي ، فاتصل بي لحود وقال لي : « جماعتك موقفين واحد بالغلط ، هذا اسمه انطوان قاموع وبلي بدك ياه اسمه انطوان

كمون » فاجبته : « بالنسبة لي هذا هو الشخص المطلوب ، واذا كان زوّد جواز سفره فذلك لا يغير شيئا » ثم طلبت المفوض حمد وامرته بنقل الموقوف الى السجن خلال ربع ساعة . وقد نفذ ذلك بالفعل . وقد علمت انه في اليوم التالي ، اخذ الى المحكمة العسكرية حيث اعترض على الحكم الصادر بحقه ، واعيدت محاكمته فورا ، وبريء ، واخلي سبيله قبل ظهر اليوم نفسه . وقد راجت اشاعات عديدة وصلت الي من مصادر مختلفة بان هذه العملية كلفت انطوان قاموع مئتي الف دولار دفعت للمقدم غبريال لحود .

بتعتذر منو وبتتركو

وقد اخبرني المقدم عام حمد ، انه على اثر توقيف انطوان قاموع اتصل به المقدم لحود من بيت الدين وقال له : « انت موقف واحد اسمو انطوان قاموع ، بتعتذر منو ، وبتتركو » فاجابه : ان الذي اعطاني الامر بتوقيفه هو الذي يعطي الامر بتركه وهو العقيد عبد الصمد . وفي مطلق الاحوال لست مستعدا ان اعتذر من شخص مثل انطوان قاموع . وكنت قد قلت للمقدم لحود : « على علمي انت ببيت الدين ، ليش عم تحكي من الفاندوم » فاجاب : « ان انطوان قاموع صديقي ويهمني امره جدا » . تلیت على العقيد عبد الصمد افادته فصدقها ووقعها كما وقعناها نحن » .

رد لحود

وفي معرض استجوابه الطويل حول التهم الموجهة اليه كرئيس للمكتب الثاني السابق سئل المقدم غابي لحود :

« س ـ ماذا تعرف عن قضية القاء القبض على الفار انطوان قاموع المحكوم لدى المحكمة العسكرية بسنة سجن بسبب اختفاء ملف دعوى انترا من المحكمة المذكورة . وهل تدخلتم للافراج عنه ، لقاء مبلغ كبير من المال ؟

ج ـ انني اجهل تفاصيل المآخذ التي كانت على السيد انطوان قاموع الذي كما سبق لي ان شرحت في معرض ردي على سؤال سابق تجمعني به رابطة صداقة يعود تاريخها الى ايام الدراسة وتوطدت في ما بعد .

انما كنت اعرف بواسطة محاميه السيد ميشال اده الذي كان قد تولى الدفاع عنه في هذه القضية انه صدر بحقه منع محاكمة كون الشخص الملاحق هو السيد انطوان كمون والدته شهلا ومن مواليد قرية اجهل اسمها انما هي هي غير القرية المولود فيها انطوان قاموع والذي والدته تدعى نزهة . وذات يوم بعد ان كان قد تأخر عن المجيء الى منزلي حيث كان مدعواً على الغداء ، وكنا لا نزال بانتظاره ، اذ به يتصل بي هاتفياً ويخبرني بانه يتعذر عليه المجيء لوجود بعض رجال الامن في شقته جاءوا لسوقه الى السجن تنفيذاً لحكم صادر بحق انطوان كمون غيابيا وانه ابرز لهم جواز سفره الذي يدل على انه يدعى انطوان قاموع والدته نزهة من مواليد كوناكري ، وان رجال الامن على ضوء ذلك استمهلوه بعض الوقت وطلبوا اليه عدم مغادرة الفندق بانتظار مراجعة رؤسائهم واطلاعهم على هذا الامر . كما انه بدوره اتصل بمحاميه الاستاذين ميشال اده وخليل ابو حمد ، وانهما عنده الان في شقته في فندق الفاندوم يجريان المراجعات اللازمة من قبلهما لجلاء الالتباس الواقع هو ضحيته . وكان من الطبيعي ان انتقل بدوري لزيارته والاطلاع على الحاصل . وبالواقع فبعد وصولي اطلعني مفوض الشرطة على الامر الذي لديه ، واسهب كل من المحامين اده وابو حمد بشرح ضرورة الاتصال بمسؤول عدلي لاعطاء رجال الامن التعليمات المفروغ منها للكف عن ملاحقة السيد قاموع . وتوليت بالفعل الاتصال بحضرة مدعي عام التمييز الاستاذ ميشال طعمه الذي اطلعته على الواقع وعلى معرفتي وصداقتي للسيد قاموع ، مع علمي بما لهذه الشهادة عند حضرة مدعي عام التمييز الذي تشدني اليه صداقة واحترام متبادلان من تأثير ، وكان بنتيجة ذلك ان اوعز حضرته بضرورة اتباع الخطوات الادارية العدلية التي لا بد من اتباعها اي عن طريق تسليم السيد قاموع نفسه لمدعي عام المحكمة العسكرية حتى يصير انهاء قضيته بالطرق القانونية . وهكذا حصل وتولى المحاميان مع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية متابعة انهاء قضيته ، وكان ان اوقف تلك الليلة وتعين له جلسة محاكمة في اليوم التالي قضت ببراءته . وان كل خدمة اؤديها للسيد قاموع او لاي صديق من الاصدقاء التي تجمعني بهم اقل من الرابطة التي تجمعني بانطوان ، لايفترض بي ان افعل لقاء اجر مالي . هذا وانني اربأ بنفسي ان اقبض اي مبلغ لا من صديق ولا من غريب .

وهنا توقف التحقيق لتأخر الوقت لمتابعته وانهائه في ما بعد . تليت على المقدم لحود افادته فصدقها ووقعها كما وقعناها نحن » .

بناء على الراي القانونـي !

والساعة التاسعة صباح ١٠ شباط استؤنف استجواب المقدم لحود :

« س ـ ورد في افادتك بانك تدخلت للافراج عن السيد انطوان قاموع باعتبار انه اوقف بالغلط لالتباس باسمه ، بينما ورد في حكم المحكمة الصادر في ١٦ اذار ١٩٧٠ براءة السيد انطوان الياس كمون المعروف باسم انطوان الياس القاموع ، (المستند رقم ٢٥ من ملف التحقيق) ، مما يثبت ان التدخل لم يكن لالتباس في الاسم فماذا تقول ؟

ج ـ انني قبل ذلك التاريخ كنت اطلعت على ما جرى للسيد قاموع من استدعاء وجه اليه للحضور الى المحكمة العسكرية ، واداء شهادة بموضوع اختفاء ملف يتعلق بتحقيقات اجريت بصدد بنك انترا والسيد يوسف بيدس ، وانه في ذلك الحين ، اي السيد قاموع ، وكل محامية عنه في ذلك الظرف الاستاذ ميشال اده الذي لدى حضوره الى احدى جلسات المحكمة بالمناداة على المتهم انطوان كمون ، والدته شهلا ، قد اكتفى المحامي المذكور باعتبار ، ولفت نظر المحكمة كذلك ، ان موكله هو السيد انطوان قاموع والدته نزهة ، ولم يتول الدفاع عن انطوان كمون الاخر ، وكان الاسمين هما لشخصين مختلفين ، وترك المحكمة تحكم على كمون المذكور . هذا ما شرحه لي المحامي الاستاذ ميشال اده كما اسلفت عندما حضرت الى شقة السيد قاموع وكان السيد اده قد سبقني اليها . وان مداخلتي على هذا الاساس كانت بناء للراي القانوني الذي ابداه المحامي المذكور . واما تفاصيل سير الدعوى في ما بعد ، والاشكالات القانونية ، فذلك امر لا يمكنني ان اعطي بشأنه تفاصيل اكثر .

نسيت السبب

س ـ تقول في افادتك انك علمت بتوقيف انطوان قاموع بعد ان تأخر عن المجيء الى منزلك في بيت الدين لتناول طعام الغداء ، وتقول انه اتصل بك هاتفيا ليخبرك انه يتعذر عليه المجيء ، بينما ورد في افادة رئيس الشرطة القضائية ، بان انطوان قاموع قد اوقف الساعة الثامنة صباحا ، واتصل به الرائد عباس حمدان في الساعة التاسعة وبتكليف منك ليسال عن انطوان قاموع وانه صديقك . فماذا تقول ؟

ج ـ انني اذكر انني لم احفظ علما بالموضوع الا عند الظهيرة . اما ما جرى قبل ذلك ، فذكره في ذهني غير واضح تماما لانه يتعلق بوقائع اخبرت عنها في ما بعد ، وقد نسيتها تقريبا لعدم اهميتها . وعلى ضوء السؤال فانني اذكر شيئا يتعلق بامكان حصول تدخل من الرائد حمدان هو ان الاستاذ ميشال اده حاول الاتصال بي ، قبل السيد قاموع ، ولم يوفق . وقد نسيت السبب . فاتصل بالرائد حمدان الذي كان يؤمن الدوام في الشعبة واظن ان الرائد حمدان يعلم صلاتي بالسيد قاموع . فلا استبعد قبوله المراجعة لمصلحته بانتظار ان يحصل الاتصال معي . وعلى كل حال فانني غير ناكر المداخلة لمصلحة السيد قاموع كما اسلفت ولا اظن ان التوقيت يغير شيئا في صلب الموضوع .

في ضيافة القاموع

س ـ هل لك ما تضيفه الى ذلك ؟

ج ـ نعم . اولا : انني الفت نظر التحقيق بصدد اقوال السيد جدي الى ان كلام هذا الاخير ، لا يمكن ان يكون صادرا عنه بشكل عفوي ، وذلك للاسباب الاتية :

ـ ان علاقتي بهذا الشخص ، لم يشبها اي يوم من الايام وحتى بعد توقيفه اي شائبة ، ودليل صداقتي له وصداقته لي التي لم يطرأ عليها جديد ، يتبين من زيارات زوجته المتكررة لي بعد توقيفه وعياداتي لـه في مستشفـاه .

ـ زجي من جهة اخرى وعلى لسانه بقضايا انا غريب عنها ، او تحوير للوقائع الحاصلة بالفعل بهدف النيل مني . لذلك فانني اطلب ان يعمد التحقيق الى كشف المحرض . وان يستمع لجميع الشهود الذين جئت على ذكرهم في معرض دحضي للاتهامات المسوقة ضدي من قبل هذا الشخص .

ثانيا : اما بصدد السيد انطوان قاموع فانني اضيف الى ما سبق وذكرت ان الرجل ، وهو من كبار تجار الاسلحة ، وممثل لكبريات الشركات البريطانية والفرنسية وغيرها ، كان نزولا عند رغبتي لا يتعاطى

باية صفقة يعقدها او يسعى لعقدها الجيش اللبناني ، وكذلك لا يتعاطى بتحقيق اي مشروع تجاري اخر في لبنان ، وذلك بالنظر لصداقته العلنية معي والتي كنت معلمه بانها ستتوقف في حال فعل . ولذلك لم يظهر اسمه على المسرح اللبناني كما هو الان الا بعد تركي لمسؤولياتي . وعلى اساس هذه الصداقة وهذه العلاقة ، فانني خلال المدة التي اقمتها في باريس ، بانتظار تلقي الامر بالانتقال الى مدريد ، اي من ٢٦-١٢-٧٠ حتى ٦-٤-٧١ ، قد قبلت ضيافته طيلة هذه الثلاثة اشهر ونيف لان هذه المدة قد تكونت من اسابيع متتالية كان كل اسبوع منها مفروض ان يكون الاخير ، بحسب تعليمات القيادة ، ويعود فيتلوه اسبوع اخر . اقول ذلك لانني لو كنت اعلم سلفا ان مدة اقامتي في باريس ستدوم ثلاثة اشهر ، لكنت استأجرت شقة مفروشة كما يفعل جميع الضباط وذلك فور وصولي ، ولما كنت قبلت ضيافته على هذا الشكل رغم صداقتنا المشتركة . واضيف كذلك انني قبلت اكثر من دعوة من قبله خلال هذه المرحلة للذهاب سوية الى مراكز التزلج في فرنسا ، كما كانت تنقلاتي تتم بواسطة احدى سياراته المتعددة وجميعها من الطراز الفخم . هذا ما يشرح ما نقل لي بمعزل عن أسئلة التحقيق من تساؤلات طرحت بصدد نفقاتي في باريس حيث الواقع انني اجريت توفيرا بالنهاية وليس اسرافا » .



يوم في حياة فؤاد شهاب

كيف كان يعمل الرئيس السابق فؤاد شهاب بعد انتهاء مدة ولايته ، وكيف كان يشرف على كل شاردة وواردة في الدولة بواسطة ضباط المكتب الثاني السابق وخصوصا النقيب السابق جان ناصيف الذي يسميه شهاب حنا ابن اسعد ، وكيف كانت تعقد الاجتماعات دوريا في منزل شهاب في جونيه منذ انتخابات ١٩٦٨ النيابية لتحضير معركة رئاسة الجمهورية في حضور الضباط احمد الحاج ، ميشال ناصيف ، غابي لحود ، عباس حمدان ، جان ناصيف ، ميشال خوري ، ادغار معلوف وجورج حروق والسيدين الياس سركيس وشفيق محرم .

في هذه الحلقة يروي رئيس حرس الرئيس شهاب الملازم اول اسعد القسيس ان « المتعهد زريق شقيق زوجة المير فريد شقيق الرئيس شهاب التزم ترميم مجلس النواب بمبلغ مليون ليرة فنفذ اشغالا بقيمة مئتي الف ليرة تقريبا وقبض مبلغ ثلاثمئة وخمسين الف ليرة تقريبا في مقابل توقيعه على مبلغ مليون . على ان يقبض الرئيس صبري حماده مبلغ مئتين وخمسين الف وتذهب بقيمة المبلغ ٤٠٠ الف ليرة الى « الشباب » . اي الى ضباط المكتب الثاني .

وعندما قيل للرئيس شهاب ذلك اجاب : « شو قريتها بجريدة « النهار » ؟ صاحبك شارل حلو ما عم يوافق على ميزانية المكتب الثاني وهم مضطرون للقيام بمثل هذه الاعمال لتغذية الصندوق » .

ثم يروي الملازم اول القسيس قصة عن مغترب كان يريد مقابلة شهاب لكنه لم يتمكن الا بعدما « دفع مبلغا من المال لضابط من بيت ناصيف » .

وفي ما يأتي نص استجواب الملازم اول القسيس كما وردت في التحقيق بحرفيتها :

« حنا ابـن اسعد »

« س ج ـ اسمي اسعد بن ابرهيم القيـس والدتي بديعة عمري ٣٣ سنة مولود في تحويطة النهر سنة ١٩٣٩ مقيم في صيدا بنايات-الضباط آمر سرية في كتيبة المدفعية الثانية متأهل غير محكوم سابقا .

س ـ بصفتك المشرف على حرس الرئيس الاسبق فؤاد شهاب بعد نهاية ولايته منذ عام ١٩٦٥ حتى حزيران من عام ١٩٧٠ فهل بعلمك ان النقيب جان ناصيف ارتكب تجاوزات ومخالفات هامة لدى تردده الى عند الرئيس الاسبق شهاب وفي حال الايجاب ما هي هذه الاعمال :

ج ـ ساستند الى ذاكرتي فقط لسرد الحوادث وعليه لا يمكنني ذكر التواريخ بالضبط كما اني لم اكن على اتصال شخصي مع النقيب جان ناصيف وعندما كنت اضطر للاتصال به كنت افعل ذلك بواسطة الهاتف . كان النقيب جان ناصيف امين سر الرئيس شهاب وكانت لديه وكالة بقبض معاش الرئيس التقاعدي ودفع كل ما يترتب عليه وكان مولجا بتنظيم بريده ويهتم بترجمة الرسائل التي ترد بغير اللغتين العربية والفرنسية ويجاوب على معظم الرسائل بنفسه وكان يهتم بتحديد مواعيد مقابلات الرئيس لغير المقربين اي في حال طلب موعد مقابلة للرئيس شهاب لشخص غير معروف منه كان يحول الطلب للنقيب جان ناصيف للاستعلام عن الشخص وعن موضوع المقابلة حتى اذا رأى الرئيس ضرورة لمقابلته يعين له موعدا واذا قدر جان ناصيف يستدعي الشخص الى مكتبه هو ويعالج الموضوع . وكان النقيب جان ناصيف يستقبل المرشحين في مكتبه باليرزة وكنت اعلم ذلك من الرئيس نفسه الذي كان يكلفني الاتصال بالنقيب ناصيف لاستقبال الاشخاص المذكورين انفا . وان الرئيس شهاب يدعو النقيب ناصيف تحببا « حنا ابن اسعد » وان معظم التجاوزات التي سئلت عنها لم تكن تحصل داخل منزل الرئيس بل كنت اعلم بها من جراء احتكاكي بحاشية الرئيس من العسكريين والمدنيين فاتذكر انني سمعت خبرا مفاده ان المتعهد زريق شقيق زوجة المير فريد شقيق الرئيس شهاب تعهد بترميم مبنى مجلس النواب بمبلغ حوالى المليون ليرة وكان عليه ان ينفذ اشغالا وقد نفذها بقيمة مئتي الف ليرة تقريبا ويقبض مبلغ ثلاثمئة وخمسين الف ليرة تقريبا في مقابل توقيعه على مبلغ مليون ليرة تقريبا على ان يقبض

الرئيس صبري حماده مبلغ مئتين وخمسين الف ليرة وتذهب بقية المبلغ وقدرها حوالى لاربعمئة الف ليرة الى « الشباب » . وعندما حاولت الاستفهام عن هوية الشباب ذكر لي اسمان هما المقدم غبريال لحود والنقيب جان ناصيف فذهبت توا الى فخامة الرئيس واخبرته بالحادثة فقال لي : شو قريتها بجريدة « النهار » ؟ فقلت له ان هذه الاخبار يتناقلها الناس . فقال لي : « اطلب لي حنا ابن اسعد » فطلبت له النقيب جان ناصيف ولم احضر المكالمة وبعد ان خرج الرئيس بادرني بالقول : « صاحبك شارل حلو ما عم يوافق على ميزانية المكتب الثاني وهم مضطرون للقيام بمثل هذه الاعمال لتغذية الصندوق » .

بدو يطلب برقيات

حادثة ثانية بعد مقتل الملازم وليد ابو شقرا . كنت اتكلم مع الرئيس بموضوع قتله وكان بادي التأثر ويظهر انه يعرف والده منذ زمن وفي هذه الاثناء حضر النقيب جان ناصيف ودخل لمقابلة الرئيس وبعد نهاية المقابلة خرج الرئيس وقد بدا عليه الارتياح فناداني وقال لي بالحرف : « مش قليل هالقصير ابش بيطلع منو » . ولما استفهمت اخبرني بان الشعبة الثانية ارادت ان تستثمر استشهاد الضابط لاسكات الرأي العام الذي بدا يتململ في ذلك الوقت من واقع الجيش وزاد قائلا « هلق ابن اسعد بدو يطلب برقيات من الضيع ووفود من المناطق حتى يعملوا مأتم حافل للشهيد وينكرزوا بابن اده وابن نمر شمعون » . وهناك حادثة ثالثة عندما اراد احد المغتربين من بلدة مزيارة مقابلة الرئيس وقدافهمته بانه لا يستطيع مقابلة الرئيس الا على موعد سابق وادرجت اسمه على سجل المقابلات وارسل الاسم الى النقيب ناصيف الذى اتصل بي هاتفيا وسألني عن الشخص موضوع المقابلة ولما فسرت له الامر بادرني بالقول بان الرئيس لبس لديه الوقت لاستقبال مين ما كان . فأجبته : « حاضر » . وبعد مدة حضر الشخص لمقابلة الرئيس بناء لموعد فبادرني المعاون اول طنوس نعيم بقوله « بدي اعرف كيف حصل على الموعد » وذهب لاستقبال الزائر وسأله كيف دبر المقابلة فلم يجبه بل ابتسم وتابع طريقه وبعد سؤال مرافقه من قبل المعاون اول نفسه اجاب المرافق بان الزائر دفع مبلغا من المال لضابط من بيت ناصيف بواسطة احد ازلام السيد رينه معوض . هذا عدا عن المراجعات والاتصالات التي كان يقوم بها مع مختلف الدوائر الحكومية والشخصيات السياسية لملاحقة القضايا التي كان يكلفه بها

الرئيس شهاب اي للنقيب جان ناصيف . مثالا على ذلك الاتصال بالسيد الياس سركيس لتسهيل معاملة تخص السيد مالك سلام او الاتصال بجوزف زعرور لتعيين معلم وغير ذلك .

فاجابني : الياس

اما بخصوص انتخابات الرئاسة التي كانت تجري سنة ١٩٧٠ فقد بدا تحضيرها باجتماعات بدات تعقد في بيت الرئيس بعد انتخابات ١٩٦٨ النيابية فكانت الاجتماعات على نوعين ومتكررة حتى أصبحت شبه دورية. النوع الاول كان يضم العقيد احمد الحاج والمقدم ميشال ناصيف والمقدم كبريال لحود والسيد الياس سركيس والسيد شفيق محرم . والنوع الثاني كان يضم الرائد عباس حمدان والنقيب جان ناصيف والرائد ميشال خوري ثم بعد عودة الرائد ادغار معلوف من الخارج اخذ الاخير يحضر الاجتماعات كما كان يحضر النقيب جورج حروق وكان الرائد ميشال خوري عندما استلم النقيب حروق مكان الرائد ميشال خوري في محافظة جبل لبنان وكنت اعلم طبيعة ما يجري داخل هذه الاجتماعات من تعليقات الرئيس نفسه بعدها فكان يقول لي مثلا : « مش عم يقنعوا معي انو انا ما بدي اترشح لرئاسة الجمهورية » . وقد قال لي في احدى المرات : « انا نقيت البديل وهن يصطفلوا » . فاستفهمت عن البديل فاجابني : « الياس » .

س ـ هل لك ما تضيفه حول موضوع النقيب جان ناصيف او حول اي موضوع اخر ؟

ج ـ اثبت ما جاء في افادتي الخطية المرفقة بالتحقيق .

تليت عليه افادته هذه فصدقها ووقعها امامنا كما وقعناها نحن والكاتب » .

كان يدفع للرئيس راتبه

وفي ما يأتي نص استجواب الرقيب اول شكيب عيد :

« س ج ـ اسمي شكيب بن نمر جرجس عيد ووالدتي منى عمري

٤٤ سنة مولود في المطلة قضاء الشوف رقيب اول في الجيش في سرية مقر عام منطقة جبل لبنان قاطن في جونيه ملك الامير فريد شهاب متأهل غير محكوم سابقاً .

س ـ هل لديك علم بقصة احد المغتربين الذين اتوا لمقابلة الرئيس شهاب فلم يسمح له في البدء ثم سمح له في ما بعد في مقابل مبلغ من المال دفعه الى احد الاضباط ؟

ج ـ كلا لا علم لي بهذه القضية .

س ـ من كان من الضباط يتردد على منزل الرئيس شهاب بعد نهاية ولايته عام ١٩٦٤ ؟

ج ـ جميع قادة المواقع الذين تعاقبوا على قيادة موقع صربا ولجنتان من الضباط لدراسة الدفاع عن منزل الرئيس وتحديد مراكز الحرس والنقيب جان ناصيف . والضباط الذين كانوا يذهبون لمعايدة الرئيس في المناسبات وضباط غيرهم لا اعرفهم وكان النقيب جان ناصيف يتردد اكثر من سواه لاني اعتقد بانه كان يأتي ليدفع للرئيس راتبه الشهري .

س ـ هل لك ما تضيفه الى افادتك هذه ؟

ج ـ كلا وانني لا ارى كل شخص يدخل لمقابلة الرئيس شهاب لانه ليس لي علاقة على المدخل .

تليت عليه افادته هذه فصدقها ووقعها كما وقعناها نحن والكاتب » .

تحديد المسؤوليات

وفي تحديد المسؤوليات كما ورد في خلاصة التحقيق ورد انه تترتب المسؤولية على كل من :

١ ـ النقيب نعيم فرح لتدخله في الانتخابات النيابية وانتخابات رئاسة الجمهورية والسياسة بصورة عامة .

٢ ـ المقدم ميشال ناصيف لانه اشترك في اجتماعات تحضيرية لانتخابات رئاسة الجمهورية في منزل الرئيس فؤاد شهاب .

٣ ـ الرائد ادغار معلوف لاشتراكه في اجتماعات تحضيرية لانتخابات الرئاسة في منزل الرئيس شهاب .

٤ ـ الرائد عباس حمدان لاشتراكه في اجتماعات تحضيرية لانتخابات الرئاسة في منزل الرئيس شهاب .

٤ ـ العقيد احمد الحاج لتدخله في الشؤون السياسية واشتراكه في اجتماعات تحضيرية لانتخابات الرئاسة الاولى .

٦ ـ الرائد ميشال خوري للسبب نفسه .

٧ ـ النقيب جان ناصيف لاشتراكه في الاجتماعات التي كانت تعقد في منزل الرئيس شهاب ، ولانه حامت حوله الشبهة بالاشتراك مع غيره منهم المقدم غابي لحود بقبض مبلغ اربعمائة الف ليرة لبنانية من عملية تلزيم ترميم مجلس النواب .

وهناك تهم اخرى موجهة الى الضباط المذكورين ترتبت عليهم المسؤوليات من جرائها وقد وردت كلها في خلاصة التحقيق الا اننا لم نورد منها هنا سوى ما يتعلق بالاجتماعات التي كانت تعقد في منزل الرئيس السابق فؤاد شهاب وقضية مبلغ المليون ليرة .



المحاكمة الاولى

انعقدت المحكمة العسكرية في التاسعة والربع من قبل ظهر الاثنين برئاسة العقيد جورج غريب للنظر في قضية ضباط المكتب الثاني السابق . ونودي على المدعى عليهم فحضروا جميعهم باستثناء الذين تغيبوا عن الجلسة السابقة . وقد ادخلوا قفص الاتهام .

وتأخر احضار الرائد سليم نصرة من سجن الرمل ، فطلب المدعي العام الشيخ اسعد جرمانوس محاكمته غيابيا بصورة شكلية ريثما يحضر ، فوافقت المحكمة على طلبه .

وتكلم المحامي باسم الجسر فقال ان المادة ٤٢٠ من قانون العقوبات حظرت نشر التحقيقات العدلية في الصحف قبل اجراء المحاكمة لكن اكثر من صحيفة نشرت نصوص التحقيقات او اجتزات بعضها ، وطلب من النيابة العامة ملاحقة هذه الصحف .

فرد المدعي العام ان وسائل التحقيق وضعت في تصرف المتهمين ووكلاء الدفاع منذ اكثر من شهر ، ولا يجوز نشر اية وثيقة من التحقيق الجنائي قبل المحاكمة وتلاوة القرار الظني وقد اتخذت الاجراءات القانونية للمعاقبة على هذا الجرم في حال حصوله وملاحقة المدعى عليهم امام المحاكم المختصة .

وذكر الرئيس وكلاء الدفاع بنص المادة ٢٢٠ من اصول المحاكمات الجزائية والمدعى عليهم بالمادة ٢٢٩ . ثم تلا الكاتب القرار الظني .

وطلب المدعي العام انفاذ قرار مذكرات القبض الصادرة على المتهمين فقررت المحكمة ذلك .

اعتراض على تهمة

وقال الشيخ بهيج تقي الدين بوكالته عن المدعى عليه المعاون ابراهيم منذر انه اسندت اليه تهمة التعدي على الحقوق المدنية والتدخل في الانتخابات النيابية وحجز حرية اشخاص وهذه التهم تنطوي عليها ورقة الطلب التي قدمتها النيابة العامة وورد ذلك في الصفحة الثانية . ولكن ورد في الصفحة الثامنة ما ياتي : تبين ان الاعمال التي قام بها المعاون منذر ورفاقه المعاون اول جوزف ابي شاهين والرقيب فيليب كنعان والرقيب سمير شهاب هي انهم في اثناء توليهم اعمالهم تدخلوا في الانتخابات النيابية وقبضوا على اشخاص وحجزوا حريتهم كما اقدموا على تبديد بعض الاموال العائدة للجيش .

يتبين من هذه الفقرة نفسها ان ما نسب الى الموكل منذر هو جريمة تبديد الاموال ، لكن هذا القرار ذكر بصراحة انه ليس في هذ الجرائم التي اقترفها الموكل جريمة تبديد اموال . وترى مع الاسف هذا القرار نفسه يتهم المعاون ابراهيم منذر بجريمة تبديد الاموال . والمؤسف ان يكون هذا الاتهام ورد بخط اليد بعد صدور القرار الظني وفي نهايته .

وجاءت هذه التهمة مناقضة للتهمة الرئيسية التي لوحق من اجلها. فارجو جلب قاضي التحقيق لاستيضاحه هذه النقطة ، او ان تعتبر المحكمة ان الموكل غير ملاحق بتهمة تبديد الاموال لان القرار الظني نفسه لا يتهم الموكل بهذا الجرم .

المدعي العام ــ القرار الظني صدر عن المحقق ولم تضف اليه اية عبارة ومن حق المحقق العسكري ان يدون بخط يده ما يشاء ، ومن مجريات التحقيق يتضح انه لا يوجد اي تناقض في القرار . ان الالة الكاتبة التي ضرب عليها القرار لا تفكر لذلك جرى تصحيحه . وان المحكمة واضعة يدها على الدعوى والافعال وستدين بالمقتضى القانوني . لذلك اطلب رد طلب الشيخ بهيج .

تقي الدين : ان هذا التفسير الفني يصطدم بالحقيقة ، وهي وجود تناقض في توجيه الاتهام ضد الموكل . وجاء في الفقرة ان ابراهيم منذر

اقدم على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية وحجز اشخاصا وخالف التعليمات العسكرية .

ثم عاد القرار الظني في نهايته واتهم المعاون منذر بجناية تبديد الاموال ولا يحق للنيابة العامة خلق جريمة جديدة ليلاحق بها الموكل وقد منعت المحاكمة عنه .

المدعي العام : ورد الاتهام في الصفحة الثامنة من القرار الظني الذي اصبح وثيقة يعول عليها . واطلب النسخة الاصلية التي كتبت بخط يد قاضي التحقيق .

تقي الدين ـ حط نفسك مكاننا تعمل اكثر من ذلك .

الرئيس ـ اخذنا علما بذلك .

المدعي العام ـ ورد في الصفحة ٦٣ من القرار الظني ان المعاون منذر متهم بتديد الاموال .

تقي الدين ـ ان الاتهام الجديد كتب فيما بعد بخط اليد بعد طبع القرار .

وطلب المحامي فؤاد مشعلاني من المحكمة ان تعتبر مذكرات القاء القبض سارية المفعول فقط في اثناء سير المحاكمات استنادا الى المادتين ١١٨ و ١٢٩ من اصول المحاكمات الجزائية وللمتهم او الظنين ان يطلب تخليته سندا الى المادة ١١٨ التي يجب ان يفسر نصها لمصلحة المتهم .

المدعي العام ـ يمكن من يشاء ان يقدم طلبا لتخليته الا اننا اليوم في معرض محاكمة متهمين بجنايات .

وقال المحامي جان باز انه في ما يتعلق بالمعاون ابراهيم منذر اضيفت اليه تهمة التبديد بمعزل عما ورد اولا في القرار الظني ، وان الحق العام لم تحركه النيابة العامة بتهمة التبديد ، فلا يحق للمحقق ان يدعي على المعاون بهذا الجرم .

المدعي العام ـ ان الادعاء ورد في حق المتهم . وبعد هذه المناقشة اوضح اننا نريد محاكمة عادلة مجردة عن كل شيء ، لذلك يجب ان يسود الهدوء جو العدالة . ونحن نرحب بكل وسائل الدفاع على الا يتكلم الوكلاء

الا في مضمون القرار الظني . واني اؤمن بان كل انسان بريء حتى تثبت اداتته . واني مع وكلاء الدفاع سنقارع الحجة بالحجة توصلا الى اظهار الحقيقة .

جان باز ـ كان من واجب قاضي التحقيق في حال ظهور تهمة تبديد الاموال ضد المعاون ابراهيم منذر ان يبلغ المدعي العام ويرسل الملف للادعاء عليه بهذا الجرم . لذلك نعتبر ان المحكمة العسكرية واضعة يدها على جرم التبديد ضد ابراهيم منذر خلافا للقانون .

وهنا قامت جلبة في صفوف المحامين .

الرئيس ـ تأمل المحكمة في المحافظة على حسن السلوك حرصا على سير المحاكمة .

المحامي اميل نجم ـ نرجو تأمين المكان اللازم للمحامين لنتمكن من تأمين الدفاع عن المتهمين او بأن تؤمن المحكمة غرفة اخرى اكبر .

استجواب حروق

وبدأت المحكمة باستجواب النقيب المتقاعد جورج حروق .

الرئيس ـ نسبت اليك تهمة حجز حرية اشخاص من دون وجه حق وحرق مستندات ومخالفة الاوامر العسكرية فماذا تقول ؟

حروق ـ انكر التهمة كليا . وبعد اطلاعي على ملف الدعوى لم اجد ان احدا ادعى علي بجرم حجز حرية اشخاص .

الرئيس ـ وبالنسبة الى حرق مستندات ماذا تقول ؟

المتهم ـ في ايلول عام ١٩٧٠ عينت مكان الرائد ادغار معلوف في دائرة حفظ المستندات في الشعبة الثانية . وفي اواخر ايلول او اول تشرين الاول استدعاني العماد نجيم الى مكتبه وسألني اين صرت في تسلم وظيفتي ، فقلت له بدأت بتسلم الملفات من الرائد معلوف ، فطلب مني ملفه الخاص ، فعدت الى مكتب رئاسة الفرع العسكري ولم اجلب الملف الى قائد الجيش بعدما اطلعت عليه .

وفي اليوم التالي كرر علي العماد بالحاح جلب الملف ، فحضرت الى القيادة واخذت الملف وسلمته اياه وكان في غرفته . ولما تصفحه احمر وجهه وثار وقذف بالملف وقال ان ما يوجد في الملف يجب الا يبقى لانه لا يجوز حفظ هذه الاشياء في الملفات . وقال ان مهمة الجيش قد اوضحتها لضباط المناطق والوحدات واصدرت مذكرتين عن مهمة الشعبة الثانية التي بدات تنحصر بالمعنويات ، وعليك ان تنزع هذه الاوراق من ملفات الضباط وان تتلف كل شيء لا يتعلق بالعمل العسكري . فطلبت تحديد الاعمال المنوطة بنا فقال : التجسس والاحزاب العقائدية والمخابرات . وخرجت ومررت على مكتب المقدم غبريال لحود واطلعته على ما دار بيني وبين العماد نجيم ، وعدت الى مكتبي واتصل بي المقدم لحود هاتفيا وطلب مني ان انفذ اوامر العماد نجيم . وكانت الملفات في غرفة اخرى بتسلم المعاون سليم الحداد ، فاخذت اتصفح هذه الملفات وانزع منها الاوراق التي طلب مني العماد نزعها . وارجو الا احرج في قول اشياء اخرى والادلاء بمعلومات عما كانت تحويه تلك الملفات .. اني احتفظ بها لنفسي .

المدعي العام ـ ان المدعى عليه دون كل شيء في سجل خاص .

حروق ـ لا اريد ان اقول شيئا . واقدمت على نزع هذه الاوراق من ملفات الضباط واستمرت هذه العملية ما يراوح ٣٠ او ٤٠ يوما وانا كنت اقوم باتلاف هذه الاوراق ولكن دونت بعض الاشياء من مضمونها . وكم كانت دهشتي وانا اطالع هذه الملفات خصوصا ملفات الاطباء التي كانت فارغة . وملفات الضباط العاملين في القيادة .

ووصلت الى ملف الضابط ريمون زعتر

وكان العماد نجيم طلب ان يقسم عمل الشعبة الثانية شقين عسكري وفرع مدني .

عجل واتلف

وكان عين لنا موعدا لاتسلم الفرع واشرف على الاعمال التي تقوم بها بقية الفروع العسكرية وحضر المقدم لحود ذات مرة وسألني اين اصبحت في عملية اتلاف الاوراق من الملفات ، فقلت له اصبحت في ملف المقدم زعتر ،

فقال لي لحود « عجل واتلف » . واخذت اقوم باتلاف هذه المستندات في غرفة المعاون سليم حداد واحيانا في غرفتي وعلى مرأى من الجميع لاني كنت انفذ تعليمات صدرت الي من رؤسائي . والاتلاف هذا لم يجر كليا . واعطيت وثيقتين تاريخيتين احداهما برقية ارسلها العقيد صوايا من القاهرة عن العماد اميل بستاني وهي مكتوبة باليد في حق احد كبار الضباط وقد سلمتها باليد الى العماد نجيم .

واتلاف المستندات اقتصر فقط على ملفات الضباط . ولم اتلف اي شيء اخر .

الرئيس ـ باعتبارك عسكريا لا تعتقد انه كان عليك ان تنفذ اتلاف المستندات بامر خطي ؟

المتهم ـ المفروض في العسكري ان ينفذ الاوامر وانا نفذت بعدما وردت الاوامر من العماد نجيم والامر الخطي لم يكن واردا ، وانا اعتبرت الامر باتلاف المستندات شرعيا لانه صادر عن الجنرال الذي هو راس الهرم وانا ضابط بسيط .

ماذا تحوي الملفات ؟

المحامي باز ـ هل ان المستندات التي اتلفها جرى تحقيق في صحتها او عدم صحتها واذ ثبت عدم صحتها فهل لوحق الضابط المسؤول عن الاخباريات ؟

حروق ـ لم يجر تحقيق في ذلك .

باز ـ اطلب من المحكمة ان تفسح في المجال للنقيب حروق لكي يكشف لنا عن المستندات التي احرقت واتلفت ونوعيتها .

المدعي العام ـ اطلب رد الطلب وهذه القضايا يجب ان تبقى ضمن جدران هذه المحكمة .

المحامي ادمون رزق ـ بالنسبة الى شمول هذه القضية لا يمكن ان

يكون هناك من يمثل ولا يذكر وان نحمي الاخرين . واطلب ان يعطي المتهم بعض الادلة من دون ذكر الاسماء .

باز ــ ما هي هذه الاشياء نريد ان نسمعها ؟

حروق ــ اولا هناك الكثير من الملفات ونسخ تتعلق بمعلومات عن الضباط في الخارج وخبر عن ضابط له علاقة غرامية بجارته .

الرئيس ــ يكفي .

المدعي العام ــ هذه الاخبار تافهة .

باز ــ ان قاضي التحقيق ابى ان يدون ما اورده النقيب حروق من معلومات خاصة في هذه القضية حرصا على الاداب .

حروق ــ ضابط يتعاطى الميسر وفي اثناء مقامرته يوقع شيكا من دون رصيد الخ ...

ضابط تأهل من زوجته ليس حبا بها بل بدراهمها وبعد سنة اصبح على خلاف معها وهجرها .

● هناك اصول لاتلاف هذه المستندات ، فهل تقيدت بهذه الاصول؟

ــ لا ما دامت الاوامر صدرت الي من اعلى سلطة فما علي الا ان انفذ من دون امر خطي .

● توجد مستندات اتلفت وانت كلفت اتلاف مستندات اخرى . فهل اتلفت غير الذي طلب منك ؟

ــ اتلفت كل ما طلب مني ، ولم يكن من ملفات خاصة للضباط في الشعبة الثانية الا عندما حضر المقدم لحود الى الشعبة الثانية وارتأى انشاء ملفات خاصة بالضباط .

الرئيس ــ ماذا تقول عن مخالفة الاوامر العسكرية وتعليماتها ؟

المحامي رياض الحسيني ــ التهمة جنحة مر عليها الزمن كما كان الامر بالنسبة الى الرائد عباس حمدان فأرجو عدم طرح هذا السؤال ..

المدعي العام ـ اسنــــدت الى النقيب حـروق مخالفـة التعليمـات العسكرية لجهة اتلاف الاوراق والمستندات في اواخر ١٩٧٠ . فهذه لم يمر عليها الزمن .

الرئيس ـ تقرر المحكمة ضم هذه النقطـــة القانونيـة الى اساس الدعوى .

حروق ـ انا لم اخالف التعليمات العسكرية طوال وجودي في الجيش



افـــادة الرائد معلوف

وابلغ الرئيس الرائد ادغار معلوف ان التهم المسوقة ضده هي اتلاف مستندات وتبديد اموال الجيش .

معلوف ــ انكر تهمة تبديد اموال الجيش .

الرئيس ــ ما هي اذن قصة السيارة التي بعتها واحتفظت بثمنها ؟

معلوف ــ في العام ١٩٦٣ اشترت الشعبة الثانية سيارة وسجلتهـــا باسمي لاني لم اكن املك سيارة وهذا امر غير معقول لضابط مثلي يعمل في حقل المخابرات واتعامل مع مخبرين في مختلف المناطق في لبنان وعلي ان اقابلهم . وتوفيرا لنفقات الانتقال تم شراء السيارة .

الرئيس ــ من ارتأى شراء هذه السيارة ؟

معلوف ــ المقدم غابي لحود معاون رئيس الشعبة الثانية انـــذاك بعد اتفاقه مع العميد انطون سعد ، ثم بيعت السيارة في عام ١٩٧٠ .

الرئيس ــ من باعها ؟

معلوف ــ جاء امر شفهي من المقدم غابي لحود ببيع السيارة ، باعتبار ان عمرها اصبح عشر سنين .

الرئيس ــ بكم بعت السيارة ؟

معلوف ــ بخمسمئة ليرة لبنانية دفع من اصلها ١٩٧ لـــيرة وعشرة قروش ميكانيك في دائرة الآليات اما مبلغ الثلاثمئة ليرة تقريبا فأشار علي المقدم لحود بابقائه لي قائلا : « بدل نفقات اخرى » .

تقي الدين ـ هل بدد غير ٢٠٠ ليرة لبنانية ؟

معلوف ـ لا . وباع السيارة ريشار الحاج وانا لم ابعها مباشرة بل بواسطته باعتبار انها مسجلة باسمي .

الرئيس ـ هل كنت رئيس الفرع العسكري في الشعبة الثانية عام ١٩٦٢ ثم نقلت الى صيدا ، وهل جرى خلال وجودك اتلاف ملفات او مستندات ؟

معلوف ـ لا لم يتلف اي مستند وانا تسلمت وظيفتي من العقيد نخول الذي اطلعني على مكان وجود الملفات . ونحن مع الوقت وبعد دورات في الخارج قمنا بتنظيم دائرة الشعبة الثانية والمخابرات . وفي ١٦-١١-١٩٦٢ نقلت الى صيدا ولم اقم باتلاف اي ملف .

الرئيس ـ ولكن بعد نقلك الى صيدا شوهدت انت في جناح المكتب الثاني . شاهدك عدد من الرتباء وسمعوك تعطي الاوامر باتلاف كل شيء من الملفات .

معلوف ـ غير صحيح هذا القول ، فلم اعط الامر بذلك لانه خلال سفر النقيب حروق تسلم النقيب ابي عبد الله مكانه .

الرئيس ـ انت لما تركت الشعبة الثانية ونقلت الى صيدا ورد في افادات بعض الشهود انك قمت بنقل الملفات والمستندات والمحفوظات في سيارتك من القيادة الى محلة الجمهور بقصد اتلافها . وثمة من سمعك تعطي الاوامر باتلافها وحرقها . فماذا تقول ؟

معلوف ـ لا صحة لذلك . هناك خلاف سابق بين رئيس ومرؤوس .

س ـ هل توجد اوراق او ملفات تتلف سنويا ؟

ـ نعم .

س ـ الاوراق التي تلفت هل مر عليها اكثر من سنة ؟

ـ نعم .

س ـ الملفات هل كلف تنظيمها مالا ؟

ـ لا .

س – من كان يطلع على الاخباريات الواردة او الموجودة ؟

– بعض الاخبار تصل الى رئيس الامن العسكري واحيانا يجري اتلافها فورا لعدم جديتها واخرى تصل الى رئيس الشعبة الذي يقرر درسها والتحقق من صحتها وترفع الى رئيس الاركان وقائد الجيش . وبعض الاخباريات كانت تحفظ في الشعبة الاولى .

المدعي العام – هل تعاطى المتهم في ملفات مدنية ؟

معلوف – لا .

الرئيس – ماذا تقول عن مخالفة التعليمات العسكرية وعقد اجتماعات سياسية في منزل رجل سياسي من اجل العمل لانتخاب رئيس الجمهورية ؟

معلوف – في العام ١٩٦٧ ذهبت في دورة دراسية تدريبية الى اوروبا ولما عدت زرت الرئيس فؤاد شهاب في منزله وكان ذلك في العام ١٩٧٠ وقدمت اليه هدية هي نسخة عن اطروحتي عن قناة السويس ولم يجر اي بحث في امور سياسية . ولم اتدخل في انتخابات رئاسة الجمهورية من قريب او بعيد .

وسأل المحامي شحاده معلوف النقيب جورج حروق هل شاهد الرائد معلوف في دائرة الشعبة الثانية يعطي الاوامر باتلاف الاوراق والمستندات او اي شيء اخر ؟

حروق – نعم شاهدته وكان يتردد احيانا على الشعبة لكنه لم يعط اي امر باتلاف مستندات .

وهنا كانت الساعة بلغت الحادية عشرة الا خمس دقائق فرفعت الجلسة للاستراحة .

ثم استؤنفت المحاكمة في الحادية عشرة والنصف واعلن الرئيس العقيد غريب ان الرائد سليم نصرة احضر من سجن الرمل ورفعت عنه المحاكمة الغيابية .

المقدم احمد حمدان

وقال المقدم احمد حمدان ردا على تهمة حجز حرية اشخاص : انـا لم احجز حرية اي شخص واذا كان يوجد شخص يقول اني حجزت حريتـه فليقل امام هذه المحكمة واتحمل مسؤولية ذلك .

س ـ ماذا تعرف عن توقيف رئيس محكمة الاستئناف في جبل لبنان السيد فرح حداد في جديتا ابان الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ ؟

ـ ثمة لوائح سلمت الينا بأن فرح حداد رجل مشاغب وطلب منـا توقيفه . والرئيس فرح حداد لم يوقف بعدما عرفنـا صفته وبامكان المحكمة سؤاله عن صحة ما اقول .

س ـ هل اعطيت اوامر لاشخاص بتوقيف الدكتور فؤاد الشويري ؟

ـ لا ، انا اعطيت لوائح باسماء اشخاص ولم يذكر اسم الدكتور فؤاد بل فؤاد الشويري بحجة انه يشتري الاصوات .

وصدرت الينا الاوامر بالقبض عليه من دون ان نعرف صفتـه وانا تسلمت اللوائح من الشعبة الثانية . وكان المطلوب توقيفهم بموجب هـذه اللوائح بجرم مشاغبة واخلال بالامن وشراء الضمائر في الانتخابات . وانـا لم اقبض على اي شخص لان لوائح الاسماء اعطيت للمسؤولين عـن الحواجز وانا لم ابرح مكتبي طوال فترة الانتخابات . والضابط المسؤول عن عمليات التوقيف هو الذي اوقف الاشخاص .

س ـ انت ضابط الارتباط واعطيت الاوامر بالقبض على اشخاص . فكيف تفسر هذا التناقض ؟

ـ انا تلقيت اللوائح واحلتها الى الضابط الذي تولى تنفيذ التوقيف .

المدعي العام ـ انت ضابط ارتباط ، فهل اتصلت بالمدعي العام عند توقيف الاشخاص ؟

المقدم ـ لا ، انا لم تكن وظيفتي الاتصال بالنيابة العامة .

س ـ هل كان وحده يدير عمليات الامن في شتوره ؟

ـ لا ، في كل منطقة يوجد ضابط ارتباط وكان العقيد احمد زكا هو رئيس ضباط الارتباط .

س ـ هل كنت انذاك تتلقى اوامر بتوقيف اشخاص ؟

ـ نعم ، تلقيت جملة اوامر هاتفية وكنت احيل الطلب على رئيس القوة المنوط به تنفيذ الاوامر . وهذه الاوامر كنت اتلقاها من المقدم سامي الشيخة مباشرة ، وانا بقيت في مكتبي ولم اوقف اي شخص او احجز حريته .

س ـ الافادة التي ادليت بها الان مخالفة للافادة التي ادليت بها امام المحقق العسكري .

ـ لا يوجد اي تناقض واؤيدها . وقد يجوز اوقفنا ، اي المسؤول عن تنفيذ الاوامر الصادرة ، ولم اقصد اني انا اوقفت .

وبعد توقيف الدكتور الشويري سألني الدكتور لماذا اوقف ، فقلت له لا اعرف هذه الاوامر اعطيت لنا .

وانا لم اكن في الحاضر ولا في المستقبل من ضباط المكتب الثاني فارجو من الصحافة ان توضح ذلك .

المدعي العام ـ المستقبل لله .



الرائد ميشال خوري

وانتقلت المحكمة الى سماع افادة الرائد ميشال خوري .

الرئيس ـ التهمة الموجهة هي حجز حرية اشخاص وتوزيع لوائح باسماء اشخاص لتوقيفهم بصورة اعتباطية . فماذا تقول ؟

ـ لا صحة لهذا القول وادعو من يدعي اني قبضت عليه او حجزت حريته الى هذه المحكمة وانا ما عندي خبر باللوائح التي كتبت . وانا لم انظم اي لوائح .

الرئيس ـ كان الخبير في الخطوط قدم تقريره بعد مقارنته خطوط هذه اللوائح بخطك وافاد ان بعض اللوائح كتبت بخطك .

ـ لا اذكر اني كتبت لوائح لتوقيف اشخاص بصورة اعتباطية .

الرئيس ـ احد الشهود ذكر انه في العام ١٩٦٨ حجزت حريته في قرطبا لانه رفض تنفيذ اوامرك .

ـ انا في العام ١٩٦٨ كنت في كسروان .

الرئيس ـ اجتمعت في منزل شخصية كبيرة للتدخل في انتخابات رئاسة الجمهورية . فماذا تقول ؟

الرائد خوري ـ لا صحة لهذا القول . واود القول انه خلال وجودي في العام ١٩٦٨ في كسروان لم يحصل في الانتخابات ما عكر صفو الامن ولم يجر توقيف اي شخص او حجز حريته . وانا كنت مساعدا للعقيد سيمون سعد في كسروان .

س ـ هل كنت تتلقى الاوامر من الشعبة الثانية مباشرة ؟

ج ـ لا ابدا .

س ـ بعض الشهود ذكر انك كنت تصدر الاوامر بتوقيف بعض

الاشخاص بصورة اعتباطية ؟

ج ـ لم اصدر اي امر . ولم يوقف اي شخص انذاك في الانتخابات النيابية في كسروان .

المدعي العام ـ ثبت انه لم يوقف اي شخص في كسروان .

النقيب نعيم فرح

الرئيس ـ نسب اليك حجز حرية اشخاص اعتباطا والتماس منفعة ورشوة شخصية فماذا تقول ؟

فرح ـ لم احجز اي شخص ولم يدع علي اي شخص باني حجزت حريته .

س ـ التحقيق اثبت ذلك ؟

ج ـ في التحقيقات الثلاثة التي اجريت معي لدى المقدم حداد والمحقق لم يثبت اني حجزت حرية اي شخص . وانا لم اهدد اي مرؤوس بالطرد من الجيش اذا لم ينفذ اوامري .

س ـ فرضت على رؤساء بعض البلديات دفع الاموال . وقبضت الف ليرة من حسيب غصن .

ج ـ قبضت بعض الاموال لاقامة معالم الزينة لرئيس الجمهورية خلال زيارته للبقاع ، وانا لم اجبر اي رئيس بلدية على دفع المال . والمحافظ هو الوصي على البلدية وجرت العادة ان تساهم البلديات في دفع نفقات الزينات .

س ـ هل كنت تجلس على كرسي المحافظ في البقاع احيانا ؟

ج ـ لا صحة لذلك ، انا تربيتي العسكرية لا تسمح لي بذلك ولو صحت رواية جلوسي على كرسي المحافظ فما هي هذه الجريمة ، وما هو وجه الغرابة ؟

المدعي العام ـ هل سمحت لك القيادة المختصة بالاشتراك في احتفالات

ومناسبات جرت في البقاع ؟

ـ نعم حضرت احتفالات يحضرها عادة قضاة وقائد المنطقة وكبار الرسميين وحضرت بناء على طلب غير خطي من القيادة .

س ـ ما هي علاقتك بالرقيب اول حسيب غصن ؟

ج ـ انا لم اقابل الرقيب حسيب غصن في اثناء التحقيق لدى المحقق العسكري . وان الرقيب عاد فتراجع عن افادته . واتى الرقيب بعد انتخابات ١٩٦٨ واعطى افادة ان حبيب الدبس شقيق النائب مخايل الدبس ابلغه انه اعطاه الف ليرة كما اعطاني ظرفا اخر لي . وعند التحقيق نفى الرقيب لدى قيادة الجيش هذه الاقوال . لكنه عاد المحقق وذكر هذه الرواية .

س ـ هل امرت بتوقيف القاضي فرح حداد ؟

ج ـ لا لم امر لا خطيا ولا شفهيا .

وسئل المقدم احمد حمدان : من اعطاك الامر بتوقيف القاضي فرح حداد ؟

حمدان ـ وردت معلومات بان شخصا يدعى فرح حداد في جديتا يقف قرب الكنيسة ويشتري الاصوات لمصلحة لائحة وهو مشاغب ، فلم يجر توقيف فرح حداد الذي لم نعرف وظيفته والرائد الشيخه هو الذي اعطاني الامر بتوقيف القاضي ، وكذلك النقيب نعيم فرح وذلك بالهاتف .

المحامي رزق ـ نطلب ان يروي المقدم حمدان تفاصيل تلقيه الامر بتوقيف القاضي فرح حدد ؟

حمدان ـ ورد اسم القاضي فرح حداد بانه مشاغب وقاطع طريق ويشتري الاصوات ، وتلقيت المخابرة من الرائد الشيخه ثم اكمل الحديث معي النقيب نعيم فرح ووصف لي فرح حداد بانه خطر . وبعدما علمت انه قاض وغير مشاغب ولا قاطع طريق لم اوقفه ولائحة الاشخاص الذين تقرر توقيفهم تسلمناها يوم السبت واعطيناها الى المسؤول عن التنفيذ . وكانت مهمتي ضابط ارتباط فقط .

رزق ـ من كان قائد المنطقة واعطى الاوامر بالتوقيف ؟

الرئيس ـ طرح السؤال ورد عليه .

رزق ـ نطلب من المحكمة رحابة الصدر لاننا نتوخى الحقيقة ، فاما ان يفسح لنا في المجال لطرح السؤال الذي نريد او ننسحب واصدروا الاحكام .

المستشار ابرهيم شقير ـ السؤال طرح ولم تكن في قاعة المحكمة .

المدعي العام ـ للدفاع حقوق حددها القانون ويجب الا يتجاوزها . . .

كانوا يسيطرون

وهل يجوز ان يعطي نقيب الاوامر لمقدم ؟

المقدم حمدان ـ نعم ، ان ضباط المكتب الثاني كانوا يسيطرون على الحكم ويعملون كل ما يريدون وكيف اقدر ان ارفض تنفيذ اوامر النقيب نعيم فرح انذاك ؟

س ـ ماذا يقول عن توقيف المحامي روبير غانم ؟

نعيم فرح ـ سمعت بتوقيف المحامي غانم وانا لم اوقفه والحقيقة انه اوقف بعدما اختلف مع رجال الدرك في صغبين ومنهم الدركي شفيق القاضي وقد جرت مكالمة هاتفية مع العميد الركن منير حمدان قائد المنطقة وجلب السيد روبير غانم الى جب جنين واجريت في حقه المعاملاتالقانونية واوقف كما علمت بامر من قائد الجيش العماد اميل بستاني ولم تكن لي اية علاقة بامر توقيفه .

س ـ لماذا اوقفت ابرهيم خميس ؟

ج ـ اوقف في ابلح ثم اتى ابنه علي خميس وذكر بعد شهرين انه اوقف لكنه لم يوقف واتحداه .

س ـ هل اعطيت الرقيب مخايل كيوان امرا بتوقيف ابرهيم خميس وهددته بالطرد من وظيفته ؟

ج ـ لا صحة لذلك .

س ـ هل اعطيت مبلغا من المال لبعض الرتباء للتدخل مع اهلهم ومعاونيهم بقصد التصويت مع لائحة معينة ؟

ج ـ لا صحة لاقوالهم ، والاوامر لا تصدر الا عن قائد المنطقة او قائد الجيش ولا يحق لي اصدار اوامر . ولكن كنا في الشعبة الثانيـة نصرف نفقات انتقالهم ليس الا .

س ـ هل تسلمت ٢٠ مسدسا ؟

ج ـ لا انكر تهمة تسلم ٢٠ مسدسا .

الرائد سليم نصرة

وقال الرائد المتقاعد سليم نصرة ان وظيفته كانت رئيس مكتب الموازنة في الجيش .

الرئيس ـ كيف كانت تدخل الاموال والهدايا التي تهب الى الجيش ؟ وكيف كانت تنفق ؟

ج ـ تدخل عن طريق الغرفة العسكرية التي تحولها الى الخزينة في الجيش وتدون في خزينة الجيش ويدون المبلغ في سجل مكتب الموازنة .

س ـ كيف كانت تصرف هذه الاموال ؟

ج ـ كانت تصدر اوامر من القائد الاعلى تصل الى الخزينة ويصرف المبلغ .

س ـ في ٤ـ١١ـ١٩٦٧ سجل امر شفهي من العماد قائد الجيش بصرف عشرة الاف ليرة للمكتب الثاني .

ج ـ انا لم اكن اتلقى اية اوامر شفهية .

العبـرة في الدفـع

س ــ كان من واجبك ان تتلقى الامر الخطي . فمن كان ينظم حوالات الصـرف ؟

ج ــ لما كان رئيسي يوقعها كانت تدفع وانا لم ادون مرة واحدة اي امر بدفع المال بشكل شفهي ، وانا غير مسؤول عن تبديد الاموال .

المدعي العام ــ لماذا دائما الحق على الصغار ؟

المحامي رزق ــ لا ، والحق ايضا على الكبار الذين كانوا يعطـون الاوامر بالدفـع .

الرئيس ــ لماذا كنت تقبل بدفع المال من دون امر خطي ؟

نصرة ــ كنت اتلقى من المدير العام للادارة امرا بالدفع وليس العبرة ان يكون الدفع بأمر خطي او بامر شفهي بل هي في الدفع . والامر الشفهي الذي كنت اتلقاه كان من قائد الجيش الذي تخوله سلطته اعطاء امر شفهي.

المدعي العام ــ ما انفق بموجب اوامر شفهية بلغ مليونا و ٢٠٠ الف ليرة لبنانية في كل عام ، فكيف يجوز انفاق هذه المبالغ بهذه الصورة ؟

س ــ اذا طلب منك رئيس المكتب الثاني صرف مبلغ فهل تصرفه ؟

نصرة ــ لا .

س ــ رئيس الغرفة العسكرية حول اليك امرا بصرف ثلاثمئة الف ليرة ، فهل هذا الامر تعتبره قانونيا ؟

ج ــ المدير العام للادارة وافق على الدفع سواء كـان الامر خطيا ام شفهيا ، وخزينة الجيش لا تدفع اي درهم الا بامر صادر عن المدير العام للادارة وبتاشيرة منه وبتوقيعه .

س ـ موازنة المكتب الثاني كانت سرية ولكن احيانا كانت تطلب اضافة الى موازنة المكتب ، فكيف يحصل ذلك ولماذا ؟

ج ـ لا علاقة لي بالزيادة . بل ما كنت اقوم بـه بعد الزيادة التي يقرها مجلس النواب تنظيم طرق صرفها حسب التعليمات التي تصدر الي.

س ـ الهدايا التي وهبت الى الجيش كيف كانت تدخل وكيف كانت تصـرف ؟

ج ـ اعتمادات الموازنة تصرف بموجب عقود وتصرف من مصرف لبنان . اما الاموال الخاصة فتسجل في الجيش وتدفع من صندوق الجيش ومراقبة انفاقها تتم بواسطة المدير العام للادارة .

المدعي العام ـ كيف تقبل االاموال التي ترد هبات من دون مراسيم او قوانـين ؟

ج ـ ليس ذلك من صلاحيتي .

باز ـ ارجو من المحكمة ان تعين خبيرا في الحسابات ليضع تقريرا ويرفعه الى المحكمة لانه لم يكن مع الرائد نصرة المال بـل الاوراق ... اوراق الصرف .

وقررت المحكمة ضم طلب المحامي باز الى اساس الدعوى .

س ـ اموال التبرعات هل كانت مودعة مصرف لبنان ام مصرفا اخر ؟

ج ـ اموال الجيش في مصرف لبنـان واموال الهدايـا في مصارف خاصـة .

س ـ هل انت مؤتمن على مال ام ان وظيفتك كانت حسابية فقط ؟

ج ـ حسابية فقط .

المدعي العام ـ الم يؤد عمله الحسابي الى دفع اموال ؟

ج ـ لا .

المعاون اول ابرهيم منذر

الرئيس ـ وجهت اليك تهمة حجز حرية سعيد سالم واخرين فماذا تقـول ؟

ج ـ كل ما اعرف عن سعيد سالم انه كان في الشرطة العسكريـة وسائقا للعقيد شهاب وطلب مني أن يعمل مخبرا فرفضت ولم اعد ارى وجهه . وانا لا اعرف الرقيب سالم ولم اهدده بالقتل وعندما زارنـي قدمت له القهوة وضيعان فنجان القهوة فيه .

س ـ هل كنت تدفع الاموال لاشخاص في الانتخابات النيابية لينتخبوا مرشحين معينين ؟ انك دفعت ٥٠ الف ليرة لمحمود بيضون في الاشرفية .

ج ـ من اين لي اموال لدفعها في الاشرفية وانا تركت مكتب الاشرفية في العام ١٩٦٦ ولم اتدخل في الانتخابات النيابية .

س ـ من اعطى الاوامر بفتح المكتب في الاشرفية ؟

ج ـ فتح في العام ١٩٦٢ بامر من العميد انطوان سعد . واقفل هذا المكتب في شهر اب وايلول ١٩٧٠ بامر من العقيد نخول . والغاية من فتح المكتب كانت المحافظة على لبنان وحمايته من المؤامرات التي تحاك ضده ومكافحة اعمال التجسس . وفي العام ١٩٦٢ قبضت على شبكة التجسس التي يديرها القس جميل فرح ثم شبكة شولا كوهين وغيرها وكنت احول هذه المعلومات كلها الى المقدم سامي الخطيب احيانا بموجب كتابات خطيـة واخرى بشكل شفهي .

س ـ هل حجزت حرية اشخاص في العام ١٩٦٨ ؟

ج ـ لا ، ابدا .

س ـ هل كنت تدفع الاموال للمخبرين الذين يعملون في المكتب الثاني؟

ج ـ احيانا كان المقدم الخطيب تكثر اعماله فيكلفني دفع رواتبهم ويعطيني هو المـال .

س ـ هل كنت تدفع راتبا شهريا الى الياس عواد ؟

ج ـ انا شخصيا لم ادفع لالياس عواد .

س ـ هل تعلم انه كان يقبض من المكتب الثاني ؟

ج ـ لا اعرف ما علاقته باشخاص في المكتب الثاني ... نعم كان لالياس عواد علاقة بالشعبة الثانية وكان يطلب اجازة بنقل سلاح حربي .

وذكر المتهم ان المقدم الياس حداد اجرى تحقيقا معه وساله عن علاقة المقدم غابي لحود بالسيد ادريان جدي فاجابه : لا اعرف . وساله : الم تكن انت تتسلم « المظروف » من جدي وتعطيه للمقدم غابي لحود ؟ فاجبته « ان حذاء غبريال لحود اشرف من راس جدي » . فقال : « انت اذا تعبد حذاء لحود ؟ » فقلت له : « انا لا اعبد من ذكرت » . وكانت النتيجة ان حكمت بعقوبة السجن ٢٠ يوما بجرم كتم معلومات .

باز ـ المحقق العسكري لم يستجوب المتهم بجرم تبديد اموال والنيابة العامة لم تدع عليه .

منذر ـ الان في الشعبة الثانية يوجد رتباء يدفعون الاموال للمخبرين .

س ـ هل كنت تقبض علاوة على راتبك من المتب الثاني ؟

ج ـ نعم ، مئة ليرة بدل نقل وانتقال فقط .



المعاون اول فيليب خـوري

قال : عملت امين صندوق في الشعبة الثانية ، وكانت الاموال تنفق رفق رغبة رئيس الشعبة الذي كانت له حرية انفاق الاموال بعد موافقة قائد الجيش .

س ـ ثمة اموال كانت تصرف في غير موضعها ؟

ـ مثلا ، واخذ يضحك . . .

الرئيس ـ شراء سيارة ودين للسيد دندش دندش ، فهل صدرت اوامر خطية بصرف هذه الاموال ؟

ـ تعليمات رئيس الشعبة كانت تنفذ بعـد موافقة قائـد الجيش وتوقيعه . والسيارة للرائد ادغار معلوف تم شراؤها باعتبارها سيارة مدنية تسهيلا لعملية مطاردة الجواسيس .

س ـ ورد صرف مبلغ ٢٠ الف ليرة من قبل الشعبة الثانية لضباطها فكيف صرف المبلغ ؟

ج ـ يوجد ضباط في الشعبة الثانية كانوا يعيشون في ظروف قاهرة فتقرر صرف المبلغ لهم بعدما عدله قائد الجيش بالنسبة الى كل مبلـغ صرف للضباط ووقعـه .

وطلب مني المقدم لحود بعد صرف المبلغ المذكور اتلاف كل الاوراق المتعلقة بالقضية حرصا على كرامة الضباط . وانا اقبض ما يراوح بـين ٢٥٠ ليرة و ٤٠٠ ليرة علاوة على معاشي بصفتي امينا للصندوق .

س ـ ذكرت في باب الصرفيات ان المبلغ « عيدية » ؟

ج ـ هذا ما طلبه مني المقدم لحود . وكان عندي سجل شهري اسجل فيه كل ما يدخل وكل ما يخرج وهذا السجل يتلف سنويا بعد تدقيق المسؤولين فيه وكانت كل هذه السجلات تتلف سنويا وجرى اتلافها منذ العام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٠ .

باز ـ ما زالوا حتى الان يقومون باتلافها .

المعاون ـ انا عملت بالطريقة نفسها مع السيد سعد ثم المقدم لحود واخيرا عملت ثمانية اشهر مع العقيد جول بستاني .

س ـ ورد في التحقيق ان الشعبة الثانية دفعت ١٢ الف ليرة لبنانية لارملة شاعر الضيعة اميل مبارك ، فلماذا دفع المبلغ ؟

المدعي العام ـ اعطي الامر بالدفع فدفع . وانا اعارض طرح السؤال.

فقررت المحكمة رفض طرح السؤال لكن المحامي باز قال ان الذي اعطى الامر بدفع المبلغ هو مسؤول كبير سابق .

س ـ بصفتك امين الصندوق وجرى شراء السيارة باسم الرائد ادغار معلوف ثم باعها هل دفع لك خمسمئة ليرة ثمنها ؟

ـ لما بيعت السيارة سألت المقدم لحود عن الامر فقال لي : « اترك المبلغ للرائد معلوف لانه شب حليوه وخليه يشبرق شبابه » .

س ـ هل تكرر افادتك امام المحقق الياس عساف ؟

ج ـ لا لاني اخضعت لاكراه معنوي ولم يسمح لي بايضاح ما اريد كشفه بالنسبة الى اعمال الصرفيات في صندوق الجيش .

س ـ هل ارغمك المحقق على اعطاء اية افادة ؟

ج ـ لا .

س ـ كيف كنت تصرف جداول المخبرين في المناطق ؟

ج ـ وفق الجداول الشهرية تحت قسم نفقات دائمة وبعد توقيع رئيس الشعبة وقائد الجيش . وكان يطلب مني الدفع فادفع . وكان هناك

حساب سري بالدفع وكنت اسلم الاموال لفروع المناطق بموجب الجدول الشهري وتوقيع رئيس الشعبة مع النفقات الظرفية التي تضطر احيانا الشعبة الثانية الى دفعها خاصة عند وقوع حوادث شغب او ما يخل بالامن .

س ـ هل حصل ان وجد فرق بين ما سلمه الى النقيب فرح ومجموع حساب الجداول ؟

ج ـ لا ابدا كانت دائما مطابقة ، ولم ادفع اي مبلغ الا بعد موافقة رئيس الشعبة وقائد الجيش .

س ـ كم كانت تبلغ موازنات الشعبة في الاعوام الماضية ؟

المدعي العام ـ هذا خارج عن مضبطة الاتهام لان ما نريد ان نعرفه قيمة الاموال التي دخلت الخزينة ولا يهمنا كيف انفقت .

لكن رئيس المحكمة رفض طرح السؤال باعتبار ان الاموال انفقت بسرية .

باز ـ اجرى الرائد جان خطار تحقيقا حول طريقة انفاق اموال الشعبة الثانية سابقا وجاء يثبت نظافة الصرفيات كثلج صنين . فنسأل المحكمة اين هو تقرير الرائد خطار وتحقيقه ؟

الرئيس ـ المحكمة تقرر جلب الملف .

باز ـ تقرير النقيب حروق لم يضم الى الملف وابعد منه .

المدعي العام ـ اعيد ضم التقرير الى الملف .

باز ـ بعد مراجعتي .

ثم ارجئت الجلسة الى اليوم الثلثاء لسماع افادات شهود الحق العام .

وقدم بعض وكلاء الدفاع طلبات لتخلية الموقوفين لكن المحكمة قررت بت الطلبات اليوم .

الجلسة الثالثة

في الجلسة الثالثة التي حصلت يوم ١٣-٢-١٩٧٢ وافقت المحكمة العسرية على تخلية الضباط الملاحقين من اركان المكتب الثاني السابق بكفالات مالية بعدما اوقفوا على اثر جلسة يوم الاثنين . وكانت المحكمة اكملت استجواب المتهمين واستمعت الى دفعة من شهود الحق العام ، وقد بدأت بعد الجلسة الثالثة تتبلور التهم الموجهة الى الضباط الملاحقين وهي تتعلق باتلاف مستندات وتبديد اموال وحجز حريات ومخالفات تعليمات عسكرية . وكان أبرز ما تميزت به جلسة الثلاثاء افادة رئيس المكتب الثاني الحالي العقيد جول بستاني الذي كشف بعض ملابسات حرق المستندات ومما قاله ان المرحوم العماد نجيم القائد السابق للجيش قد يكون اعطى امرا باتلاف مستندات تتعلق بضباط الجيش وقد لا يكون اعطى اوامر ، وعلى كل حال ، فقد تجاوز المتهمون الاوامر .

واوضح الشاهد ان عملية تصفية المستندات في الشعبة الثانية ما زالت تجري وان علاوات تدفع لموظفي الشعبة الثانية .

تابعت المحكمة العسكرية استجواب ضباط المكتب الثاني السابقين المتهمين باتلاف مستندات وتوقيف اشخاص اعتباطا وحجز حريتهم وتبديد اموال الجيش ومخالفة التعليمات العسكرية ، ثم وافقت على تخليتهم بكفالات مالية ؛ على ان تستمع الى الشهود يوم الخميس .

في مستهل الجلسة قال رئيس المحكمة العقيد جورج غريب : ربما كان الدفاع سيطالب ببت طلبات تخلية الموقوفين ، فالمحكمة ستبتها اليوم.

وقد انطلقنا من مبدأ تعيين جلسات كل يوم اثنين وثلاثاء وخميس وسبت للفصل في هذه الدعوى .

المدعي العام ـ اننا نطالب بعقد جلسات متتالية للاسراع في بت هذه الدعوى .

المعاون جوزف شاهين

وانتقلت المحكمة الى استجواب المعاون جوزف طانيوس شاهين .

الرئيس ـ ان التهمة الموجهة اليك هي حجز حرية اشخاص وتبديد اموال .

ـ في كل حياتي لم احجز حرية احد ولم اتسلم اي اموال لابددها .

س ـ هل كنت تتقاضى علاوة على راتبك ؟

ج ـ نعم ٧٥ ليرة كسائر الرتباء في الشعبة الثانية .

س ـ هل تؤيد افادتك لدى المحقق العسكري ؟

ج ـ نعم .

س ـ كم سنة مضى على خدمتك في الجيش ؟

ج ـ ٣٠ سنة . ولم اخالف في حياتي العسكرية التعليمات المعطاة لي .

س ـ هل تسلمت الاموال من الشعبة لتوزيعها على احد ؟

ج ـ كلا .

الرقيب فيليب كنعان

وقال الرقيب فيليب كنعان : لم احجز حرية احد ولم اكلف حجز حرية احد واذا كان هناك من شخص حجزت حريته فليتقدم بدعوى وانا لم ابدد اموالا او اسلم مالا . وكنت مؤتمنا في الشعبة الثانية على ثلاثة

اشخاص ورقيب ولما ابعدت عنها سلمتهم الى المسؤول الجديد بصحة جيدة .

س ـ هل قمت بحجز اشخاص في الشعبة الثانية ؟

ج ـ انا لم احجز احدا وكل ما قمت به كان يتم بعد مراجعة النيابة العامة .

س ـ كم سنة لك في خدمة الجيش ؟

ج ـ ٢٠ سنة .

س ـ في الفترة الاخيرة ، اي قبل خمس سنوات من انتهاء خدمتك هل خالفت التعليمات العسكرية ؟

ج ـ كلا ، وقد منحت شهادة حسن سلوك لما تركت الجيش .

س ـ ما هي قضية تلف المستندات في الشعبة الثانية ؟

ج ـ ما عندي اي علم . وانا لم اكلف ولم اشترك .

المدعي العام ـ اطلب تسجيل اقواله في المحضر .

المتهم ـ أنا في الفرع الداخلي اعمل ولا علم لي باتلاف مستندات .

المدعي العام ـ يقول المتهم كانت تمر عليه محاضر واردة عن طريق الجهاز المشترك ويعتبرها قانونية .

ج ـ كل النشاطات التي يقوم بها الجهاز المشترك كانت تحصل بموافقة النيابات العامة وكلها تتعلق باستقصاءات عادية ، وكل ما نظم بعد موافقة النيابات العامة المدنية والعسكرية .

وانا لا اذكر ان هذه المستندات والمحاضر ادت الى توقيف اشخاص .

المحامي بهيج تقي الدين ـ قل له مرات سلبية ومرات ايجابية ودعه يقدر .

المدعي العام ـ اذا ورد عليك اخبار عن نشاط شخص فماذا تفعل ؟

تقي الدين ـ اعترض على هذا السؤال .

وطلبت المحكمة من المدعي العام توضيح سؤاله .

المدعي العام ـ انا اسأله استنادا الى هذه المحاضر هل جرى توقيف اشخاص وحجز حريتهم ؟

المتهم ـ انا لم اكلف التحقيق . ولكن في العام ١٩٦٢ كلفت باجراء تحقيقات في محاولة الانقلاب القومي الفاشلة .

الرئيس ـ ماذ اتقول في حادث شتم الرقيب سعيد سالم وتهديده ؟

المتهم ـ لما فصلت الى الجنوب لم اعد اشاهد الرقيب سالم او اعرف عنه شيئا .

المحامي جورج عيد ـ يقول الشاهد سعيد سالم ان المقدم غابي لحود اوقفه ارضاء للسفير المصري . وقال ان الرقيب فيليب كنعان شتمه وهدده بالضرب في اثناء توقيفه وان النقيب كيلاني كان يدير عصابة على راسها الياس عواد وكانوا يهربون التبغ . فماذا يقول في ذلك ؟

ـ لا صحة لهذه الاقوال .

عيد ـ هل يملك المتهم سيارة ومحلا لبيع الدهان .

ـ عندي سيارة منذ العام ١٩٥٣ وقبل دخولي الشعبة الثانية واملك محلا لبيع الدهان .

الرئيس ـ هل كنت تقبض الاموال لدفعها الى مخبري الشعبة الثانية ؟

ج ـ نعم احيانا حتى لا يحضر المخبرون السريون لقبض اتعابهم حرصا على كتم هوياتهم . وكنت ادفع رواتبهم بواسطة ايصالات ولوائح ترسلها امانة الصندوق .

المعاون فيليب خوري

وسئل المعاون اول فيليب خوري عما يقوله لهذهالجهة فأجاب ان كل المعاملات التي قام بها كانت قانونية وتحمل توقيع رئيس الشعبة .

س ـ هل اقيل من وظيفته ام قدم استقالته ؟

ج ـ قدمت استقالتي وقبلت واعطيت شهادة حسن سلوك .

س ـ هل كنت تقبض علاوات على راتبك ؟

ج ـ نعم ، بدات العلاوة بمبلغ ٧٥ ليرة وانتهت بمبلغ ١٥٠ ليرة .

المدعي العام ـ متى استقلت ؟

ج ـ في الاول من اب ١٩٧١ .

المدعي العام ـ ومتى فتحت محل الدهان ؟

ج ـ في اب ١٩٧٢ والمحل استأجرته في محلة مار مخايل .

المحامي باسم الجسر ـ هل كانت الايصالات التي تصلك من فيليب كنعان قانونية ومنظمة حسب الاصول .

ـ نعم .

الجسر ـ هل كان فيليب خوري بصفته امينا للصندوق يعلم ان بعض رجال السياسة يقبضون رواتب شهرية ؟

ج ـ لا علم لي بذلك .

الجسر ـ هل كانت الشعبة الثانية ترسل الاموال الى اشخاص معروفين في الدولة ؟

ج ـ لا جواب على هذا السؤال . وعندما يحضر رئيس الشعبة يطرح عليه ، لانه كان الرئيس ويعلم كل شيء .

المدعي العام ـ هل كنت تدفع المال من دون ايصالات ؟

ـ كنت ادفع الاموال بموجب دفتر شهري يوقعه رئيس الشعبة ، ولكن دفعت مبالغ لمصالحات بواسطة المقدم سامي الشيخة ولم تدخل في الجدول لان قائد الجيش ورئيس الشعبة والمقدم الشيخة وافقوا على دفعها .

المدعي العام ـ اموال المصالحات هل كانت تدفع من دون جداول ؟

ج ـ هذه الاموال ادخلت في الحساب السري وارتأى رئيس الشعبة فتح باب سري لهذه الاموال .

س ـ كيف كانت تجري عمليات الدفع ؟

ج ـ بواسطة المقدم الشيخة وبواسطة ايصالات .

المدعي العام ـ دفعها الى المقدم الشيخة لماذا ؟

الرئيس ـ هل دفعت هذه الاموال بينك وبين الشيخة ومن دون ايصالات ؟

ج ـ دفعت له ٤٨ الف ليرة بموجب سجل خاص وهذا المبلغ امر دفعه قائد الجيش ، ومنها ٢٠ الف ليرة لارملة شاعر الضيعة . وهذا المبلغ يعتبر مشتريات ونفقات سرية ورئيس الشعبة وقائد الجيش يطلعان على جدول الصرف .

المحامي عيد ـ هل كانت الاموال التي تدفع للمصالحات من اموال الهدايا والهبات ؟

المدعي العام ـ اعترض على هذا السؤال .

عيد ـ موكلي متهم بتبديد الاموال . ونريد التوصل الى الحقيقة .

فيليب خوري ـ كان يطلب مني دفع اموال المصالحة وتسجيل قيمة

المدفوعات في سجل وطلب مني رئيس الشعبة اتلافه .

المحامي جان باز ـ هذه المبالغ كانت حسب قوله معدة للمصالحات ، فمن كان يقرر المبلغ المنوي دفعه لبعض الزعماء ؟ وهل كانت سلطة التقرير في دفع المبالغ للمعاون فيليب خوري او لقائد الجيش ؟

فيليب خوري ـ المبالغ في مجموعها بلغت ١٥٢ الف ليرة ودفعت بناء على اوامر الدولة ومن مجلس الوزراء وعرض مشروع المصالحات وتقرر صرف المبلغ بناء على اوامر رئيس الشعبة وقائد الجيش .

وهنا حصلت مشادة عنيفة بين المحامين جان باز وادمون رزق وباسم الجسر من جهة والمدعي العام الشيخ اسعد جرمانوس على طريقة طرح الاسئلة فحسمها رئيس المحكمة طالبا منهم المحافظة على الهدوء .

الجسر ـ قال المقدم احمد حمدان انه كان يأخذ اوامر من ضباط الشعبة الثانية .

فهل يعتقد في حال الاتصال به من قبل نقيب في الشعبة الثانية ان الامر صادر عن قائد الجيش مباشرة ؟

الرئيس ـ انتهينا من الموضوع ولن تطرح المحكمة هذا السؤال.

الرقيب سمير شهاب

ونفى الرقيب سمير شهاب تهمة حجز حرية اي شخص وقال : لم اكن ملحقا بالفرع الداخلي وكانت وظيفتي تنظيم رخص السلاح ومعاونة المقدم غابي لحود في دفع الاموال لمخبري شبكات المخبرين .

وطلب مني في العام ١٩٦٨ التوجه الى زحله للعمل في الانتخابات ففعلت ، لكن هذا الجرم مر عليه الزمن . وانا لم اتلق امرا بحجز حرية احد .

س ـ هل كنت تتقاضى مبلغا اضافيا الى راتبك الشهري ؟

ج ـ نعم بدات بمبلغ ٥٠ ليرة وانتهيت بمبلغ ١٧٥ ليرة .

س ـ هل تعتبر نفسك خالفت التعليمات العسكرية ؟

ج ـ كلا لم اخالفها ولم اتلق اي امر غير شرعي من رئيسي .

المدعي العام ـ هل تعرف الملازم اول جورج فغالي ؟

ج ـ لا اعرفه .

س ـ هل سلمت في شتورة الملازم احمد حمدان لائحة بتوقيف اشخاص ؟

ج ـ لا .

ـ وسئل المقدم حمدان هل تسلم من الرقيب سمير شهاب بعض اللوائح ، فاجاب كلا . تسلمت اللوائح من مركز القيادة في ابلح .

س ـ هل وزعت اسلحة على الناس ؟

شهاب ـ كلا ، وكنت رئيس مستودع الاسلحة في الشعبة الثانية وسلمت كل ما كان يحويه المستودع بعد نقلي الى وظيفة اخرى .

س ـ هل قمت بتوزيع اسلحة في البقاع ؟

ج ـ لا .

س ـ من كان يقرر اعطاء رخص السلاح ؟

ج ـ القرار النهائي كان يصدر عن قائد الجيش وكان يوقعه هو واحيانا يوقعه عنه رئيس الشعبة الثانية .

وانا لم اكن مؤتمنا على اي مال من قبل الشعبة الثانية ، لكن رئيس الشعبة كلفني دفع رواتب المخبرين وكان هو يعين جدول المخبرين .

س ـ لماذا كان يأخذ علاوة على راتبه ؟

ج ـ كنت آخذها مثلما يأخذها اليوم الرتباء في الشعبة الثانية (وقد قالها بحدة)

رئيس المحكمة ـ تجاوب على السؤال بهدوء ومن دون حدة ..

ثم سال الرئيس المتهم :لماذا كنت تاخذ العلاوات ؟

ج ـ لاني كنت اعمل ١٨ ساعة يوميا وباخلاص .

المحامي ادمون رزق ـ سالت الرئاسة امس النقيب نعنم فرح عن ٢٠ مسدسا . فهل ان سمير شهاب سلم في العام ١٩٦٨ المسدسات الى النقيب فرح ؟

ـ انا لم اسلم السلاح الا بموجب ايصـــال وامر خطي . ولم اسلم النقيب فرح المسدسات على كل حال .

المحامي رياض الحسيني ـ اريد ان اسال المقدم احمد حمدان عـــن قضية اللوائح وماذا تضمنت من مطالب عند توزيعها ؟

بستاني : نحن لنا راي

حمدان ـ اللوائح كانت تصنف الاشخاص بالمشاغبة وشراء الاصوات واحداث البلبلة ولم تكن نعرف صفة الاشخاص المطـــلوب مراقبتـــهم او توقيفهم لاننا تسلمنا اللوائح يوم السبت وتركنا المنطقة مساء الاحد . وقبل انتخابات ١٩٦٨ جمعنا العماد اميل بستاني مع قادة المناطق وقال لنا : « نحن لنا راي في الانتخابات ولا نستطيع البقاء مكتوفي الايدي وعليكم اخذ الامر منا » .

واضاف المقدم حمدان : ان زبونات المكتب الثاني كانوا يتنقلون في كل المناطق ويعملون كل ما يحلو لهم .

المدعي العام ـ اطلب تسجيل ذلك .

وحصلت مشادة بين المحامين والمدعي العام ، فقال رئيس المحكمة : اطلب من النيابة العامة كما طلبت من المحامين والمتهمـــين المحافظة على الهدوء .

حمدان ـ ان ضباط المكتب الثاني كانوا يعطون الاوامر ويجولون

ويعملون مثل ما بدهم . وكانت كل قوى الجيش او ٥٩ في المئة منهـا تتأثر بتوجيهات المكتب الثاني .

فطلب المدعي العام تسجيل هذه الاقوال في ملف الدعوى .

وطلب المحامي فؤاد مشعلاني تلاوة ما دون في محضر المحاكمة ، فتلي.

مناقشة اقوال المتهمين

وانتقلت المحكمة الى مناقشة اقوال المتهمين . وسأل رئيس المحكمة النقيب جورج حروق : تقول انك تلقيت اوامر من العماد جان نجيم باتلاف بعض الاخبار الواردة في ملفات الضباط . وبالنسبة الى مخالفة التعليمات العسكرية ، ان هناك تعليمات عسكرية تمنـــع على العسكري الذهاب والاجتمـاع برجال السياسة وانت قمـت بزيارة احد رجال السياسة فهل يسمح لك بذلك ؟

حروق ـ من زرت ؟

الرئيس ـ الرئيس فؤاد شهاب .

حروق ـ الرئيس شهاب كان قائد الجيش وزرته بناء على امر رئيسي المباشر .

وسأل الرئيس الرائد ادغار معلوف عن قضية شراء السيارة وبيعهـا في العام ١٩٦٣ وتوجيه اوامر لاتلاف مستندات ، وعن مجيئه من صيدا الى مكتب الشعبة الثانية حيث جرت عملية اتـلاف المستنـدات . ثم عن مخالفته التعليمات العسكرية بزيارتـه للرئيس شهاب وهـل استأذن رؤساءه .

ج ـ نعم زرت الرئيس شهاب وذلك بعد اخـذ موافقة المقـدم غابي لحود .

ثم سأل الرئيس المقدم احمد حمدان : هل اشتركت في حجز حرية اشخاص ، فاجاب بالنفي .

وقال النقيب فرح ردا على سؤال الرئيس انه لم يحجز حرية اشخاص ولم يبدد اموال الجيش او يخالف اوامر وتعليمات عسكرية .

وقال الرائد سليم نصرة ردا على سؤال الرئيس :

كنت ارفض صرف اي مبلغ الا بأمر خطي او شفهي وانا لما كنت اتلقى امرا شفهيا كنت انظم امر الدفع وارفعه الى رئيسي لتوقيعه لاني اعتبره امرا بالدفع فأنفذه باعتبار ان صرف الاموال يقوم به دوريا مفتش اداري في الجيش يجري مقابلة بين سجل خزينة الجيش وسجل مكتب الموازنة .

وقال الرائد ميشال خوري ردا على سؤال الرئيس انه لم ينظم اي لوائح باسماء اشخاص وطلب حجز حريتهم .

ونفى ان يكون زار الرئيس فؤاد شهاب .

وقال رئيس المحكمة : هناك شهود ادلوا بمعلومات تتعلق بالمتهمين الفارين فأرى صرف النظر عن جلبهم .

المدعي العام — لدي لائحة باسماء شهود جدد . وهؤلاء الشهود اعتبر جلبهم ضروريا جدا .

ورفع نسخة باسماء الشهود الى هيئة المحكمة ، فطلب وكلاء الدفاع نسخة عنها ، فوعد المدعي العام باعطائها .

وقال المحامي رزق : بعدما وضعت المحكمة يدها على ملف الدعوى لا يمكن القول ان بعض المتهمين فارون وان لا ضرورة لجلب هؤلاء الشهود الذين ادلوا بافادات عن الضباط الفارين ، واني ارى من الضروري جلبهم ، فاذا لم يحضروا تكرر احضارهم . وذلك توخيا للحقيقة .

المحامي اميل نجم — لا شيء يمنع المحكمة من الحكم ببراءة متهم فار ومن حق الدفاع ان يناقش هؤلاء الشهود لذلك ارى جلبهم .

واعلن الرئيس ان المحكمة قررت سماع شهود الحق العام ثم رفعت الجلسة للاستراحة .

وبعد عشرين دقيقة استؤنفت الجلسة وبدأت المحكمة بسماع افادات شهود الحق العام .

قال الشاهد الياس نجيم وهو معاون اول في الجيش (٤١ عاما) انه يؤكد افادته لدى المحقق العسكري وانه جرى توقيف عوض عتال ومصطفى قصاب وحجز حريتهما بناء على طلب المقدم كمال عبد الملك كما يذكر وليس النقيب جورج حروق وان المقدم عبد الملك اعطاه الامر بتوقيف عوض عتال . « واني اجزم بان المقدم طلب مني ذلك كما طلب مني توقيف ميشال صابونجي وغيرهما .

المحامي الحسيني ـ موكلي عبد الملك فار والشاهد يلقي المسؤولية عليه لانه فار .

المدعي العام ـ لا وكيل امام المحكمة لمتهم فار . ولا يقبل الدفاع عن متهم في اثناء غيابه او فراره .

الرئيس ـ تقول في افادتك امام المحقق العسكري ان النقيب حروق اعطاك الامر بتوقيف عوض عتال فما سبب هذا التناقض ؟

الشاهد ـ اتصل بي هاتفيا النقيب المتقاعد حروق وطلب مني جلب عوض عتال وميشال صابونجي وعلي خالد وبضعة اشخاص اخرين لم اعد اذكر اسماءهم ، وذلك بناء على امر من المقدم عبد الملك .

ونودي على الشاهد عبد الكريم الزين فتبين انه مسافر الى العراق ، فطلب المدعي العام الاكتفاء بتلاوة افادته . لكن المحامي مشعلاني عارض الطلب بحجة ان افادة الشاهد تحاملا على موكله النقيب حروق .

لكن المحكمة قررت الاستغناء عن تكرار جلب الشاهد والاكتفاء بتلاوة افادته .

وافاد الشاهد النقيب نبيه بديع الهبر انه لا توجد بينه وبين النقيب المتقاعد جورج حروق اية عداوة . وذكر انه لما تسلم الفرع العسكري في الشعبة الثانية من النقيب ابي عبد الله وضع تقريرا عن محفوظات باقية في الشعبة الثانية وانه يؤيد تقريره حرفيا ويتبناه . ورد في التقرير انه على اثر تسلمه الفرع العسكري اجرى جردة على الموجودات واطلع على الملفات المتعلقة بالضباط والعسكريين ، وباطلاعه على ملفات الضباط وجدها خالية من كل المستندات والاخباريات . لقد كانت المستندات مفقودة من ملفات الضباط الذين مضى على وجودهم في الخدمة ٣٠ سنة فنظم التقرير ورفعه الى المسؤولين في الجيش تجنبا لتحمل المسؤولية في المستقبل .

المحامي مشعلاني ـ لكن الشعبة الثانية لم تبدأ بتنظيم ملفات الضباط الجيش منذ ثلاثين سنة .

الشاهد ـ المفروض وجود ملفات لجميع الضباط منذ تأسيس الجيش . ولكن لا اعرف من اي وقت اعدت ملفات الضباط .

س ـ هل يوجد في الشعبة الثانية جدول باسماء ضباط الجيش ؟

ج ـ نعم ولكل ضابط ملف ويوجد في كل ملف رقم للضابط .

حروق ـ لا توجد ارقام للضباط في الملفات المحفوظة .

الشاهد ـ لكل ضابط ملف وفي كل ملف سجل وكان هذا السجل موجودا منذ ايام النقيب جورج حروق . ولا يوجد رقم كما اعتقد ولا اجزم بذلك .

تقي الدين ـ هل تجزم بان السجل الذي تقول انه يحمل اسماء الضباط وتؤكد انه كان موجودا لدى الشعبة الثانية ويحمل ارقاما بالاضافة الى اسم الضابط ؟

الشاهد ـ اعتقد ذلك .

المدعي العام ـ هذا شاهد وغير متهم ، فاعترض على هذا السؤال .

تقي الدين ـ لا اسمح للمدعي العام بمقاطعتي بعدما سمحت لي الرئاسة بطرح السؤال . ان المدعي العام لا يدير الجلسة بل الرئاسة .

وهنا هدد الرئيس برفع الجلسة اذا بقي هذا الجو مسيطرا على المحاكمة .

الجسر ـ هل في قانون الجيش ما ينص على تنظيم الفرع العسكري والسياسي ، وهل هناك من مذكرة خطية في هذا الشأن ؟

ج ـ سابقا لم يكن يوجد تنظيم انما درجت العادة على اعداد ملفات الضباط وكانت الشبكات العسكرية تجمع المعلومات عن تصرفات الضباط وتضم الى ملفاتهم ، وجرى اخيرا تنظيم في الشعبة الثانية .

المدعي العام ـ السجل هل كان موجودا في ملفات الضباط والرقباء ابلم النقيب حروق ؟

الشاهد ـ نعم .

المحامي شحاده معلوف ـ ماذا تتصور أن تضم ملفات الضباط من اخبار ؟

ج ـ كنت اتصور وجود اخبار واتصالات مشبوهة للضباط وهي اشاعات عن اتصالات الضباط والرتباء ونشاطاتهم وعلاقاتهم مع عناصر اجنبية واحزاب عقائدية وحياتهم الاجتماعية الخاصة .

س ـ من اعطى الاوامر باتلاف الاخبار التي كانت موجودة في ملفات الضباط ؟

ج ـ وجدت ٤٠ ملفا للضباط فارغة من المستندات ولا توجد غير الكرتونة وسألت الموظفين عن عملية التلف فأجابوا انها تمت على آلة التلف في القيادة ومنا ما نقل الى الجمهور وأتلف ولم اسأل او ابحث عمن اعطى الامر باتلاف المستندات .

س ـ تقول في افادتك لدى المحقق العسكري ان النقيب حروق اعطى الامر باحراق المستندات ؟

ج ـ نعم ، الرتباء اخبروني بذلك .

س ـ هل قال لك الرقيب خالد شعبان ان الرائد ادغار معلوف اعطى

الامر باتلاف المستندات ؟

ج ـ الرقيب شعبان كتب افادته بخط يده ولم يقل لي شيئا .

مضمون الاخبار

وقال المعاون سليم الياس الحداد ان النقيب حروق طلب منه في اواخر ١٩٧٠ اتلاف كل الاضبارات الموجودة في ملفات الضباط .

واضاف : انا كنت اجلب الملفات والنقيب حروق كان يتلف بعض الاخبار الواردة فيها وذلك حسب اوامر رئيس الشعبة الذي طلب اتلاف الاخبار التي لا قيمة لها وكان النقيب يسجل بعض الاخبار من ملفات الضباط في دفتر خاص .

س ـ ماذا كانت تحوي هذه الاخبار ؟

ج ـ ضابط تربطه علاقة بامراة ويلاحقها وضابط شهابي واخر شمعوني ولم تكن تتضمن اية معلومات عن نشاط ضابط في شبكات التجسس او غيرها ، لان لذلك بطاقة خاصة ترفع الى القيادة .

المستشار السيد ابراهيم شقير ـ هل امرك النقيب حروق باتلاف كل الاخبار الموجودة في الملفات ؟

ج ـ نعم .

الرئيس ـ وملفات الرتباء والانفار ؟

ج ـ انا لا علاقة لي بها ولا اعرف عنها شيئا .

الرئيس ـ في اثناء عملية اتلاف الاخبار : هل شاهدت الرائد ادغار معلوف وهل تلقيت منه اوامر بالتلف ؟

ج ـ شاهدته ، لكنه لم يعط اي امر بالتلف .

س ـ بعدما اتلف النقيب حروق المستندات ، هل بقي شيء منها في ملفات الضباط ؟

ج ـ نعم بقيت مستندات وجرى اتلاف الاخبار في مكتبه بواسطة آلة . ولا اعرف ما اذا كان اتلف غير ذلك .

حروق ـ اريد ان اسأل الشاهد هل استغرب طلبي باحضار الملفات لاتلاف المستندات واتصل هاتفيا بالرائد عباس حمدان المكلف رئاسة الشعبة بالنيابة وسأله عن هذا الامر باعتبار ان رئيس الشعبة كان مريضا فدعاه الى تنفيذ امر النقيب حروق لان قائد الجيش وافق على ذلك ؟

س ـ هل كانت توجد ملفات للضباط نظيفة ؟

ج ـ نعــم .

س ـ احد الشهود ذكر ان هذه الملفات كانت فارغة ؟

ج ـ ما ذنبي اذا كان ما خبر . . . هل اجلب ذلك انا ؟

المحامي انطوان زوين ـ وهل هذا عيب ان يوجد ملف ضابط نظيف من كل اخبار ؟

حروق ـ ان ملفات الرتباء والافراد لم تمس ولم تكن في تصرفي .

الشاهد ـ هناك رتباء يعملون في فرع الرتباء اتلفوا اوراقا قديمة ولا حاجة اليها . ومنها اخبار ترد خاما من المخبر وتحرق لانهم لا يريدون ان يكشفوا هوية المخبر .

س ـ اين جرت عملية التلف ؟

الشاهد ـ في مركز القيادة السابقة تحت الارض قرب السنترال وجرى الاتلاف باشرافي ولم المس اي مستند .

س ـ من اشترك معك في حرق المستندات ؟

ج ـ الرقباء كليم راشد وخليل شعبان وسعيد .

حروق ـ هل كان معك خبر بوجود اوراق خام في هذه المستندات ؟

الشاهد ــ المفروض ان يصل الخبر الى رئيس الشبكة وهو يحوله الى رئيس الشعبة وهذا يحوله الى النقيب حروق ولا اعرف ما اذا كان يعلم بوجود هذه الاخباريات الخام التي اتلفت كان كبيرا ، سعة صندوق كبير .

س ــ كم سنة خدمت في المكتب الثاني ؟

ج ــ ١١ سنة متواصلة .

س ــ ما هو القصد من احراق هذا الحجم الكبير من الاخباريات الخام؟

ج ــ كنت اتلف كل خبر خلصت منه. مثلا احدهم يأكل موزة في المطبخ هل يحتفظ بقشرتها ؟

حروق ــ عندما كنت ملحقا عسكريا في الاوروغواي هل كتبت الى الشاهد وماذا طلبت منه ؟

الشاهد ــ كتب الي وطلب مني ان ابقى جنديا وفيا للوطن ، وان ارسل له صورا لافراد عائلته تركها في الشعبة .

من فوق ... فوق

وذكر الشاهد مرهف المير وهو معاون في الجيش انه شاهد المعاون سليم الحداد يتلف الاخباريات ولما سأله هل لديه امر فأجاب : نعم الاوامر صدرت من فوق .

الرئيس ــ الم تسأله من اين من فوق ؟

ج ــ يعني من فوق ... فوق . وانا لم اكلف اتلاف مستندات وعرفت من المعاون حداد انه جرى حرق اوراق خاصة تتضمن اخبارا تافهة تتعلق بضباط . وبعض الاخبار تتعلق بقضايا تجسسية وعقائدية وغيرها خصوصا القضايا العاطفية . ولكن انا لم اشاهد شيئا من هذا كله .

س ــ هل شاهدت الرائد ادغار معلوف يعطي امرا بالاتلاف او يشترك فيه ؟

ج ـ لا ابدا ، انما شاهدته في ممر المكتب الثاني . وقد استمرت عمليات التلف بضعة ايام وتطلب ذلك بعض الوقت للاطلاع على مضمون هذه الاخبار قبل اتلافها .

الرئيس ـ الاتلاف حصل في مكتب الشعبة الثانية او في خارج مبنى الوزارة ؟

ج ـ احد العناصر قال انه جرى نقل مستندات الى خارج مبنى الوزارة واحرقت .

ملاحقة شاهد

واحضر المعاون كليم راشد وهو امين سر سرية البقاع حاليا . فاعترض المحامي ادمون رزق على سماع افادته لوجود خلاف بينه وبين الرائد ادغار معلوف . لكن المحكمة قررت تحليفه اليمين القانونية فقال ان النقيب حروق اعطى الامر باتلاف بعض الاخبار من ملفات الضباط .

س ـ من سمعت يقول اتلفوا كل شيء ؟

ج ـ الرائد معلوف .

الرئيس ـ ولكن انت تقول في افادتك انك سمعت النقيب حروق يطلب ذلك .

الشاهد ـ انا اكرر الافادة التي ادليت بها لدى المحقق العسكري وان الرائد ادغار معلوف حضر من صيدا بعد نقله وامر باتلاف كل المستندات والنقيب حروق اشترك في عملية الاتلاف .

س ـ انت تقول ان الرائد معلوف اعطاك الامر باتلاف المستندات وهو الذي نقل الى صيدا وكان فيها ، فكيف تنفذ امره وهو لم يعد رئيسك ؟

ـ كنت اعتبره ما زال رئيسي وبعد نقله الى صيدا كلف مهمة في

المكتب الثاني وحضر وطلب اتلاف بعض المستندات من ملفات الضباط .

المدعي العام ـ نقل الرائد معلوف الى صيدا فكيف تنفذ اوامره ؟

ج ـ بعد نقله الى صيدا عاد ففصل الى المكتب الثاني بموجب امر صدر اما عن القائد او عن رئيس الشعبة . وكنا في مكتب امانة السر فدخل وامرنا باتلاف المستندات قائلا لنا : « قوموا » ، وكان معنا مرهف المير وبطرس الطحش .

الرائد معلوف ـ صدر امر بنقلي الى الشعبة في تاريخ ٩ـ١ـ١٩٧١ لغاية ١١ـ١ـ١٩٧١ وتاريخ حرق المستندات سبق ذلك .

المدعي العام ـ هناك تناقض في اقواله واحتفظ بأمر ملاحقته بجرم الادلاء بافادة كاذبة .

س ـ في فترة اتلاف المستندات من كان رئيسك المباشر ؟

ج ـ النقيب حروق .

المدعي العام ـ لا يمكن تفهم اقوال هذا الشاهد ؟

المحامي باز ـ هذا شاهدكم .

الرئيس ـ هل جرى اتلاف المستندات مرحلة واحدة ام على مراحل؟

الشاهد ـ على مرحلة واحدة .

الرئيس ـ انصحك بقول الحقيقة .

الشاهد ـ لم اعد اذكر تاريخ اتلاف المستندات بالضبط .

المدعي العام ـ ارجو من المحكمة الاستغناء عن افادة هذا الشاهد .

الشاهد ـ مستندات الضباط اشرف النقيب حروق على حرقها ومستندات الرتباء والافراد اشرف الرائد معلوف على حرقها .

المدعي العام ـ سندا الى نص المادة ٣١٢ اعتبر ان الشاهد كاذبا في احدى افادتيه فاطلب توقيفه .

المحامي مشعلاني ـ استغرب هذا الطلب .

ووقعت مشادة بين المحامين عندما قال مشعلاني : ان الرئيس اعطاني الحق في الكلام ولا احد يستطيع اسكاتي . فرد المحامي معلوف : دائما نقدر ان نسكتك . فرد مشعلاني : كل دقيقة منسكتك .

واضاف : « هذا الشاهد لا يوجد اي تناقض في اقواله ولا اعرف لماذا هيك فالتين على النقيب حروق ؟ » . فاعترض المدعي العام لكن رئيس المحكمة اعلن انه لن يوقف الشاهد ، فطلب المدعي العام حفظ حقه في ملاحقته . وصرف الشاهد .



افادة العقيد جول بستاني

واستمعت المحكمة بعد ذلك الى شهادة العقيد جول بستاني .

الرئيس ـ هل توجد عداوة بينك وبين الرائد ادغار معلوف او النقيب جورج حروق وانت حاليا رئيس الشعبة الثانية ، وما هي معلوماتك عن عملية اتلاف مستنوات الضباط والرتباء والافراد ؟

ـ اصبحت مسؤولا عن الشعبة الثانية في ١ـ٣ـ١٩٧١ ووجدت ان ملفات الضباط فارغة من المستندات وتحققت من ذلك ، انما وجد ملف مفقود خاص بالعقيد المتقاعد انيس ابو زكي وفي نهاية التسليم والتسلم نظمت وثيقة ورفعت المحضر الى العماد جان نجيم في حضور المقدم عباس حمدان الذي كان تولى الشعبة في الفترة الانتقالية وانا طرحت موضوع فقدان الملفات على العماد جان نجيم فسألني : هل فقدت كلها ؟ فقلت : نعم ، فوجم وطال تفكيره . وسألته هل جرى ذلك بمعرفته ، فاجاب : تصرف كما لو كنت انا اعطيت الامر .

وكان هناك تنظيم واقعي غير مكتوب سابقا للمكتب الثاني وكانت اقسامه تدعى فروعا وهذه تضطلع بمسؤولياتها . وانا وضعت تنظيما مكتوبا يحدد الصلاحيات والاعمال .

... لكنهم تجاوزوه

س ـ استنتاجك الخاص هل العماد نجيم اعطى الامر باتلاف المستندات

– يجوز ان العماد نجيم لم يعط الامر ويجوز ان يكون اعطى الامر لكنهم تجاوزوه .

س – اتلفت مستندات بواسطة المكتب الثاني السابق فما هي معلوماتك الخاصة في هذه القضية ؟

ج – في اثناء التحقيق الذي توليته وجدت الملفات فارغة . وقال لي الرقيب خالد شعبان انه جرى احراقها في الجمهور وان النقيب حروق اعطى الامر باحراقها .

س – لماذا لفتك فقط اختفاء ملف العقيد ابو زكي ؟

ج – لاني اخذت ابحث عن ملفات ضباط كان المفروض ان تكون لهم ملفات ضخمة . ولا ادري اذا كان وراء اخفاء الملف علاقة باخفاء اموال او امور اخرى .

ولم يجر مع العماد نجيم حديث عن قضية احراق المستندات المتعلقة بالقضايا المدنية ، بل عن مستندات الضباط .

المحامي مشعلاني – ورد في افادة الشاهد لدى المحقق انه استنتج من اقوال العماد نجيم انه اراد لفلفة القضية .

العقيد بستاني – اريد القول ان العماد ارد القول ان القضية تجاوزته .

الرئيس – هذه احتمالات .

مشعلاني – هذا استنتاج .

المدعي العام – لا يطلب من الشاهد الاستنتاج .

مشعلاني – عسكريا ، هل يعقل ان يتم اتلاف مستندات من دون علم قائد الجيش ؟

الرئيس – ارفض طرح السؤال لانه خاص .

المحامي باز – بصفتك رئيسا للشعبة الثانية هل يعتبر ان دفع

رواتب مخبريه من قبل معاونيه يشكل تبديدا لاموال الدولة ؟

الشاهد ـ طبعا لا .

باز ـ هل ان افرادا في الشعبة الثانية يتقاضون اليوم علاوات على رواتبهـم ؟

الشاهد ـ نعـم .

باز ـ هل ان المكاتب التي استاجرتها الشعبة الثانية سابقا يشكل استئجارها جرم تبديد اموال الدولة ؟

الشاهد ـ ان للشعبة الثانية وسائل استعلام لغاية الامن وحفظه .

س ـ هل الجدول لشهري للمخبرين ودفع رواتبهم ما زالا معتمدين ؟

ج ـ القانون العام لا يحدد طريقة صرف الاموال . لكن طريقة ضبط الاموال في الشعبة عائدة الى رئيس الشعبـة .

س ـ بعد دفع الاموال للمخبرين هل تتلف الايصالات ؟

ج ـ نعم تصفى ومن الافضل اتلافها .

وهنا اعلن رئيس المحكمة : قبل رفع الجلسة وتأجيلها الى يـوم الخميس في ١٥ اذار ، قررت المحكمة بت طلبات تخلية الموقوفين . ان المحكمة العسكرية وقد وافقت على طلبات التخلية التي قدمها المقدم احمد حمدان والرائد ادغار معلوف والرائد ميشال خوري والنقيب نعيم فـرح والنقيب جورج حروق في مقابل كفالة مقدارهـا الف ليرة لكـل منهم ، والطلبات التي قدمها الرقيب شهاب والمعـاون شاهين والمعاون خـوري والمعاون كنعان والمعاون منذر في مقابل كفالة مقدارها خمسمئة ليرة لكـل منهم ، وذلك استنادا الى احكام المادتين ١١٨ و ١٢٩ من اصول المحاكمات الجزائية التي تخول المحكمة حق تخلية الموقوفين . وقد اتخذت المحكمـة هذا القرار بالاكثريـة .

حكايات سامي الخطيب

قصة صلاح الدين امين الغلاييني ، صاحب شركة نقليات للسياحة ، والمقدم سامي الخطيب : في احد الايام دهم رجال المكتب الثاني منزل الغلاييني . سالوا عنه . قيل لهم انه في الحمام . اقتحموا الحمام . نهروه. طلبوا منه ان يخرج فورا ويرتدي ثيابه .

عجل ورافقهم الى ... ثكنة الامير بشير حيث اجبر على انتظار سامي الخطيب الذي طال غيابه . ولما حضر بادر الغلاييني بتوجيه تهم كانت رائجة في ذلك الزمان مثل : انت قومي ، او شمعوني او « لماذا قبلت سيارة من الرئيس شمعون » .

وبعد حملة طويلة من الاتهامات ، يقول الغلاييني في افادته : « وصل الخطيب الى بيت القصيد الذي يريده فسألني عن علاقتي بروبير الدادا . وهذا كنت على علاقة تجارية معه ، ولنا انا واخي بذمته مبلغ خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية . كما ان السيد روبير دادا كان على علاقة صداقة متينة مع النقيب سامي الخطيب ، وكانا يترافقان في رحلات الصيد ، وكان ان سبق لي ان شاهدت صورا « بالالوان الطبيعية للاثنين معا في هذه الرحلات . فطلب مني النقيب خطيب ان لا اطالب السيد روبير دادا بالمبلغ الذي لنا عليه ، وكنت انا شخصيا قد سبق لي قبل بضعة ايام ان اتصلت بروبير دادا وطالبته بالسندات المتبقية لنا معه بالمبلغ المذكور اعلاه . وقال لي النقيب سامي الخطيب ان السيد روبير دادا احواله تعبانه ، فلا تطالبه بالمبلغ ، واذا فعلت وطالبته فلن تكون مبسوطا . فالححت من جانبي على المطالبة بالسندات ، وبعد ذلك اخذ النقيب الخطيب يعرض على خدماته ومن جملة ما عرض تقديم مسدس مع

رخصته . وبالنتيجة فان المبلـــغ لم يعد الينـا ولم نعـد نجرؤ عـلى المطالبة بـه » .

لماذا خاف الغلايينـي ؟

يروي في افادته انه راى بعينيه طريقة معاملة رجال الجهاز المشترك للنـاس .

« ابو احمد ، تعا رتبـو »

كيـف ؟

« في احد اعياد عشرين تموز ، ذكرى عـودة الرئيس شهاب عـن استقالته ، كنت واقفا امام محلي في الزيتونة . وكان بعض الشبان يعلقون صور الرئيس شهاب ويشرف على العملية شاب ضخم عرفت في ما بعد انه العريف فريد الاطرش . بالصدفة مر شاب اعرفه شخصيا من آل شعيا يعمل في احدى شركات الطيران ، وعندما شاهد تعليق الصور قال : « بدل ما هالرئيس يقعد على طيزو بصربا ، خليه يفك هالاضرابات ، صرلنا مدة بلا شغل » ، وما ان سمعه العريف فريد الاطرش الذي كان ببزة مدنيـة حتى انقض عليه وامسك برقبته وشعره ، واخذ يلكمه ويركلـه بقسوة متناهية ، واصعده الى سيارتي الخاصة ، فصعد الاثنان بجانبي ، وامرني بالتوجه الى ثكنة اميل الحلو . وخلال الطريق لم يكن ينفك عن اهانتـه وضربه على وجهه ضربا مبرحا . ولم تنفع توسلاتي بالعفو عنه ، حتى وصلنا الى ثكنة اميل الحلو . هناك انزله عند المدخل من السيارة ولبطه بعنـف ونادى : « ابو احمد ، تعا رتبو » وهو يعني المعـــاون المرحوم انطـوان العازوري . فاستلمه ابو احمد واذاقه من الضرب والرفس على مراى عيني حتى نفرت الدماء من فمه واذنه واصبح بحالة يرثى لها . وما وجدتني الا وانا ابكي لحالته فالتفت بي العريف فريد الاطرش وقال لي : « لا تكون جبان حاج تبكي » . وهنا صرفني فريد الاطرش ، قائلا : « اوعا تخبـر احد اين هو ، فربما صار بك ما صار به » . بقي هذا الشخص موقوفـا حوالي اربعة او خمسة ايام ولم اجرؤ على اخبار اهله عن مكانته . وبعـد خروجه حضر الي واخذ يريني آثار الضرب والتعذيب على جسده وهـو

يجهش بالبكاء . فكيف تريدني بعد ذلك ان اطالب بمبلغ خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية بعد ان رأيت ما رأيت ، وكرامتي اغلى بكثير » .

مثل اخر يرويه الرقيب اول سعدالله بدر في افادته التي يتحدث فيها عن علاقة المقدم سامي الخطيب بمواقف سيارات الاشرفية . يقول :

« كان يتصل به في اغلب الاوقات المدعو الياس عواد والمدعو ابو خليل بيضون اللذان كانا على علاقة وثيقة به . وكانا يتصلان به لطلب مساعدته عندما تتعرض سياراتهم ومواقفهم لضغط من رجال الشرطة والدرك . فكان يتصل بالمسؤولين طالبا اليهم غض النظر عن المخالفات العائدة للمواقف والسيارات العائدة لهذين الشخصين . والياس عواد هو احد زعران الاشرفية ويشاع انه يدير سيركا القمار ، وكان من اهم ما يقوم به ، تجميع زمرة من الشباب في بعض المناسبات للتصفيق والاستقبال ولصق الصور وما شابه ، وكان يطلب منه ذلك المقدم سامي الخطيب » .

كان اعز صديق الي

وعندما سئل سامي الخطيب ، في التحقيق معه : ما هي علاقتك بالمدعو روبير دادا ، وهل تعلم اي شيء عن مقتله في ظروف غامضة ؟

اجاب : « روبير دادا رحمه الله كان اعز صديق الي . وقد تعرفت عليه عندما زارني ليشكرني على رخصة سلاح اعطيت له عن طريقي . ونشأت منذ ذلك الحين صداقة نتيجة استلطاف متبادل واشتراك في الهواية التي هي الصيد وتطورت الى صلات عائلية وكان يطلعني على كل مشاكله وخاصة العملية منها حتى لما اشرف على الافلاس جاء الي وراح يبكي على مصيره ويقول انه سينتحر اذا لم يصحح وضعه . هدأت من روعه ونصحته بالصبر والعمل الجاد وتخفيف مصاريفه الثانوية حتى يتجاوز الازمة ، لا انني فوجئت بهاتف من زوجته مساء يوم مقتله ، وكنت في مستشفى البربير مع زوجتي التي كانت تحضر لعملية جراحية ، فتركتها وهتفت لصديقي الاستاذ فؤاد الهبر وقلت له ان زوجة روبير قلقة عليه منذ الصباح وهي لا تدري مصيره . وبعد استشارة بضعة اصدقاء لروبير اتفقنا على ان نذهب لتفقده في مكتبه وبالفعل لما دخلنا المكتب وجدنا

المرحوم روبير على كرسيه ، والمسدس بيده ، وكان قد فارق الحياة منذ ساعات ، حتى وجدنا صعوبة كبيرة في نزع ملابسه ، وانا لم استطـــع شخصيا رؤية الجثة عن قرب ، فبقيــت في الحجرة المجــاورة ، وتولى الاخرون العمل . اتصلت يومئذ بالنيابة العامة وحضر على ما اذكر المستنطق حسن قواص ، وباشر التحقيق في الموضوع .

س ـ هل قدم لك روبير الدادا هدايا ثمينة كجفت صيد ، وسيارة مرسيدس ٢٨٠ اس ، وسفرة الى المانيا على نفقته وغير ذلك ؟ وفي مقابل ماذا كانت هذه الهدايــا ؟

ج ـ لقد قدم لي جفت صيد طليانيا غير ثمين ، باسم ولدي بديع عند ولادته عام ١٩٦٥ . اما سيارة المرسيدس فعلى اثر عودتي من دورة الاركان بفرنسا عام ١٩٦٥ ، كان لدي سيارة بيجو سبيسيال جديدة تقريبا ، اعطيتها لروبير الذي يعمل في رهونات السيارات ولديه وكالة فرعية للمرسيدس ، وذلك عن طريق شركة بيجو التي ثمنتها انذاك».

معرفة ومعلومــات

وعندما سئل : ماذا تعرف عن المدعو الياس عواد في الاشرفية ومــا هي علاقتك به ، اجاب : « الياس عواد شيخ شباب » . اعرف انه كان شريكا في موقف سيارات مع بيت العيتاني او مع غيرهم . لست ادري . وعلاقتي به كانت كعلاقتي بمطلق شيوخ شباب بيروت . معرفة ومعلومات».

س ـ يقال انك تدخلت بموضوع علاقته مع السيد عيتاني صاحب الموقف ، وفرضت على الاخير ان يدفع مبلغا شهريا معينا للياس عواد . فماذا تقــول ؟

ج ـ نعم تدخلت عندما جاءني آل العيتاني شاكين عدم تمكنهم مــن تسيير الخط الذي كانوا يشرفون عليه . وبعد استقصائي المعلومات عــن الموضوع وعرضها على رؤسائي ، رئيس الشعبة الثانية وقائــد الجيش بالذات ورئيس الاركان ، طلب الي على اثر تبيان خطورة الذيول الطائفية للموضوع ، معالجته حبيا . وهكذا كان ، دون ان اتدخل في قضية المال،

لانها لم تكن تعنيني من الاساس ، ولا انحدرت اليها طيلة مدة خدمتي في الشعبة الثانية . اما كيف اتفقا فهذا امر اجهل تفاصيله ، انما اعلم ان الطرفين علما برغبة الجيش في عدم حصول اي شيء يسبب ذيولا او اخلالا بالامن » .

هيدا شخص بيهمنا امره

وعن مواقف السيارات ايضا ورد في افادة الشاهد يوسف جورج نعمه صاحب مكتب نقليات في شارع مار منصور ما يأتي حول وقوف اوتوبيسات ممنوعة من الوقوف في الشارع المذكور عملا بقرار من محافظ بيروت :

« ... ولكن رغم هذا المنع عادت الاوتوبيسات الى ذلك الموقف في المنطقة الخضراء ، بعد حوالى ثلاثة ايام . راجعت بذلك تكرارا الملازم اول ابو زكي الذي قال لي اخيرا انه رفع محضرا بذلك ولن دون جدوى ، وقد علمت من اصحاب وسائقي الموقف الاخر بان ما يقومون به بموافقة ورغبة النقيب سامي الخطيب . فقصدت النقيب سامي الخطيب الى مكتبه قرب مصالح الجيش ، وشرحت له الوضع وطلبت مساعدته بعدم التدخل لصالح موقف « ابو راشد » خلافا للقانون ولقرار المحافظ . وبعد اخذ ورد قال لي : « روح اجتمع بابو خليل بيضون ، هيدا شخص بيهمنا امرو » . ذهبت الى ابو خليل بيضون المعروف عنه انه يحمي موقف « ابو راشد » دون ان يكون له اية ملكية فيه ، وقلت له اني حضرت اليك بناء لتعليمات النقيب سامي الخطيب ، لحل هذه المشكلة . وبعد اخذ ورد وتبجحات، طلب مني مبلغ عشرة الاف ليرة لحل القضية ، اي لتطبيق قرار المحافظ! فاستكثرت المبلغ انما وعدته خيرا وتظاهرت بالقبول ، وتقدمت بشكوى رسمية الى وزارة الداخلية ضد المحافظ وامين سره عبدو سلامه ورئيس سرية السير النقيب مرعشلي وكل من يطاله التحقيق . على اثر هذه الشكوى استدعاني النقيب سامي الخطيب الى مكتبه وبادرني بقوله : « شو كنت مبارح بالسعديات ؟ » ثم استطرد قائلا : « ان عملية شكواك بخصوص الموقف ستكلفك غاليا » . وبالفعل تعرضت بعد ذلك الى مضايقات مختلفة كتكاثر محاضر الضبط ومنع توقيف سيارات الخ ... وتجدر

الاشارة الى ان الملازم ابو زكي كان يريد دائما تطبيق القانون فيصطدم بمعارضة رؤسائـه » .

شقيـق المفتـي

قصة اخرى ، من قصص سامي الخطيب يرويها المعاون كريم جريج وتتعلق بشقيق مفتي الجمهورية الشيخ مصطفى خالد ، اي الدكتـور مصطفى خالد المدير العام لشؤون اللاجئين . يقول جريـج :

س ـ ماذا تعرف عـن خلاف الرائد سامـي الخطيـب مع الدكتور مصطفى خالد مدير عام شؤون اللاجئين ؟

ج ـ لقد علمت من الدكتور مصطفى خالد نفسه ، انه على اثـر خلاف بينه وبين الرائد سامي الخطيب ، اخذ الاخير يحصي عليه خطواته، فكلف سائق الدكتور مراقبته ، واخذ السائق يقدم للرائد خطيب مختلف المعلومات عن تحركات وتصرفات الدكتور المذكور ، حتى انه قدم له بعض الصور اخذها له عندما كان برفقـة بعض السيدات في البقاع . واخـذ الرائد سامي الخطيب يستغل هذه المعلومات لبذر الشقاق بين الدكتـور وشقيقه المفتي حسن خالد . وعندما ضاق به ذرعا ، اخبرني الدكتـور شخصيا قائلا لي : « ياخذ علي الرائد خطيب انني اخرج مع بعض السيدات، هذا شيء ليس بالعيب ، وانما ان يستغل الضابط المذكور وظيفته لابتزاز الاموال ، لانه طلب من احدى السيدات مبلغ مئتي الف ليرة لمساعدتها في قضية معينة » . وذكر لي اسم السيدة وفحوى القضية ، انما نسيتهمـا لان الحديث جرى سنة ١٩٦٩ » .

هناك شواذات كـثيرة

ومن سامي الخطيب الى سامي الشيخة . يروي المعاون اول موسى القسيس في افادته ان الشيخة كان يتمتع بنفوذ قوي في الشمال وخصوصا في شركة الاي.بي.سي. وكان يتدخل في شؤون كل الشركات والمؤسسات

وفي انتخابات رئاسة نقابة الاي.بي.سي.

انه كان في امكانه تعيين من يشاء في الشركة المذكورة او في اية مؤسسة وانه ساعد عمه والد زوجته في الحصول على التزامات في الاي.بي.سي.

ويقول المعاون سليم حداد عن الشواذات الاتية :

« هناك شواذات كثيرة كنت اشعر بها منها ما ياتي : اولا : كان بعض الرتباء من الذين يعملون في الشعبة مقربين من رئيسها اكثر من غيرهم منهم : المعاون ابراهيم منذر، المعاون المتقاعد سمير شهاب، والمعاون المتقاعد فيليب كنعان ، والمعاون اول فيليب الخوري ، والمعاون اول جوزف شاهين، واما انا وبقية العناصر فكنا نعتبر انفسنا من رعاع الشعب ، وهم من الاركان . وقد ظهرت عليهم امارات الاثراء ، وكما اسمع ان فيليب كنعان عنده محل دهان وسيارة وسائق ، وابراهيم منذر عنده محمصة وبناءان في كفرقطرا ومستاجر بيتا بثلاثة الاف ليرة ، وفيليب خوري عنده بار في شارع بيار الجميل واسمع ان سمير شهاب اصبح ثريا ، وقيل لي انه يدين بالفائدة حاليا . ثانيا : تقدمت مرة من رئيسي النقيب جان (اسعد) صح ناصيف ، وقلت له انني اشعر ان بعض الالسن بين العسكريين بدات تلوك سمعة بعض عناصر المكتب الثاني ، فاجابني : « سمعة من ؟ » فاجبته مسميا بعض الرتباء المذكورين . فاجابني : « مش شغلك » . ثالثا : المعاون ابراهيم منذر بحوزته سيارة فالكسفاكن على ما اعتقد ، اشترتها الشعبة الثانية حوالي سنة ١٩٦٩ باسمه ، وما تزال معه حاليا ، وهو يعمل على ما اعتقد في منزل الرئيس السابق فؤاد شهاب في عجلتون » .

ويروي المعاون اول فيليب الخوري قصة مبلغ عشرين الف ليرة على النحو الاتي :

« لمناسبة انتهاء عام ١٩٦٧ كلف العماد بستاني قائد الجيش المقدم غبريال لحود اجراء دراسة عن اوضاع الضباط المادية واستنادا لهذه الدراسة اودعني المقدم لحود لائحة باسماء الضباط الذين سيمنحون مساعدات مالية بلغت قيمتها عشرين الف ليرة لبنانية وقد وقعها المقدم لحود وامرني بدفعها فوضعت كل مبلغ ضمن ظرف مع ايصال واضح باسم الضابط صاحب العلاقة وسلمت كل الظروفة او المغلفات الى المقدم لحود الذي اعاد لي الايصالات موقعة من اصحاب العلاقة بعد حين وقال لي قابل

هذه الايصالات على اللائحة وفي حال المطابقة اتلف هذه الايصالات لانه لا يجوز الاحتفاظ بها حفاظا على كرامة الضباط فقابلت الاسماء ووجدتها مطابقة واتلفت الايصالات مع اللائحة وسها عن بالي اخذ ايصال اجمالي بالمبلغ من المقدم لحود » .

سمح السفير المصري

ويروي الشاهد سعيد اسعد سالم القصة الاتية كما وردت في افادته امام التحقيق :

في سنة ١٩٦٤ وخلال شهر اب اقيمت حفلة غنائية على مدرج لبنان احياها عدد من الفنانين ومن بينهم المطرب المصري محمد طه . وفي احدى الوصلات الغنائية اخذ ينكت على الحكام اللبنانيين والشعب اللبناني (مثلا) « الشعب اللبناني غافي والحكام اللبنانيين غافيين والقمر والنجوم في السماء غافية ما في الا عيون ابو خالد بتحرس سماء لبنان » . وكانت يومذاك شركة التلفزيون اللبنانية القنال ٧ تنقل هذه الحفلة . قمت من مكاني موجها كلامي الى المطرب محمد طه : « ما في عيون بتحرس سماء لبنان الا عيون الجيش اللبناني » . اثناءها بدأ ضرب الكراسي تجاه المسرح وعلى اجهزة القنال ٧ واشتبك الجمهور مع بعضهم البعض .

وفي اليوم التالي كتبت مقالا في جريدة « الجمهورية » متهجما على محمد طه وكلامه الذي يحط من كرامة الحكام والشعب طالبا من الحكومة اللبنانية منع هذا المطرب من دخوله لبنان لانه يسيء الى الحكام ، وبعد اربعة ايام حضر الى منزلي اثنان من رجال المكتب الثاني طالبين من زوجتي ابلاغي الحضور الى وزارة الدفاع لمقابلة العقيد غابي لحود . رفضت الانصياع لهذا الامر . وفي الليلة نفسها حوالي الساعة ٣ صباحا حضر بعض رجال المكتب الثاني لاخذي الى القيادة بالقوة فلم يجدوني لاني كنت غائبا عن بيروت وموجودا في بلدة قرطبا وبعد مدة يومين اتصلت بالمرحوم النائب انطوان سعيد واخبرته القضية وكان بيدي جريدة « الجمهورية » التي كتبت فيها مقالي ، اتصل النائب سعيد بالمدعي العام الاستاذ جورج ملاط

عارضا عليه المقال واستعلم منه اذا كان مثل ذلك المقال يلاحق ! وبعد اطلاع النيابة العامة عليه قيل له ان المقال لا يلاحق وله الحق بان يكتب ما يريد .

وفي اليوم التالي اي نهار السبت اتصل النائب انطوان سعيد بغابي لحود عارضا عليه الموضوع وقال له ان سعيد سالم موجود عندي في المستشفى فطلب غابي لحود من انطوان سعيد ان يرسلني الى القيادة . رفضت الطلب واصريت على ان يذهب معي النائب سعيد الى القيادة وكانت الساعة التاسعة صباحا فدخل النائب سعيد الى مكتب غابي لحود وبقي لغاية الساعة ١٥ بعد الظهر ، وبعدها خرج سعيد وطلب مني البقاء في القيادة لغاية عودته واخراجي من القيادة . لم يعد سعيد حسب الموعد وبقيت موقوفا ليوم الاحد اذ حضر النائب سعيد وطلب بالهاتف غابي لحود وطلب منه اخراجي من الوزارة ، اجابه لحود انا آت الى الوزارة . انتظر سعيد وحضر غابي لحود الساعة ١١ ظهرا . خرج سعيد وقال لي نحن بانتظار هاتف من السفير المصري المدعو عبد الحميد غالب . بقي معي لغاية الساعة ١٤ ولم يجر أي اتصال هاتفي بين القيادة والسفير المصري . خرج غابي لحود من القيادة على ان يعود الساعة ١٨ مساء لاخراجي من الوزارة فلم يعد وبقيت موقوفا لليوم التالي اي نهار الاثنين . فاذا بالرقيب ابراهيم منذر والرقيب اول فيليب كنعان يهدداني بالضرب وشتماني بكلام بذيء قائلين لولا النائب انطوان سعيد لكنت اليوم في المقبرة . الساعة الواحدة بعد الظهر حضر النائب انطوان سعيد الى القيادة واجتمع مع غابي لحود لاخراجي من القيادة . جرى الاتصال مع السفير المصري . سمح السفير باخلاء سبيلي شرط ان انكر المقال المذكور والا لا يعرف ما هو مصيري .

وبناء لطلب السفير المصري كتبت مقالا في جريدة « الانوار » و « الراصد » بواسطة الاستاذ شدياق الذي يعمل في جريدة « الراصد » هذا عنوانه « ان ما جاء باقوال احدى الصحف غير مطابق للواقع » . سلمت هذه الصحف بعد تكذيبها الى المعاون فيليب كنعان ثم قال فيليب لو ما تكون صاحبنا وكنت رفيقنا بالجيش لكنا دعوسناك كما دعوسنا غيرك .

اتصل فؤاد بطرس هاتفيا

وبعد مدة شهر تقريبا او اكثر ارسل بطلبي ابراهيم منذر بعد ان اصبح رئيس فرع المكتب الثاني في الاشرفية بشارع اتشناك قائلا لي بالحرف الواحد : شو بدك بالكيلاني وبالياس عواد ، الياس عواد زلمة المكتب الثاني يلي بدو يعملو بالاشرفية بيعملو . وكانت الساعة ١٤ بعد الظهر خرجت من مكتبه وسرت نحو منزلي الكائن بشارع مار لويس وبوصولي الى قرب معمل قازان صدمتني سيارة من الخلف كان يقودها الياس عواد وبرفقته عدة اشخاص اعرف منهم ميشال اليازجي وغابي جبيلي والندي وجورج عواد كانوا سيارتين فيهما ١٠ اشخاص نزلوا من السيارة كلهم وبدأوا يضربوني مما سببوا لي رضوضا وتكسير ٣ اسنان في فمي وتقدمت بشكوى فورا ضدهم ونلت ١٠ ايام تعطيلا عن العمل . والشكوى اقيمت في مخفر النهر . بعد تقديم هذه الشكوى اوقفوا جميعا من قبل رجال الفرقة ١٦ امام منزل الياس عواد واخذوهم الى مخفر النهر وعندئذ استجوبوا جميعا. اتصل فؤاد بطرس هاتفيا طالبا من رئيس المخفر ان يخلي سبيلهم فورا وبالفعل اخلي سبيلهم رغم اني نلت عشرة ايام تعطيلا عن العمل وعملهم هذا كان مدفوعا من قبل ابراهيم المنذر » .

ويضيف سالم ان هناك بعض الاشخاص كانت تفرض عليهم الخوة واذا امتنعوا يتعرضون للضرب . « اعرف منهم جورج كرم الذي يعمل سائقا على خط الاشرفية وهو من قرطبا ومقيم في الاشرفية قرب كنيسة السيدة وميلاد بدر من عين دارة ومقيم في الاشرفية محلة الجعيتاوي ويعمل سائقا على ذلك الخط وموقفه بساحة الدباس وقد طعن بموسى وكسرت يده وانطوان عويس من منصورية المتن ومقيم في الاشرفية شارع مار لويس وسائق على خط الجعيتاوي وموقفه في ساحة الدباس وانه اصيب بمرض في القلب بسبب التهديد الذي تعرض له من قبل ازلام المكتب الثاني بالاضافة الى قصص نسائية مريبة كنت اسمع بحدوثها الا انني لم اتدخل بها حتى اعرف اسماء اللاتي تعرضن لسلب شرفهن من قبل جماعة المكتب الثاني » .

المكتب الثاني والانتخابات

كان تدخل ضباط الشعبة الثانية في الانتخابات على نطاق واسع جدا . وكانت هذه القضية هي مهمتها الاولى . فكانت مكاتب الشعبة الثانية اشبه بدار الحكومة ، تضج بالمرشحين والسياسيين ينتظر كل منهم دوره ليحظى بمقابلة رئيس الشعبة .

وفي مكتب رئيس الشعبة كانت تطبخ اللوائـــح الانتخابيـة فتجري تنازلات وانسحابات في مقابل مبالغ يدفعها رئيس الشعبة من موارد سنأتي على ذكرها . وكانت الشعبة الثانية تساند فئة معينة من المرشحين هـي فئة النهجيين واصدقائهم من مؤيدي الرئيس السابــق فؤاد شهـــاب ، وكانت تحارب بشدة اخصامهم .

وقبيل الانتخابات كانت توعز هذه الشعبة الى ضباطها في المناطــق بتنظيم لوائح بانصار خصوم الفئة التي تساندها ، ثم تعمل على الضغط على المفاتيح الانتخابية للعمل لمصلحة الفئة التي تؤيدها الشعبة الثانية . وكانت تستعمل لذلك مختلف انواع الضغوط منها بالوسائل المادية ، ومنها بحجز الحرية ، ومنها بالمضايقة ، ومنها بالتنكيل ، ومنها بمنح رخـــص الاسلحة ، الخ ...

وعشية الانتخابات كانت تنتشر عناصر الشعبة في منطقة الانتخابات وتقوم بالتدخل باساليب مختلفة ، كل ما يقـــال فيها انها بعيدة عـــن الديموقراطية وعن احترام حرية الانسان . وكان يتم كل ذلك تحت ستار المحافظة على الامن والنظام ، وعلى حساب سمعة الجيش ومعنوياته » .

هذا ما ورد في خلاصة التحقيق في قضية المكتب الثاني السابق لجهـة

تدخل ضباط المكتب المذكور في الانتخابات النيابية .

وقد ورد في ترتيب المسؤوليات على الضباط بسبب تدخلهم في الانتخابات ما يأتي :

١ الرائد عباس حمدان : تدخل في الانتخابات النيابية في منطقة النبطية . وقد تأيد ذلك باعتراف النقيب جورج حروق .

٢ ـ النقيب كمال جرجي عبد الملك : اقدم على التعدي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخل في الانتخابات النيابية وعلى مخالفة التعليمات العسكرية وحجز حرية بعض الاشخاص . وقد تأيد ذلك بافادات النقيب عفت قهوجي والنقيب غسان ضاهر والنقنب يحيي شهاب والمعاون اول الياس نجيم والسيد عوض عتال وباعترافه هو .

٣ ـ المقدم سامي الشيخة : تدخل في الانتخابات النيابية . وقد تأيد ذلك بافادة المقدم احمد حمدان ، بافادته الشخصية ، بافادة المعاون اول موسى القسيس ، بافادة النقيب الطيار سليمان مظلوم معطوفة على افادة العقيد الركن علي عبود قائد سلاح الدفاع الجوي .

٤ ـ النقيب جان ناصيف : تدخل في الانتخابات النيابية والرئاسية والنقابية . وقد تأيد ذلك بافادات المقدم احمد حمدان والمقدم ياسين سويد والنقيب حسين عواد والنقيب شامل موزايا والنقيب نبيه فرحات والمعاونين كريم جريج وفريد الحداد وفيليب الخوري . وباعتراف النقيب نعيم فرح .

٥ ـ النقيب نعيم فرح : تدخل في الانتخابات النيابية والرئاسية والسياسية بصورة عامة . وقد تأيد ذلك بافادة المقدم عاكف حيدر .

وباعترافه انه اشترك مع النقيب جان ناصيف في توقيف اشخاص من فئة معينة لايهام الرأي العام بان التوقيف يجري على الفئتين . بافادة المقدم احمد حمدان . باعترافه بأن هناك فئة سياسية غير معطى توجيه بمساعدتها .

٦ ـ الرائد منير مرعي : تدخل في الانتخابات النيابية في قضاء الزهراني وصيدا . وقد تأيد ذلك باعتراف النقيب جورج حروق .

٧ ـ العميد الركن منير حمدان : لم يقف موقفا حازما من تجاوزات ارتكبت في منطقة البقاع حينما كان قائدا لها خلال انتخابات عام ١٩٦٨ ، اذ حدثت توقيفات وتدخلات ، ووزعت لوائح اسمية في منطقته من دون ان يكون هو قد اعطى امرا بذلك الى تمييع المسؤوليات في بعض المخالفات في منطقته .

٨ ـ العقيد الركن جورج كرم : اشترك في تنظيم لوائح بانصار فئة معينة . وقد تأيد ذلك بافادة النقيب نعيم فرح .

٩ ـ الرائد ميشال خوري : تدخل في الانتخابات النيابية والرئاسية . وقد تأيد ذلك بافادات النقيب ألبير سماحة والمقدم احمد حمدان والنقيب جورج جبيلي ، بتنظيم لائحة اسمية بخط يده تصنف المواطنين كما هو ظاهر في المستند الرقم ١٤ ـ ٢ من التحقيق السابق . بافادة الملازم اول اسعد القسيس .

١٠ ـ المقدم غبريال لحود : تجاوز السلطات الشرعية والعمل لمصلحة وباسم ، وبتعليمات من شخصية لم تعد لها الصفة الرسمية . والتدخل في الانتخابات النيابية على نطاق واسع في سبيل هذه الغاية ، وخلافا للتعليمات المعممة من القيادة في هذا الشأن .

١١ ـ المقدم سامي الخطيب : التدخل السافر في الانتخابات النيابية لمصلحة الشهابيين .

١٢ ـ النقيب جورج حروق : تدخل في الانتخابات النيابية بتعليمات من رؤسائه .



عبد الملك يروي ...

كيف كان يتم التدخل في الانتخابات ؟

يروي النقيب كمال عبد الملك في افادته ما يلي :

« انني تدخلت في الانتخابات النيابية التي حصلت سنة ١٩٦٨ في منطقة الجنوب دائرة صور وذلك بناء على تكليف من قائد المنطقة انذاك المرحوم العماد جان نجيم وعلى اثر فصلي من بيروت الى الجنوب قبل موعد الانتخابات بثلاثة ايام بموجب برقية صادرة عن القيادة الشعبة الاولى الرقم ١٩١١ تاريخ ٢٧–٣–١٩٦٨ وهي تقضي بفصلي الى منطقة الجنوب ووضعي بتصرف قائد المنطقة اعتبارا من ٢٧–٣–١٩٦٨ حتى اشعار اخر بالرغم من كوني كنت اقوم باستلام قيادة لفيف المقر العام في بيروت وقد اوقف الاستلام لتنفيذ المهمة . ولدى وصولي الى صيدا تقدمت من قائد المنطقة المذكور حيث كلفني بموجب مهمة ومع سيارة عسكرية التوجه الى قضاء صور يومي الخميس والجمعة قبل حصول الانتخابات لدرس حالة الامن في القضاء المذكورة ودرس الوضع الانتخابي بالنسبة الى اللائحتين المتنافستين في تلك المنطقة مع امر بمساعدة لائحة المرشح الاستاذ صفي الدين . ولدى وصولي الى صور اتصلت ببعض الاشخاص من معارفي واصدقائي بالنظر لكوني على اطلاع سابق في قضاء صور حيث كنت ضابطا للشعبة الثانية في منطقة الجنوب بين سنة ١٩٦٠ – ١٩٦٢ فتبين لي ان الجو متوتر بالنظر لكثرة الحوادث بين انصار اللائحتين منها حادث حصل في ١٩–٣–١٩٦٨ في بلدة صور استعملت فيه الحجارة والعيارات النارية وحادث حصل في صور بين انصار المرشحين في ٢٤–٣–١٩٦٨ اطلقت فيه بعض العيارات النارية وحادث اطلاق النار ابتهاجا في ٢٤–٣–١٩٦٨ من قبل المتهم جميل نويري اثناء مرور موكب احد المرشحين كما حصل بتاريخ ٢٥–٣–١٩٦٨ حادث اطلاق نار على منزل مختار زبدين وبتاريخ ٢٦–٣–١٩٦٨ وتعرض موكب المرشح صفي الدين لرشق الحجارة امام منزل آل الخليل في صور وبتاريخ ٢٨–٣–١٩٦٨ اطلق ابرهيم مناع النار من مسدس حربي على شخصين

وتسبب بجرحهما وان الحوادث المشار اليها آنفا ابلغني اياها رجال الدرك وبالنظر لهذا الجو اتصلت بالمرشحين انفسهم دون استثناء طالبا اليهم الهدوء ومساعدتي على تهدئة الحالة وتأمين الاستقرار يوم الانتخاب . ونهار السبت السابق ليوم الاقتراع تبلغت مذكرة من القيادة بواسطة قائد المنطقة بتعييني رئيس ضباط الارتباط في قضاء صور وكان تحت أمرتي خمسة ضباط وهم النقيب نصر والنقيب قهوجي والنقيب جورج جبيلي والنقيب الياس ناصيف وان تلك المذكرة كانت خطية وهي صادرة عن القيادة العامة وكان كل ضابط قد تلقى مهماته العامة بصورة مباشرة من القيادة العامة كما انني كنت احمل ملفا يحتوي على مراكز الاقتراع ومراكز القوى واسماء رؤسائها ولائحة بتصنيف القرى من حيث الامن ولائحة تتضمن اسماء عناصر الشغب بغية مراقبتها . وان كل ضابط من ضباط الارتباط كان يحمل ملفا لا يحتوي على لائحة باسماء عناصر الشغب بل انني انا زودت كل ضابط باسماء عناصر الشغب الموجودة في منطقته نقلا عن اللائحة الموجودة معي وانني كلفت ضباط الارتباط بمراقبة هؤلاء الاشخاص ولم اعط اي امر لاي منهم بتوقيف اي شخص بصورة احتياطية وان ضباط الارتباط لم يوقفوا اي شخص طيلة نهار الاقتراع اما انا فقد اوقفت بعض الاشخاص اي انني استدعيتهم بناء لشكاوى الى مكتبي في ثكنة صور وحققت مع البعض منهم وقد نظمت محاضر بحقهم من قبل رجال الشرطة العسكرية وقد احيلوا على النيابة العامة بناء على برقية قيادة المنطقة رقم ١٤ تاريخ ٣٠-٣-١٩٦٨ وان المتهمين في تلك الشكاوى قد اوقفوا بتهمة الرشوة كما ان هناك بعض الاشخاص قد اوقفوا بناء على تعليمات القيادة لانهم غرباء عن المنطقة او كانوا ينقلون سلاحا وان البعض من هؤلاء الاشخاص قد اوقفوا على حواجز الجيش .

س ـ هل اوقفتم اشخاصا دون مراجعة النيابة العامة ثم اطلقتم سراحهم بعد الانتهاء من عملية الاقتراع ؟

ج ـ كلا بل انني كنت استدعي بعض الاشخاص للتحقيق معهم بعد ابلاغهم بواسطة الدرك او بواسطة الشرطة العسكرية وكانوا يحضرون من تلقاء انفسهم احيانا او بواسطة القوى المكلفة ابلاغهم احيانا اخرى » .

... ونعيم فرح

اما النقيب نعيم فرح فيقول في افادته :

س ـ هناك بعض لوائح تحمل اسماء اشخاص من انصار جهة معينة جرى توزيعها على ضباط الارتباط وضباط الشعبة الثانية وبعض رجال الامن بغية تنفيذ مضمونها وذلك بحجز حرية اولئك الاشخاص طيلة مدة العمليات الانتخابية . فهل اطلعت على مثل هذه اللوائح او اشتركت بتقديمها ووضع اسماء بعض الاشخاص فيها او كلفت احدا من ضباط الارتباط تنفيذها ؟

ج ـ انني لم اشترك في وضع تلك اللوائح او اتدخل في كتابة بعض الاسماء فيها وقد فوجئت بخبر وجود هذه اللوائح الاسمية مع بعض القوى المتمركزة على الحواجز وذلك عندما وردتني مخابرة هاتفية من المقدم غبريال لحود رئيس الشعبة الثانية اثناء وجوده في القصر الجمهوري وقد علمت بوجوده في القصر الجمهوري لان المخابرة طلبها المقدم شعراني . وقال لي المقدم لحود ان هناك لائحة وصلت الى القصر الجمهوري بواسطة وزير الدولة هنري بك فرعون وهذه اللائحة تتضمن عدة اسماء وبعض المفاتيح الانتخابية العاملين لمصلحة السيد جوزف سكاف كما انها تتضمن ارقام بعض السيارات وان هذه اللوائح قد وصلت الان الى القصر الجمهوري من المنطقة وسألني عما اذا كنت انا قد وزعت مثل هذه اللوائح فاجبته بالنفي وطلب مني معرفة مصدر تلك اللوائح ثم عدد لي بعض الاسماء المدونة في تلك الوائح وسألني عن الفئة التي ينتمون اليها فاجبته على الفور بانهم من مؤيدي السيد جوزف سكاف . ثم اتصلت بضباط الشعبة الثانية وهم المقدم سامي الشيخة والمقدم سامي الخطيب والنقيب جان ناصيف الذين كانوا يعملون اثناء الانتخابات في زحلة فنفوا لي معرفتهم بمصدر واضع تلك اللوائح وكان ذلك في منتصف ليل السبت الاحد اي ليلة حصول الانتخابات . وفي صباح يوم الاحد وهو موعد الاقتراع ذهبت برفقة المقدم سامي الشيخة الى مكتب قائد المنطقة العميد منير

حمدان وساله المقدم الشيخة عن مصدر تلك اللوائح ومن وزعها فاجابه بان المساعد الاول العقيد جورج كرم هو الذي وضع اللوائح بحضور النقيب المتقاعد البريدي وقد وزعها العقيد كرم على ضباط الارتباط ورؤساء الحواجز واكمل العقيد حمدان قائلا انه اصدر اوامره لجمع تلك اللوائح وهذا كل ما تصل بعلمي حول هذه للوائح .

س ـ صبيحة يوم الاحد وقبل ذهابك برفقة المقدم الشيخة الى مكتب العميد حمدان لمراجعته بشأن اللوائح الم تشاهد شاحنة عسكرية كبيرة حجز بداخلها عدة اشخاص من المفاتيح الانتخابية ضمن ثكنة ابلح ؟
ج ـ نعم لقد شاهدت هذه الشاحنة وفيها عدة اشخاص موقوفين وقد افرج عنهم على الفور بامر من قائد المنطقة العميد حمدان .

س ـ الم تعط امرا هاتفيا للمقدم احمد حمدان الذي كان متمركزا في شتورا بالقاء القبض على رئيس محكمة استئناف جبل لبنان القاضي فرح حداد وهو من بلدة جديتا ؟

ج ـ لا صحة لهذا الزعم مطلقا وان المقدم احمد حمدان هو الذي الصق تهمة شراء الاصوات بالاستاذ فرح حداد بناء على شكوى شفوية تلقاها من بعض اشخاص من جديتا كان قد عرفهم على المقدم احمد حمدان في شتورا المدعو جورج الريس من جديتا كما ان الاخير حضر الى شتورا وابلغ المقدم احمد حمدان ان الاستاذ فرح حداد يشتري الاصوات في جديتا ثم اتصل بي في ما بعد ان المقدم احمد حمدان قد استحضر الاستاذ فرح حداد من جديتا الى شتورا واوقفه في مكتبه واتصل بالنائب العام الاستاذ امين العابد هاتفيا وقال له : « عندي هون رئيس محكمة بعبدا الاستاذ فرح حداد عم يشتري اصوات في جديتا راح ابعت لك اياه وفهموا ما يقوم بهالعمل » . وانني عرفت هذه الواقعة بعد ان اجري معي التحقيق الاداري فاستعلمت من اشخاص في شتورا ومن جورج وشفيق الريس والمقدم احمد حمدان ومن الاستاذ فرح حداد واعرفه قبل حصول الانتخابات واستغربت نسبة هذا الفعل لي وانا لا يحق لي اصدار اي امر للمقدم احمد حمدان الذي يعلوني رتبة وكنت يومذاك ملازما .

س ـ الم يتصل بك النقيب جان ناصيف على اثر اشاعة خبر استقالة وزير الداخلية آنذاك فخامة الرئيس الحالي الاستاذ فرنجية بسبب تدخلكم بالانتخابات وطلب اليك ان تضع له لائحة باسماء بعض انصار

المرشح مخايل الدبس وتوقيفهم صوريا لكي يبلغ هو بدوره السلطات العليا في بيروت تغطية لعملكم السابق ؟

ج ـ انني لا اذكر هذه الواقعة ولا صحة لها اطلاقا .

س ـ هل كنت تقوم بدفع بعض الاموال لمصلحة بعض المفاتيح الانتخابية وفي حال الايجاب من اين كنت تأتي بتلك الاموال ؟

ج ـ انني كنت ادفع رواتب شهرية الى مخبرين كانوا يعملون معي في الشبكة ولم ادفع مبلغا من المال بقضايا انتخابية وان اجور المخبرين كانت تدفع شهريا بموجب لوائح ومقابل ايصالات يوقعها المخبر صاحب العلاقة وكانت ترفع الى رئيس الشعبة الثانية في قيادة الجيش .

س ـ هل قبضت اي مبلغ من المرشح مخايل الدبس لك او لمرؤوسيك ؟

ـ كلا .

س ـ لقد سبق لك ان افدت الان انك عندما سألك المقدم غابي لحود عن ميول الاشخاص الذين سماهم لك والواردة في اللائحة التي وصلت الى القصر الجمهوري بانهم من انصار جوزف سكاف وقد اجبته على الفور بذلك فكيف تمكنت من الوقوف على امر اولئك الاشخاص بانهم من انصار جوزف سكاف اذا لم تكن انت الذي وضعت تلك اللوائح بأسمائهم ؟

ج ـ انني اجبت على الفور لاني كنت اعتمد على ذاكرتي وعلى بعض المعلومات التي كنت ابعثها للقيادة شهريا عن ميول بعض الاشخاص ونشاطاتهم الحزبية والسياسية وان القيادة كانت تكلفنا وضع مثل هذه الدراسات .

س ـ هل ارسلت صبيحة يوم الانتخاب عناصر شغب الى بلدة صغبين لافتعال حوادث مخلة بالامن حتى تمكنتم من توقيف الاستاذ روبير غانم وحجزتم حريته .

ج ـ ان الاستاذ روبير غانم قد اوقف يوم السبت لحصول خلاف بينه وبين عناصر من قوى الامن الداخلي وذلك دون علمي او تدخل مني الا انني علمت من الضابط المقدم محمد نبيل قريطم ان الاستاذ روبير غانم قد اوقف وانه راجع بشأنه قائد المنطقة العميد منير حمدان لاطلاق

سراحه فرفض ذلك بحجة انه تلقى امرا من العماد اميل البستاني لتوقيفه ولا يمكنه اطلاق سراحه الا بعد مراجعة النيابة العامة العسكرية في بيروت في حين ان المقدم قريطم كان في ذلك الحين معاونا لمفوض الحكومة » .

منين انت يا ...

وورد في افادة الرقيب كامل موزايا الاتي :

« كنت على الحدود الجنوبية في معتصم البياضة خلال عام ١٩٦٤ فاستدعيت من قبل آمر سريتي النقيب ادمون واكيم يومذاك واخبرني انني مطلوب الى الشعبة الثانية في بيروت . واضاف ان طلبي يمكن ان يكون لاعطائي توجيهات انتخابية لان الاستدعاء حصل عشية الانتخابات نهار السبت ثم اوصاني بان اكون عسكريا بكل معنى الكلمة . فتوجهت الى بيروت ودخلت احد المكاتب وكان داخله الرائد ادغار معلوف والنقيب جان ناصيف وضابط ثالث لا اتذكره فبادرني النقيب جان ناصيف بقوله : « منين انت يا موزايا » فاجبته : « من جاج قضاء جبيل » فتابع شارحا لي ان السيد ريمون اده هو ضد الجيش ويجب محاربته واسقاطه ومن الادلة ان السيد اده يكره الجيش روى لي اثناء وجود العقيد خطيب في اوتيل سان جورج ذات مرة باللباس المدني ورد على لسان السيد ريمون اده ما معناه انه صار ضباط الجيش يعرفوا يلبسوا كرافات . واوعز الي النقيب ناصيف بعد ذلك بالانصراف الى منزل والدي فذهبت وطلبت من ذوي عدم التظاهر وافعلوا ما تشاؤون .

وقد استدعيت في مرحلة انتخابية ثانية عشية الانتخاب نهار سبت ودخلت لعند النقيب جان ناصيف وكان موجودا ايضا الرائد ادغار معلوف وفور دخولي الى المكتب فاجاني النقيب ناصيف بقوله : « شو بو بيك حامل السلم بالعرض فهمو اده او الجيش اده او انت » . فطلبت منه الايضاح عما يريد ان يقوله فاجاب : « ابوك حامل السلم بالعرض وعم يبرم من مطرح لمطرح ويعمل دعاياته انتخابية لصالح السيد ريمون اده » فاجبته على الفور : سيدي ما بسمحلك ان تجيب سيرة بيي فاذا كان عندك اوامر عسكرية اعطيني ياها والا بانصرف . فاخذ الرائد ادغار معلوف باشارة من يده يدعوني الى وجوب ملازمتي الهدوء وقد اجابني النقيب ناصيف « انصرف فانصرفت » .

الجلسة الرابعة

الجلسة الرابعة من جلسات محاكمة ضباط المكتب الثاني السابق تميزت بالصخب وتبادل التحديات بين النائب العام العسكري وبعض وكلاء الدفاع الذين هددوا بالانسحاب احتجاجا على لهجة المدعي العام التي اعتبروها محاولة منه للتأثير على الشهود . وقد تدخل رئيس المحكمة العقيد جورج غريب وحسم الخلاف داعيا الى رحابة الصدر وطالبا من المدعي العام والمحامين وقف النقاش وعدم توجيه الاسئلة الا بواسطة الرئاسة .

واستمعت المحكمة الى دفعة جديدة من شهود الحق العام العسكريين، وتركزت الاسئلة على اتلاف المستندات وحجز الحريات والتدخل في الانتخابات .

وابرز ما حفلت به الجلسة قول العميد الركن منير حمدان ان التعليمات التي نفذها الضباط تلقوها من القائد السابق للجيش العماد اميل بستاني. كذلك قول العميد احمد زكا ان العماد بستاني جمع ٢٨ ضابطا وقال لهم: « نحن لا نستطيع الوقوف مكتوفي الايدي في الانتخابات ، واوامري تتلقونها من ضباط المكتب الثاني » . ثم افادة الملازم اول فغالي ان المقدم احمد حمدان كلفه اعتقال اشخاص وقال له : « بدنا نحرق دين جوزف سكاف . »

ونهار الخميس في ١٥-٣-١٩٧٣ تابعت المحكمة العسكرية برئاسة العقيد جورج الغريب ، محاكمة الضباط السابقين في المكتب الثاني . فاستمعت في الجلسة التي بدات الساعة التاسعة صباحا ، وهي الجلسة الرابعة ، الى دفعة جديدة من شهود الحق العام .

الراي العـام المخيـف

وفي مستهل الجلسة اثار المحامي باسم الجسر مجـددا قضية نشر التحقيقات التي اجراها المحقق العسكري طالبا الاكتفـــاء بنقل وقائـــع المحاكمات . وقال : استميح المحكمة المحترمة عذرا اذا ما توجهت عبرهـا الى الصحافيين الذين ينقلون وقائع المحاكمـــة بكل دقـة ، الا ان نشر التحقيقات الاولية والعناوين الضخمة قد ترك في الرأي العام اثرا ولا اخشى ان تتأثر المحكمة بهذا الجو المصطنع بل الراي العام ، فتلك هي مأساة هذا العصر ، ذلك ان وسائل الاعلام اصبح لها تأثير بالغ . ان الراي العام يقف على عتبة هذه المحكمة .

وقال المحامي فؤاد مشعلاني : انا غير قلق من الرأي العام ولا ممـا تكتبه الصحافة لان جميع الاثارات مهما بلغت ستتحطم على عتبة هـذه المحكمـة .

المدعي العام الشيخ اسعد جرمانوس : ان ملف هذه الدعوى العالقة امامنا بقي سرا حتى اقترن بقرار نهائي ووضع الملف ، واني اجزم بانـه وضع فقط في تصرف المتهمين ووكلاء الدفاع واتحدى ايا كان ان يبين او يثبت ان ما ورد في التحقيق من وثائق ومستندات قد اطلع عليه غير من له الحق الشرعي في ذلك . واذا كان تسرب شيء ما في هذه الفترة فلا علاقة لنا به وانا لا اتهم احدا بمفرده . ومن جهة اخرى اكرر القول ان هذه المحكمة تحكم باسم الشعب اللبناني ووفقا لوحي الضمير والوجدان .

وقال رئيس المحكمة : ان المحكمة هدفها التجرد الكامل وتستوحـي احكامها من ضميرها وتأمل في ان تأتي الاحكام مستقيمة وترجو الله ان يوفقها الى اعطاء الحكم العادل كما تأمل من المتهمين والشهود في ان يدلوا بشهادات مستقيمة وحقيقية لتأتي الاحكام مستقيمة .

اتلاف المستندات

وانتقلت المحكمة الى سماع الشهود ، فقال الرقيب اول بطرس الطحش ان لا عداوة بينه وبين الرائد ادغار معلوف او النقيب المتقاعد جورج حروق وانه يؤيد افادته امام المحقق العسكري ولا زيادة لديه . وقال ان وظيفته كانت في الشعبة الثانية امينا للسر في الفرع العسكري ، وانه لا يذكر من اعطى الامر باتلاف مستندات الضباط . وان الرتباء راشد وعون وشعبان اتلفوا المستندات .

وقال الرقيب خالد شعبان انه كان في امانة السر في الفرع العسكري واضاف : انا اذكر ان الرائد ادغار معلوف دخل برفقة الرقيب راشد جناح حفظ الملفات وتحدثا معا في شأن المستندات . وفي اثناء وجود الرائد معلوف لم يجر اي اتلاف ولكن بعد خروجه بدأت عملية الاتلاف .

الرئيس ـ تقول في افادتك امام المحقق العسكري انه بعد فصل الرائد معلوف من صيدا عاد الى المكتب الثاني وجرى نقل وثائق الى الجمهور واتلاف اخرى .

الشاهد ـ انا لم اسمع الرائد معلوف يعطي اوامر باتلاف مستندات. والحقيقة ان الله فوق الجميع وعندي ولاد وما بحمل ضميري شعرة .

الرئيس ـ ولكن انت تقول في افادتك انك تجزم بان الرائد معلوف حضر الى مكتب الشعبة الثانية واعطى الامر باتلاف المستندات من ملفات الضباط . فما سبب هذا التناقض ؟.

ـ انا استنتجت ان الرائد معلوف اعطى الامر لانه جرى فورا اتلاف المستندات واشتركت في العملية شخصيا حتى اننا قمنا يوم الاحد باتلاف المستندات .

المدعي العام ـ ورد في افادتك لدى المحقق انه جرى اتلاف نوعين من

المستندات وان وثائق نقلت الى الجمهور . فما هو نوع المستندات التي احرقت ؟

ـ اتلف القسم الاول بواسطة آلة في القيادة ، ووثائق اخرى نقلت الى الجمهور واتلفت لان الآلة لم تعد قادرة على اتلاف المستندات والاوراق الضخمة التي كانت ضمن ثلاثة اكياس كبيرة من الجنفيص .

المدعي العام ـ في افادتك تقول انهم تلفوا واخذوا ... من اخذ الاكياس ومن اتلف ؟

ـ نحن اخذنا الاكياس بأمر من الرقيب اول راشد والرقيب اول حداد ، وكان معنا الرقيب عون والرقيب سعيد وغيرهما ونقلنا بعض المستندات الى القيادة في الجمهور واتلفناها .

المحامي شحاده معلوف ـ من اعطاك الامر باتلاف المستندات وهل هو الرائد معلوف ؟

ـ انا لم تكن لي علاقة بالرائد معلوف والرقيب حداد هو الذي طلب مني اتلاف المستندات والرائد معلوف لم يصدر لي أمرا ولا حدثني .

معلوف ـ اطلب اجراء مقابلة بين الشاهد والرقيب حداد والرقيب كليم .

الرئيس ـ المحكمة تقرر رفض الطلب .

واضاف : اي نوع من المستندات اتلف ؟

الشاهد ـ اخبار تافهة من ملفات الرتباء والافراد لم تكن مستندات. والملفات كانت لا تزال سليمة ولم تمس .

س ـ كيف عرفت انها اخبار تافهة ؟

ج ـ لاني اعدها واطلع عليها بحكم عملي .

المحامي جان باز ـ في الفترة التي كان فيها الشاهد في غرفة «الربائد» اي الملفات وخلال فترة حرق المستندات والاخبار هل شاهد النقيب حروق ؟

ج ـ لا ابدا .

باز ـ يقول الشاهد ان هذه الوثائق تافهة فما هو نوع هذه الوثائق التافهـة ؟

الرئيس ـ ارفض طرح هذا السؤال ... كيف حصل الاتلاف ؟

الشاهد ـ على مرحلة واحدة انما في مكانين مختلفين .

الرئيس ـ مرحلة الاتلاف حصلت قبل صدور مذكرة التشكيلات التي قضت بتعيين النقيب حروق ملحقا عسكريا ؟

ـ نعم ، اعتقد بعدما صدرت مذكرة التشكيلات .

المدعي العام ـ بعد صدور مذكرة التشكيلات هل عاد النقيب حروق الى مركز الشعبة الثانية ؟

ـ بعد شهر ربما شاهدته مرة .

المدعي العام ـ في اية محلة في الجمهور جرى اتلاف المستندات ؟

ـ في فسحة من الارض قرب المستشفى العسكري .

وقال الشاهد الرقيب مخايل سعيد انه لا توجـد عداوة بينه وبين الرائد ادغار معلـوف .

الرئيس ـ ورد في افادتك امام المحقق العسكـري انك اشتركـت في اتلاف المستندات بناء على طلب الرائد ادغار معلوف . فماذا تقول ؟

الرئيس ـ تقول ان الرقيب ابلغك ان الرائد معلـوف امر باتـلاف المستندات ؟

ـ نعم هذا ما قاله لي الرقيب اول سعد عاد وكان رئيسي واطعـت اوامـره ؟

س ـ هل يعقل ان تنفذ اوامر رقيب اول ولا تأخذ الامر من الضابط المسؤول ؟

ج ـ انا رئيسي الرقيب اول سعد عاد وقد نفذت اوامره التي ربما كان اخذها من رئيسه .

المدعي العام ـ انت اعطيت افادة لدى المقدم فوزي حداد وافادة لدى المحقق العسكري وقلت ان بعض المستندات اخبار تتعلق بالمخبرين ، فما سبب هذا التناقض ؟

ـ نعم انها اخبار تتعلق بالمخبرين العسكريين . وانا اعمل في الفرع العسكري .

ادغار معلوف ـ كان الشاهد تابعا فعلا للفرع العسكري .

الرئيس ـ هل سالت لماذا تحرق الاوراق ؟

ج ـ اعطيت الامر فنفذته ولم اسأل

س ـ هل اعطاك النقيب حروق الامر باتلاف المستندات ؟

ج ـ لا .

من امر من ؟

الرئيس (بعدما تنهد مرارا) ـ ارى ان الرتباء اتلفوا مستندات لم يطلب منهم اتلافها في الشعبة الثانية !

وقال العريف اول حبيب عون انه خدم الرائد معلوف والنقيب حروق في الشعبة الثانية وكانت وظيفته سائق سيارة وانه نقل الاوراق والمستندات في سيارة الى اليرزة ثم الى الجمهور حيث جرى اتلافها وان الرقيب اول سعد عاد اعطاه الامر بنقلها .

س ـ هل جرى نقلها في سيارة الرائد ملعوف ؟

ج ـ السيارة كانت للشعبة الثانية وليست للرائد .

س ـ كم كان حجم الاوراق التي نقلت الى الجمهور ؟

ج ــ كانت ضمن اربعة اكياس .

س ــ كيف اخذت السيارة من دون موافقة الرائد معلوف ؟

ج ــ السيارة هي للشعبة الثانية وكانت باسم الرائد معلوف .

س ــ هل اعطاك الرائد معلوف امرا بنقلها ؟

ج ــ لا .

س ــ ماذا كانت تحوي الاوراق التي اتلفت ؟

ج ــ كانت تحوي اخبارا خاصة عن الضباط وبعض المدنيين ؟

س ــ الرقيب مخايل سعيد قال ان الوثائق نقلت بشكل رزم وليس في اكياس ؟

ج ــ جرى نقل وثائق اخرى في سيارة اخرى .

المدعي العام ــ بامر من نقلت اوراقا تتعلق بمدنيين ؟

ج ــ بامر الرقيب اول سعد عاد .

ونفى الشاهد الجندي ملحم شلهوب ان تكون هناك عداوة بينه وبين الرائد ادغار معلوف . وكانت وظيفته حاجبا في الشعبة الثانية .

الرئيس ــ ورد في افادتك انه قيل لك ان الرائد معلوف طلب منهم اتلاف المستندات ؟

ج ــ لا اعرف من اعطى الامر ولم اسمع الرائد معلوف يطلب اتلاف المستندات ولم اشاهده . وانا اشتركت في اتلاف الاوراق التي كانت ضمن كيسين من الجنفيص وثلاثة صناديق صغيرة وجرى الاتلاف مرة على آلة في القيادة ومرة اخرى في الجمهور . ولم اعد اذكر من قال لي من الرتباء ان هذه الاوراق عتيقة ولا قيمة لها . وكان الرقيب اول عاد والرقيب اول راشد داخل غرفة الملفات وكانا قد اعد الملفات وقاما باتلافها.

س ــ هل تذكر من قال لك ان الرائد معلوف امر باتلاف المستندات؟

ج ـ لا اذكر اي رقيب قال ان الرائد اعطى الامر باتـلاف الاوراق والمستندات .

وقال النقيب اسعد قسيس انه ليس على خلاف مع الرائدين ميشال خوري وادغار معلوف والنقيب جورج حروق وانه يكرر الافادة التي ادلى بها الى المحقق العسكري .



انتخابات الرئاسة

الرئيس ـ في اي سنة تسلمت وظيفتك ؟

ج ـ من العام ١٩٦٥ حتى العام ١٩٧٠ كنت رئيسا للحرس لدى الرئيس فؤاد شهاب وشاهدت الرائد معلوف مرتين قبل انتخابات الرئاسة كما شاهدت الرائد ميشال خوري قبل ١٩٦٨ وقبل توقيف موكب الرئيس كميل شمعون في جونيه .

كما شاهدت النقيب حروق مرتين وكذلك النقيب جان ناصيف والرائد عباس حمدان ، ومرة كان الرئيس شهاب يتمشى بعد خروج الضباط فسرت الى جانبه وابلغني انه تحدث مع الضباط عن انتخابات رئاسة الجمهورية وجرى ذلك في منزل الرئيس شهاب في عجلتون .

المحامي بهيج تقي الدين ـ هل كان يحضر رجال السياسة وضباط لزيارة الرئيس شهاب .

ج ـ نعم .

س ـ هل كان يسمع احاديثهم ؟

ج ـ لا ، انما الحديث كان يدور كما فهمت من الرئيس شهاب حول انتخابات الرئاسة .

المحامي انطوان زوين ـ وهل كان الرئيس شهاب يستشيرك في انتخابات الرئاسة ؟

المدعي العام ـ لا اسمح بتوجيه مثل هذا السؤال الى الشاهد وتحديه.

المحامي اميل نجم ـ هل كان الرئيس شهاب يحدثك عن موضوع الرئاسة المقبلة ؟

الرئيس – ارفض طرح السؤال .

تقي الدين – لمناسبة اعياد الجيش وراس السنة والاستقلال وغيرها من الاعياد هل كان ضباط الجيش يزورون الرئيس شهاب ؟

– نعم خصوصا في ١٩ اذار عيد مولد رئيس الجمهورية .

الجسر – اين كان يقع مكتب رئيس الحرس ؟

الشاهد – في غرفة في الطبقة الارضية من منزل الرئيس شهاب . وتوجد لي غرفة اخرى في الثكنة .

الجسر – هل نشأ بينه وبين الرئيس شهاب قضية ثقة حتى كشف له الرئيس شهاب عما كان يدور من احاديث بينه وبين الضباط الذين يزورونه ؟

– اعتبر ان الرئيس شهاب كان يثق بي ويطلعني على احاديثه .

الجسر – هل نقل من وظيفته بناء على طلبه ؟

الرئيس – ترفض المحكمة طرح هذا السؤال .

المحامي ادمون معلوف – هل علم ان الرائد معلوف زار الرئيس شهاب لتقديم اطروحته هدية له ؟

– لا اعرف .

حروق – هل سبق للشاهد ان شاهدني غير الان ؟

– نعم مرات ، وكان مع الرائد عباس حمدان والرائد ادغار معلوف ، ومرة دعوته الى حفلة تنصير ابني في كفرذبيان وكان في السيارة والحجت عليه لكنه اعتذر لكثرة المدعوين .

حروق – انا اقسم يمينا ان افادته غلط بغلط – انا مرة واحدة كان لي الشرف بزيارة الرئيس شهاب ولم يشاهدني الشاهد .

تقي الدين (متهكما) – ليس ما يعتوا يا حضرة المدعي العام كمان الرائد عباس حمدان لهون لانه زار الرئيس شهاب ؟

المدعي العام – ذهب لمناسبة اجتماعية .

حجز الحريات

ورفعت الجلسة قرابة الحادية عشرة للاستراحة ربع ساعة ثم استؤنفت واستمعت المحكمة الى افادة الدكتور فؤاد ذبيان ثويري .

الرئيس ـ هل حجزت حريتك خلال العام ١٩٦٨ ؟

الدكتور ـ نعم ، وقالوا بالغلط .

الرئيس ـ كم ساعة حجزت ؟

الدكتور ـ من السادسة صباحا من يوم الاحد حتى الثالثة بعد الظهر ، وقد طوق الجيش يوم السبت منزلي واخذوا يسالون عني لاني مطلوب . وانا استكبرت الامر واعتبرته ماسا بكرامتي فتوجهت مساء السبت من قب الياس الى زحله وقابلت قائد سرية الدرك الضابط عبد الغني حمد وقلت له ان الجيش دهم منزلي ولا اريد ان يخاف اولادي ويصابوا بالرهبة وانا جئت لاستوضح الامر واضع نفسي في تصرفكم . وادخلت قاعة فيها عشرة ضباط وبينهم ثلاثة مدنيين ، فقلت لهم : انا الدكتور الثويري واذا كنتم في حاجة الي اضع نفسي بتصرفك . فقال احد الضباط : التهمة الموجهة اليك هي شراء الاصوات . فنفيت ذلك . وقال مدني : انت في حقك تهمة اخرى هي الضغط على الناخبين ، فنفيت ذلك وطلبت منهم الا يحضر الجيش الى منزلي ما دام ليس في حقي اي شيء. وعدت الى منزلي وفجر الاحد طوق منزلي مجددا وكان في يد ضابط مسدسه ومع جندي رشيش ، وقال لي الضابط : انت مطلوب الى شتوره. واصعدوني في كميون ، لكنه سار الكميون في اتجاه القرعون ، واقاموا حاجزا وتوقفوا قرابة نصف ساعة ثم عاد الكميون وسار الى جديتا . واخذت اسأل عن السبب فقال الجنود : لا نعرف . وهناك اقاموا حاجزا اخر ، ثم توجهنا الى شتورا وتجاوزنا مخفر الدرك ثم توجهوا الى تعلبايا ، فطلبت قائد الدورية وقلت له : انت مطلوب منك في ظرف خمس دقائق ان تتركني، واذا رفضت سارمي نفسي من الكميون وانتحر . فاجابني : امهلني خمس

دقائق . وتحدث باللاسلكي وعدنا فتوجهنا الى المخفر في شتورا وكانت الساعة قاربت الثامنة والنصف او التاسعة صباحا واستقبلني احد الضباط بقوله : يا دكتور شويري ماذا تفعل هون ؟ فسالت عن اسم هذا الضابط فقيل لي انه المقدم حمدان وقد اعرفه .

وطلب منه رئيس المحكمة ان يدل اليه قائلا : يمكن يكون هو ...

لوائح الدكتيلو

واضاف : سالت الضابط حمدان عن سبب توقيفي ، فقال : اوقفت بالغلط ولم نقدر ان نبلغ الدوريات ان اوامر صدرت بعدم توقيفك . وبالفعل قدم لي القهوة والليموناضة واعتذر لي ، واتصلت بزوجتي وطمأنتها وسمح لي بسماع الراديو واطلعت على لوائح مطبوعة على الدكتيلو تتضمن اسماء اشخاص في القرى بقصد توقيفهم . وبقيت مدة ساعتين في المخفر طالبا اطلاقي فرد الضابط حمدان : انت غير موقوف وانت مشكلتك في ابلح والدوريات لم تعد . وانتظرت ساعة حتى حضرت سيارة عسكرية ونقلت الى ابلح بعدما ودعني الضابط حمدان واوصى بي السائق قائلا له : انتبه معك الدكتور شويري . ولم اكد انزل من السيارة حتى استقبلني شخص مدني واطلقني ، وانتظرت على الطريق العام حتى الثانية فمرت سيارة وعدت الى منزلي فوصلته في الثالثة بعد الظهر . وكان المقدم حمدان قال لي قبل نقلي من شتورا الى ابلح ، بعدما شعر اني في حالة عصبية ومنرفز : في الجيش من اصغر واحد حتى الجنرال بينفذوا الاوامر يا حكيم ...

المدعي العام ـ هل تعرف الضابط الذي وجه اليك تهمة شراء الاصوات ؟

ـ لا اعرفه .

المدعي العام ـ طلب من الدكتور ان يحدق في الموقوفين ، لعله يعرف هذا الضابط ، ففعل وقال : لا استطيع ولا اضع احدا في ذمتي .

س ـ هل يذكر الشاهد ان المقدم احمد حمدان كان مع الضباط الذين شاهدهم يوم السبت مجتمعين في سرايا زحله ؟

ـ لا اعرف .

وهنا اوضح المقدم حمدان ان القوة التي نقلت الدكتور شويري في السيارة من قب الياس الى تعلبايا ثم الى جديتا كانت مهمتها اقامة حواجز حسب الاوامر وتنفيذ مضمون اللوائح المعطاة لها . ولم يكن تنقلها بقصد حجز حرية الدكتور شويري .

س ـ هل عاد الدكتور شويري واقترع ؟

ج ـ نعم وبكل حرية .

المحامون يهددون بالانسحاب

المدعي العام (محتدا) ـ اعتبر ان الدكتور شويري كان محتجزا ، وهو اللبناني الذي دهم منزله وروع اهله ثلاث مرات .

المحامي رياض الحسيني ـ قال الدكتور شويري انه استبقى ولم يقل انه احتجز .

تقي الدين ـ لا نقبل بتصرف المدعي العام وصراخه واننا في حال استمرار هذا الجو سننسحب .

باز ـ لا يمكن السكوت على هذه العنتريات .

الحسيني ـ هذا ايحاء من المدعي العام للقول ان الدكتور شويري حجزت حريته وهو في الواقع استبقي .

المدعي العام ـ هذا تصرف غير لائق من المحامين ولا اسمح به .

واختلط الحابل بالنابل .

الرئيس ـ ان رئاسة المحكمة تطلب من النيابة العامة ووكلاء الدفاع

التكلم بهدوء والمحكمة اكدت لكم رحابة صدرها وارجو ان يبادل الدفاع والنيابة العامة الرئاسة بالمثل ، واذا كانت النيابة العامة ترغب في اظهار الحقائق مع وكلاء الدفاع فالامتناع هو اقوى من الصراخ وارى ان لا تتكلم النيابة العامة مع الدفاع والدفاع مع النيابة العامة ، وتوجيه الاسئلة يكون عن طريق الرئاسة .

تقي الدين ـ لا نسمح بان يعمد المدعي العام الى الصراخ الذي نعتبره بقصد التأثير والتهويل على الشاهد ، وهذ لا يجوز واطلب من المحكمة ان تضع حدا لتجاوزات المدعي العام .

المدعي العام ـ انا لست مع احد ولا ضد احد ، فانا من حقي ان أوجه السؤال الى الشاهد باعتبار ان حريته حجزت ، فلماذا يعمد الدفاع الى مقاطعتي ؟

الجسر ـ هل جرت العادة في البقاع على شراء اصوت وهل وضعت اللوائح لمكافحة الرشوة ، وانا واثق بان الدكتور شويري لم يكن يشتري الاصوات ؟

المدعي العام ـ اعترض على هذا لسؤال .

المحكمة ـ قررت المحكمة رفض طرح السؤال .

ودخل الشاهد العميد الركن منير حمدان ، وهو شقيق المقدم احمد حمدان ، فاعترض المدعي العام على سماع شهادته ، لكن الرئيس قرر سماعه وتحليفه اليمين القانونية ، فحلف وقال ان علاقته بالمتهم النقيب نعيم فرح كانت علاقة مرؤوس برئيسه .

الرئيس ـ هل علمت بتنظيم لوائح توقيف اشخاص ؟

العميد ـ انا كنت قائد موقع البقاع ولو علمت انه جرى تنظيم لوائح للقبض على اشخاص وحجز حريتهم لما سكت .

واضاف : تلقيت هاتفا من فخامة الرئيس فرنجية وكان في العام ١٩٦٨ وزيرا للداخلية ، وسألني عن قضية القبض على اشخاص وحجز حريتهم واجريت تحقيقا في ذلك ولم يثبت توقيف اي شخص وابلغت فخامته الامر . وانا كنت قائد المنطقة في العام ١٩٦٨ ولان الانتخابات

صدرت مذكرة خدمة من الجيش ففقرات المذكرة على ضباط الارتباط وهي تقضي بعدم التدخل في الانتخابات او في القضايا السياسية . وجاءت شكاوى عدة من المرشحين والناس ابان الانتخابات وكنا ندقق فيها وكانت في معظمها غير حقيقيـة .

المحامي ادمون رزق ـ هل اوقف احد بموافقة النيابة العامة ؟

الشاهد ـ اسأل المحامي ان يعطيني اسم احد الاشخاص اوقف .

رزق ـ كيف اوقف المحامي روبير غانم ؟

ـ اوقف بناء على امر من النيابة العامة بعد الاتصال بقيادة الجيش وعلى كل حال الاستاذ روبير غانم حضر مع القائمقام ولا تحتجز حريته . والشكاوى وردت الينا بالاطنان وبعد التدقيق فيها كان يتضح لنا انها غير صحيحة وتافهة . والقرارات كانت تؤخذ ضمن مجلس الامن الداخلي .

تقي الدين ـ هل يعتقد ان دفع المال لرشوة الناخبين من شانه الاخلال بالامـن ؟

ـ الاستاذ تقي الدين ادرى مني بذلك .

الرئيس ـ هل ان عملية دفع المال من شانها لتأثير على وضع الامن ؟

الشاهد ـ اكيد . . .

المستشار ابرهيم شقير ـ باستثناء توقيف المحامي روبير غانم هـل علمت بتوقيف شخص اخر ؟

ـ لا .

الجيش يشتغل في الانتخابات

وقال العقيد احمد زكا ان لا عداوة او قربى بينه وبين احد من المتهمين وانه تسلم في العام ١٩٦٨ مهمة رئيس ضباط ارتباط في زحلة خلال فترة الانتخابات النيابية وانه لم يجر حجز حرية اي شخص حسب علمه في تلك الاثنـاء .

الرئيس ـ ابرهيم خميس هل تعرف انه جرى حجز حريته ؟

ـ علمت بالحادث بعد ستة اشهر وفي بحمدون من ابرهيم خميس نفسه الذي زعم ان حريته حجزت .

س ـ هل اوقف مختار عنجر ؟

ج ـ لا .

س ـ رجال الشعبة الثانية هل كانوا يتلقون الاوامر منك ام كانوا يعملون ما يريدون ؟

ج ـ قائد الجيش جمع ٢٨ ضابطا من مختلف الرتب وقال لنا : « نحن لا نستطيع الوقوف في الانتخابات مكتوفي الايدي وان اوامري تتلقونها من ضباط المكتب الثاني » .

المستشار شقير ـ تقول في افادتك لدى المحقق العسكري ان ضباط المكتب الثاني كانوا يعطون الاوامر ؟

ـ ان المحقق العسكري سألني كيف تتلقى تعليمات وانت برتبة عقيد من ضباط اقل منك رتبة ، فاجبت المحقق انني لا اتلقى اوامر من ضباط اقل مني رتبة انما العماد البستاني قال لنا : اوامري تأخذوها عن طريق ضباط المكتب الثاني .

المدعي العام ـ هل توجد مذكرة من القيادة تحظر على الجيش التدخل في الانتخابات ؟

ـ كان الجيش في الواقع يشتغل في الانتخابات .

الرئيس ـ صدرت مذكرة خدمة رقمها ١١٧٠ تاريخ ١٣ـ٣ـ١٩٦٨ تمنع تدخل الجيش في الانتخابات فماذا تقول ؟

ـ عندما كنا نحضر الى قيادة الجيش كنت اشاهد سيارات رجال السياسة المدنيين تزيد عن سيارات الجيش .

المدعي العام ـ هل تبلغت هذه المذكرة وقرأتها ؟

ـ نعم .

المدعى العام ــ هذه المذكرة من القائد . واذا تلقيت اوامر بواسطة ضباط الشعبة الثانية فهل تنفذها ؟

ــ نحن عسكريون وننفذ الامر سواء كان شفهيا ام خطيا . وكان في البقاع الضباط سامي الخطيب وسامي الشيخة وجان ناصيف ونعيم فرح وكانوا يبذلون نشاطهم في المنطقة .

س ــ هل شاهتد لوائح تتضمن الاشخاص المطلوب توقيفهم ؟

ج ــ حسب علمي ان عمليات الدفع كانت تجري كما درجت العادة . لكن انا لم المس شخصيا ذلك .

س ــ ضباط المكتب الثاني وضباط الارتباط اين كانوا يتمركزون في البقاع ؟

ج ــ كانت تعينهم القيادة . واعرف ان جان ناصيف كان في سرايا زحلة ونعيم فرح في ابلح . اما الاخرون فلا اعرف اين تمركزوا .

س ــ هل شاهدت لوائح تتضمن الاشخاص المطلوب توقيفهم ؟

ج ــ نعم شاهدت لوائح في سرايا زحلة وعلمت انهم وزعوها فاعترضت عليها ثم سحبوها .

المدعي العام ــ يقول وزعوها وسحبوها . فمن وزعها ومن سحبها ؟

ج ــ لم اسأل من وزعها ولكن من المؤكد لا انا وزعتها ولا ضباط الارتباط . لان ذلك يتطلب دراسة سابقة . وكذلك قائد الكتيبة يعرف ذلك والمفروض وجود جهاز خاص بتنظيمها . واقول ان الشعبة الثانية هي التي اعدتها كما تعلمون .

رزق ــ بموجب ماذا كان يتنقل ضباط المكتب الثاني في البقاع ؟

ج ــ بموجب امر مهمة من رئيسهم .

بدنا نحرق دين سكاف

وقال الملازم اول جورج فغالي ان لا عداوة بينه وبين المقدم احمد حمدان وانه في فترة انتخابات ١٩٦٨ كان يتولى قيادة مجموعة من جنود قاعدة رياق .

الرئيس ـ ورد في افادتك لدى المحقق العسكري ان المقدم احمد حمدان سلمك لائحة للقبض على القاضي فرح حداد والدكتور فؤاد الشويري ولكنك لم تعتقلهما لعدم العثور عليهما .

ـ ان المقدم حمدان قال لي ما حرفيته « بدنا نحرق دين جوزف السكاف » فقلت له : انا ضابط احتياط وتوجد مذكرة من القيادة بعدم التدخل في الانتخابات ، لكنه قال لي : « انا ضابط الارتباط وعليك ان تنفذ اوامري ، وفي قب الياس يوجد شخص يدعى فؤاد شويري وهو قاطع طريق وخطر ومعه ٧٥ الف ليرة ويشتري الاصوات بها » . وسألت في قب الياس من يكون فؤاد الشويري فقيل لي انه طبيب ومهذب . ودهمت منزله وسألت زوجته عنه فقالت انه غير موجود ولم اجد اي اشخاص في المنزل ولم تكن هناك عمليات شراء اصوات او رشوة . وعدت واخبرت المقدم احمد حمدان بالامر فلم يصدقني وارسل غيري .

الرئيس ـ والمعاون سمير شهاب هل شاهدته ؟

ج ـ نعم في البترون ، وعرفني عليه المقدم احمد حمدان وكان معه شخص من آل القارح وتبادلا القبلات .

احمد حمدان ـ الشاهد كان قائد قوة الاحتياط وهو المسؤول مباشرة عن اطلاق الدوريات للمحافظة على الامن وهو الذي نظم اللوائح ولست انا .

الرئيس ـ لا بأس اترك ذلك للمرافعات .

المدعي العام ـ هل كان يحق لضابط الارتباط الاتصال مباشرة بمرؤوسيك ؟

الشاهد ـ نعم .

المدعي العام ـ هل يعرف الشاهد سمير شهاب ؟

ـ نعم (ودل اليه بين الموقوفين في قفص الاتهام) .

س ـ هل تسلمت الامر بتوقيف الدكتور شويري خطيا ام شفهيا ؟

ج ـ قد يكون اعطاني الامر خطيا ولم اعد اذكر لمرور خمس سنوات على الحادث .

س ـ هل علمت ان المقدم حمدان اقدم على توقيف شخص وحجز حريتـه ؟

ـ لا ، لكن شاهدت الدكتور شويـري في شتورا وارسلـه الى ابلـح . وقد اتصل المقدم حمدان برقيب اول وكلفه القبض على رئيس بلدية بـوارج .

س ـ هل اوقف رئيس البلدية ؟

ج ـ لم اعد اذكر . وانا كلما كان المقدم حمدان يعطيني اسما لتوقيف صاحبه كنت اقول في قرارة نفسي ان هذا الشخص « آدمي » واتحقق من شخصيتـه .

واضاف الشاهد : ان رئيسنا جمعنا في رياق وقال لنا : « تدخلوا في الانتخابات » وكان هو قائد المنطقة .

المحامي الحسيني ـ شو الشاهد من العاقورة ؟

المدعي العام ـ لا اسمح بهذا الكلام ولي الشرف ان اكون من العاقورة ومن لا يعجبه فليضرب راسه بالحائط .

الحسيني ـ اعتذر ولم اقصد شيئا .

س ـ لماذا لم ترفع تقريرا بهذه التجاوزات ؟

ج ـ ابلغت رئيسي المباشر شخصيا .

س ـ في اي وقت ادلى بهذه المعلومات ؟

ج ـ منذ سنة ونصف تقريبا وبعد احالة بعض الضباط على المجلس التأديبي .

وارجئت الجلسة الى يوم السبت لسماع شهود الحق العام . واجرى الملازم اول عزالدين الصباغ معاملات الافراج عن الضباط المقدم حمدان والرائد معلوف والرائد خوري والنقيب حروق والنقيب فرح والرائد نصرة والمعاونين كنعان وخوري وشهاب وشاهين والمنذر ، بعدما كانوا ادخلوا في بدء الجلسة قفص الاتهام ، وتركوا انفاذا لقرار المحكمة بتخليتهم بكفالات .



قصة المكتب الثاني والانتخابات

قصص تدخل ضباط المكتب الثاني السابق في الانتخابات وفي السياسة عموما لا تنتهي . وهنا دفعة جديدة من الافادات مأخوذة من ملف التحقيق مع هؤلاء الضباط .

ويروي النقيب حسين عواد الاتي :

« خلال انتخابات ١٩٦٤ النيابية في منطقة جبل لبنان كنت آمر فصيلة تدخل في فرن الشباك ومتمركزا في دائرة الطيونة . بناء على حادث قتل جرى من قبل انصار بشير الاعور احد المرشحين يومذاك تلقيت امرا بالتوجه الى امام قلم الاقتراع في احدى المدارس فنفذت . ولدى وصولي الى المكان المذكور شاهدت في باحة قلم الاقتراع السيد جرجس الطيار واضعا على طاولة كمية من الدراهم وبعض بطاقات الهوية عندها اعتقلته ونظمت برقية الى المقدم طربيه لافادته بالحادث . تقدم مني بعض عناصر الامن العام يطلبون تخلية سبيله وقالوا لي ان هذا الرجل هو مفتاح انتخابي مهم ويؤثر على النتيجة فلم اكترث واصعدته الى الشاحنة فقال لي عندئذ ما معناه ان هذه المسألة « ما بدي ياها ولكن الشعبة الثانية بدها هيك » . وفي هذه الاثناء قيل لي من قبل احد عناصر الامن العام ان العميد عبد القادر شهاب يريد مكالمتي هاتفيا فاجبت رجل الامن العام بان لدي جهازا لاسلكيا وهو الوسيلة الوحيدة التي استعملها بمكالمة من يطلبني وبعد برهة طلبت من قبل العميد خطار حيدر لمكالمته بالطريقة نفسها فاجبت بالجواب نفسه وبعد جمع عناصر الفصيلة التي كانت موزعة للمحافظة على الامن وصل النقيب جان ناصيف فبادرني بالحرف الواحد : « شو عم تعمل يا عواد . هل انت ضد العهد او مع العهد ؟ » فاجبته انه

عم نفذ مذكرات خدمة فطلب مني تخلية سبيل المدعو جرجس الطيار بقوله: « هذا مفتاح انتخابي وعم يشتغل معنا واتركه » . فقلت له انني اتلقى الاوامر من شخصين هما المقدم طربيه قائد كتيبتي في حينه والعقيد ميلاد فرح ضابط الارتباط فغضب النقيب ناصيف وذهب وكان العقيد فرح متوجها نحونا فتبادل الكلام مع النقيب ناصيف دون ان اسمع ما جرى بينهما ثم تقدم مني الاثنان واعطاني العقيد فرح امرا بتخلية سبيل الرجل فنفذت وافدت قائد كتيبتي ثم طلب مني النقيب ناصيف توقيف بعض الاشخاص لا اتذكر اسماءهم انما هم من عائلة حاطوم بحجة انهم يشتغلون ضدنا فلم انفذ لعدم قانونية الامر » .

لوائح واوامر

وورد في افادة النقيب جورج جبيلي الاتي :

« عينت كضابط خلال انتخابات عام ١٩٦٨ على ثلاث مراحل : المرحلة الاولى كانت في بلدة سير الضنية في منطقة الشمال ولم يحدث معي ان احدا اعطاني اية تعليمات مخالفة للقوانين ولا اية لوائح بتوقيف اشخاص . وفي المرحلة الثانية عينت في صور وبالتحديد في بلدة جويا وجوارها واني اتذكر ان الاوامر العامة كانت تقضي بالمحافظة على الامن وتأمين حرية الانتخاب انما اتذكر انه وزعت على ضباط الارتباط في قضاء صور او بعضهم وانا كنت بين الذين وزع عليهم لوائح وقد اعطوني في ثكنة صور ولم اعد اتذكر من ولكن عسكري غير ضابط لائحة تحتوي على اسماء بعض الاشخاص المطلوب توقيفهم دون ذكر اسباب التوقيف ... وهذه اللائحة مؤلفة من ورقتين مطبوعتين على الالة الكاتبة . لم استفسر عن سبب وجوب توقيف هؤلاء الاشخاص ولكنني اخذت اللائحة وكان ذلك نهار السبت الذي سبق الانتخاب وانصرفت الى مركزي في مخفر درك جويا ولم اقم بتوقيف اي شخص سواء من المذكورين على اللائحة او غيرهم ولم استفسر عن سبب توقيف هؤلاء الاشخاص في حينه كون اعتقادي الشخصي هو انهم كانوا منتمين لفئة سياسية مدنية معينة وان لهم تأثيرا على سائر الناخبين . نهار الانتخاب اتصل بي هاتفيا المقدم

عبد الملك مستفسرا عن الامن وعن عملية الانتخاب ومدى الاقبال عليها فأجبته حسب واقع الحال وبعد انتهاء عملية الاقتراع عدت الى صور وقابلت المقدم عبد الملك بصفته رئيسا لضباط الارتباط وقد قال لي ما معناه : « ماشي الحال ما وقفتوا حدا اليوم » فاجبته ان المنطقة كانت هادئة ولم يكن هناك اي موجب لتوقيف احد . وهنا اضيف انه وردتنا برقية على ما اتذكر تقضي بوجوب افادة رئيس ضباط الارتباط عن نتائج الانتخابات في الاقلام التابعة لي وقد اتصلت عدة مرات هاتفيا بالمقدم عبد الملك بعد اقفال الصناديق لافيده عن هذه النتائج . وفي المرحلة الثالثة عينت كضابط ارتباط في الدامور والناعمة وبعض القرى المجاورة التي لا اتذكر اسماءها وهنا ايضا اذكر ان قائد المنطقة في حينه العميد سعد اعطى تعليماته لنا وهي تقضي بالمحافظة على الامن وتأمين حرية الانتخاب وعلى اثر ارفضاض اجتماع قائد المنطقة سلمني احد الرتباء في احد المكاتب التابعة للشعبة الثانية في منقطة جبل لبنان حيث كان عدة ضباط ارتباط لائحة تحوي اسماء اشخاص وهي مؤلفة من ورقة ونصف وبعض القصاصات جميعها مطبوعة على الالة الكاتبة وطلب الينا شفهيا توقيف هؤلاء الاشخاص علما ان اللائحة لم يكن ملحوظا عليها سبب التوقيف . لم استفسر عن سبب توقيف هؤلاء الاشخاص لانني لم اكن مقتنعا بوجوب توقيف اشخاص دون سبب ان هؤلاء الاشخاص منتمون لفئة معينة . واؤكد ان نيتي المسبقة كانت عدم توقيف هؤلاء الاشخاص او سواهم الا في حال الاخلال بالامن وبالفعل لم اقدم على توقيف احد خصوصا ان القيادة قد اصدرت امرا نهار الانتخابات حوالى الظهر بوجوب عدم توقيف اي شخص الا بأمر النيابة العامة . تلقيت امرا بوجوب اخذ النتائج بعد اقفال الصناديق فاخذتها ودونتها على ورقة وسلمتها الى احد المسؤولين العسكريين في بيت الدين . اما بخصوص ارتكاب تجاوزات من قبل غيري فقد شاهدت في صور في الثكنة بعض المدنيين الموقوفين وعددهم حوالى خمسة عشر شخصا وذلك نهار الانتخاب حوالى الساعة الخامسة عشرة ولا اعلم اذا كان في توقيف الاشخاص من تجاوز او لا لكني قدرت انهم ربما يكونون اوقفوا من قبل غيري من ضباط الارتباط » .

الطاولـة الكبـيرة

والطاولة الصغـيرة

ويروي العقيد احمد زكا عن انتخابات ١٩٦٨ الاتي :

« ذهبت مع ضباط الارتباط الى زحله نهـار الخميس الذي سبق الانتخاب بعدما جمعنا العماد بستاني في غرفة الاجتماعات في وزارة الدفاع القديمة وكنا حوالى خمسـة وعشرين ضابطا من رتبة عميد وما دون حتى رتبة ملازم اول وقد ابلغنا العماد في هذا الاجتماع انه يرسلنا لا لنقترح بل لنعمل وانه لا يستطيع ان يعطي اوامره لكل منا مباشرة بل علينا ان نتلقى اوامره بواسطة ضباط الشعبة الثانية . وقد استغربت مع بعض رفاقي هذه الطريقة لنقل الاوامر التي تخالف قواعد التراتبية العسكرية . ونهار السبت السابق ليوم الانتخاب حضر الى منطقة البقاع غالبيـة ضبـاط الشعبة الثانية مع العناصر التابعة لهم وعناصر الجهاز المشترك بمن فيهم رئيسه المقدم سامي الخطيب وقد توزعوا في المنطقة دون ان اعرف شخصيا ما هي مهمتهم وما هي مهمة العناصر التي يصطحبونها ولا مكان تمركز كل منهم . ويوم الانتخاب وكنا في سرايا زحلة مع قائد منطقة البقاع يومذاك العميد حمدان حضر النقيب جان ناصيف وسألني ما اذا كان يستطيع استعمال الغرفة المخصصة لي في المحافظة فوافقت . وبعد دقائق دخلت الى الغرفة المذكورة التي كانت مزودة بطاولتين طاولة كبيرة وطاولة صغيرة فوجدته يحتل الطاولة الكبيرة تاركا لي الصغيرة فلفت نظره الى انـه مـن الانسب ان يحتل الطاولة الصغيرة ويترك لي الكبيرة فكـان جوابه انـه اقدم على فعله نظرا الى علمه بانني ساكون في غرفة المحافظ معظم الوقت بينما هو سيعمل باستمرار في هذه الغرفـة وان الطاولة الكبيـرة اسهل للعمل . لم اعط النقيب ناصيف اي امر لانه لم يتقدم مني حين وصوله الى قضاء زحلة كما انه لم يطلعني على اية اوامر كانت لديه ولا على نوعية العمل المكلف القيام به كما ان مذكرة الخدمة الصادرة عن القيادة والتي

تحدد اسماء ضباط الارتباط بامرتي وكذلك المذكرة التي تحدد القوى المشتركة بالمحافظة على الامن في قضاء زحلة لم تأتيا على ذكر احد من ضباط الشعبة الثانية للعمل تحت امرتي . وفي تمام الساعة ١٥،١٥ من نهار الانتخاب دخلت الغرفة التي تكلمت عنها آنفا فلم اجد النقيب جان ناصيف فسألت الرتيب الذي كان معه حين وصوله والذي كان يلازمه اثناء عمله عن النقيب ناصيف فافادني بانه نزل الى بيروت بالطوافة « ليرتب الصحافة » فاستغربت تركه المنطقة قبل نهاية عملية الانتخابات ودون اعلامي ولو من باب اللياقة وقلت ربما استأذن العميد قائد المنطقة قبل انصرافه وسألت العميد عن ذلك فنفى ان يكون قد استأذنه ايضا . لم اعط اية توجيهات معينة لضباط الارتباط ولم اجمعهم اطلاقا قبل انصرافهم الى مهمتهم لانه سبق ان جمعهم قائد الجيش كما اسلفت ثم جمعهم قائد المنطقة العميد حمدان قبل البدء بتنفيذ مهمتهم كما انه لم تحدث اية حادثة مهمة مع ضباط الارتباط بل حوادث عادية حلت وفقا للتعليمات القانونية » .

س ــ هل تعرف شيئا عن قضية لوائح اسمية وزعت اثناء انتخابات قضاء زحلة (عرضت عليه اللائحة المستند الرقم ١٥ من التحقيق السابق)؟

ج ــ ان اللائحة المستند الرقم ١٥ التي عرضتموها علي لم اشاهدها ولم اشاهد مثلها اطلاقا وكل ما اعرف عن قصة اللوائح انني دخلت الساعة الثالثة من صباح الاحد الى مكتب العقيد عبد المجيد شهاب قائد الكتيبة الرابعة يومذاك في سرايا زحله القديمة ووجدت صدفة على مكتبه لائحة مطبوعة على الالة الكاتبة مؤلفة من صفحتين او ثلاث وتحتوي على اسماء اشخاص ومعنونة كما يأتي « لائحة بالاشخاص الذين يرشون والذين يجب توقيفهم » . فسألت العقيد شهاب عن ماهية هذه اللائحة فأجاب بأن هذه اللائحة وزعت على المخافر المنتشرة في منطقة زحلة بغية القاء القبض على الاشخاص المدونين فيها فاستغربت الامر وقلت له كيف يجوز ان تسلم مثل هذه اللوائح للرتباء والافراد . ثم اثرت الموضوع فسحبت اللوائح ولكن بعد ان كان قد تسرب خبرها الى السلطات المدنية . لم يعطني احد اية لائحة لا من هذا النوع ولا من غيره كما انــي لم اعط احدا اية لائحة تتعلق بالانتخابات » .

ويقول النقيب نجيب عبد الساتر في افادته :

« لقد وزعت علينا لائحة اسمية ويوجد فيها ارقام سيارات بغية توقيف من هو ملحوظ عليها وبقيت معنا حوالي اربع ساعات نهار الانتخاب ثم سحبت وهي غير موقعة وان الرقيب الذي سلمني اياها والذي اجهل اسمه هو الذي سحبها ولم اوقف اي شخص من المذكورين على هذه اللوائح . واني اتذكر ان النقيب فرح ضابط الشعبة الثانية كلمني بالهاتف مشيرا الى ان هناك شخصا اعتقد انه من آل شبابي مقطوع الساق يعمل على شراء الاصوات فأرسلت دورية واستحضرته فحضر فافهمته ما هو منسوب اليه فانكر وفتشته فلم اعثر معه على دراهم فاخليت سبيله ولا اعلم اذا كان اسم هذا الشخص مذكورا على اللوائح التي ذكرتها آنفا ام لا لانني لم اطلع على مضمون هذه اللوائح . واضيف انه بعد هذه الحادثة مر بي النقيب جان ناصيف واخبرني انه قام بتفتيش منزل هذا الشخص فلم يعثر على شيء وبعدها تلقيت هاتفا من ضابط الشعبة في منطقة البقاع النقيب نعيم فرح يطلب مني توقيف هذا الشخص لانه يقوم بشراء اصوات فاستحضرته وارسلته مخفورا الى النقيب نعيم فرح وبعدها تلقيت مخابرة هاتفية من النقيب فرح واخذ يلومني على توقيف هذا الشخص فاجبته انه هو الذي اعطى الاوامر وقد اخلي سبيل هذا الشخص لانني عدت وشاهدته في رياق . واذكر انه وردتنا برقية اعتقد انها من رئيس ضباط الارتباط وذلك نهار السبت الذي يسبق الانتخاب مفادها توقيف كل شخص يحمل اكثر من خمسمائة ليرة وقد القيت القبض استنادا الى هذه البرقية على شخص من بلدة تربل ومعه مبلغ حوالي سبعة الاف ليرة وكل ثلاثمائة ليرة من هذا المبلغ مشكوكة في دبوس وارسلته مع الدراهم الى منطقة البقاع فاستلمته الشعبة الثانية في هذه المنطقة دون ايصال وعدت فتذكرت انني لم ارسله كما ذكرته آنفا بل سلمته الى النقيب نعيم فرح مع الدراهم بعد ان جرى عدها امامي وبحضور الشخص الموقوف ولم آخذ

ايصالا بذلك كما اني اذكر ان احد رتباء الشعبة الثانية في بيروت مر بالمخفر الذي كنت فيه (مخفر الدرك في رياق) وعرض علي ورقة اعتقد انه كتب عليها شعار معين وطلب مني عرقلة سير السيارات التي لا تحمل هذا الشعار فلم اوقف احدا ولم اعط الاوامر بخصوص توقيف احد في ما يختص بهذا الشعار لانني لم اكن مقتنعا بقانونية هذا الطلب . كما اني اذكر توقيف احد الاشخاص من بلدة علي النهري يحمل حوالي سبعين تذكرة هوية جديدة وارسلته الى المنطقة وقد اخلي سبيله في الحال » .

سعد ولحود

والكيلاني وشهاب

ويقول الشاهد سعيد اسعد سالم في افادته :

« في الانتخاب الفرعي الذي حصل في جبيل عند وفاة المرحوم النائب شهيد الخوري استدعيت من قبل العقيد انطون سعد الى الفياضية وعند مقابلتي له طلب الي بصفتي من اهالي قرطبا ان اقوم بالدعاية لمصلحة العقيد نجيب الخوري المرشح على مركز النيابة الذي شغر بوفاة شقيقه شهيد الذي كان يخوض المعركة ضده الدكتور انطوان شامي ثم طلب مني ان اذهب الى النقيب ميشال خوري لاجل قبض مبلغ من المال لرسم الصور الكبيرة واليافطات ووضعها على المفارق العامة . وبعد مراجعتي للنقيب ميشال خوري قال لي ارسم الصور وضع اليافطات على المفارق الحساسة اي في منطقة الدورة وكورنيش اوتوستراد الدورة . قمت بهذا العمل ورسمت صورتين كبيرتين مع اربع يافطات كبيرة ونقلتها الى الفياضية لاجل اخذ راي العقيد سعد بذلك وقلت له اني ساضعها في المناطق التي طلبت مني ونفذت هذا العمل ، بعد ان هددوني بخطفي ومنعي من القيام باي عمل لمصلحة انطوان الشامي والتهديد حصل في وزارة الدفاع من قبل غابي لحود وجوزف الكيلاني وسمير شهاب مهددين بتوقيفي عن العمل كله وابعادي عن المنطقة . وبالفعل يوم الانتخاب كنت اقوم بعمل لمصلحة الدكتور شامي وحوالي الساعة التاسعة اي يوم الانتخاب اعتقلت

من قبل احد الضباط ونقلت الى مزرعة السياد وبقيت لغاية الساعة ١٥ من بعد الظهر ثم افرج عني وبعض الاشخاص الذين كانوا من انصار الاستاذ اميل روحانا » .

من يامر من

وعن الانتخابات ايضا وجه السؤال الاتي الى المقدم سامي الخطيب :

« س ـ ذكر ايضا انك قلت للسيد احمد سويد ما يلي : « لقد صفعنا في بيروت ولا نريد ان يتكرر ذلك في منطقة اخرى مهما كان الثمن، والصراع كما تعلم هو بين الشهابية وخصومها وهو صراع مصيري ولن نرضى ان نكون المنهزمين في هذا الصراع ، اننا نعرض عليك ان تقدر هذا الظرف ودقته ، وتسلم معنا بان الشهابية يجب ان تنتصر » . ولما سألك ما هو المطلوب منه اجبت : « بصراحة نريدك ان تنسحب لمصلحة المرشح الشهابي سهيل شهاب ، وان شئت فاننا على استعداد لتهيئة مقابلة لك مع اللواء فؤاد شهاب » . وقلت له ايضا : « اننا غير مقتنعين بجدارة سهيل شهاب ولكن اللواء فؤاد شهاب يريد ذلك » . فماذا تقول ؟ وهل يثبت هذا انكم كنتم تتلقون التعليمات حول الانتخابات من السلطات الشرعية التي ذكرتها اعلاه ؟ ام من غيرها ؟

ج ـ قلت سابقا ان مقابلتي الاستاذ احمد سويد لم تكن تهدف الى اقناعه او الضغط عليه او تهديده بالانسحاب لا لصالح سهيل شهاب ، ولا لصالح غيره ، بل كانت لمعرفة مدى حجم آماله بالنجاح . ولذلك لم اكن بحاجة لذكر الشهابية ولا غير الشهابية لاحمد السويد الذي كنت اعرف تماما انه غير متحمس كثيرا للشهابية . ولست اذكر بالضبط حرفية الكلام الذي دار في تلك الجلسة ، وقد يكون من باب المقارنة حول امكانات وآمال النجاح بين المرشحين المختلفين ، ذكرت على سبيل المثال بيروت او غيرها في سياق الحديث ، دون ان يكون لذلك اي بعد سياسي او شهابي ودون ان يحمل مضمونه للسيد سويد اي نوع من الرغبة الرسمية تملى عليه. اما اذا كان السيد سويد يريد بعد اربع سنوات من هذه الجلسة ان يستعيدها بالشكل الذي سمعته في التحقيق ، فهو حر . وانا اترك هذه

القضية لضمير التحقيق . اما قضية تلقي الاوامر بالنسبة الي كان لـي رئيس مباشر لم اتلق الا منه ولا افد الا غيره . ولم اتلق اي اوامر خارج هذا النطاق . كما لم اكن اسمح لنفسي بالتكلم باسم احد ، وبالاخص لم اكن ادعي ولا امارس ولم افعل اي شيء يمت بصلة او يفهم منه ان فخامة الرئيس الاسبق فؤاد شهاب على علاقة بي او به » .

رئيس ديـر ميفوق

وسئل المقدم احمد حمدان حول توليه مركز ضابط ارتباط في جبيل خلال انتخابات ١٩٦٨ :

« س ـ هل لك ان تشرح لنا التعليمات التي تلقيتها لهذا المركز وماذا حصل معك ؟

ج ـ بعد ان جمع العميد انطون سعد قائد منطقة جبل لبنان انذاك، ضباط الارتباط وقادة القوى ، واعطى التعليمات للاتصال عندما يلـزم بشأن الانتخابات بالنقيبين ميشال خوري وجان ناصيف ، لاخذ التعليمات اللازمة منهما ، وكان هذا الاجتماع في الفياضية قبل يومين من الانتخابات ، وبعد خروجنا من الاجتماع وزع علينا اي على ضباط الارتباط وقـادة القوى ، مكتب الشعبة الثانية في منطقة جبل لبنان ، لوائح باسماء اشخاص من كل قرية وضعت ازاء اسمائهم عبارات تدل على طريقة مداهمتهم لتوقيفهم ليلا وسوقهم الى قيادة المجموعة في جبيل بقصد منعهم من الانتخاب بصفتهم مفاتيح انتخابية . وعندما توجهت الى منطقة جـاج ، اعطيـت تعليمات من شرطة الجيش . تاخرت دورية الشرطة العسكرية ولم تصل الا في اليوم التالي اي نهار الانتخاب الساعة الحادية عشرة . وحوالـى التاسعة من صباح اليوم ذاته حضر الي رئيس دير ميفوق وقال لي : لدينا معلومات بانكم كنتم ستلقون القبض على قناصر شغب وهي مفاتيـح انتخابية لصالح ريمون اده ، وحاول ان يعطيني لوائح ببعض الاسماء فلم اقبلها ، وقد فهمت منه انه اعطى هذه اللوائح نفسها الى الشعبة الثانيـة وانه يعمل ضد مصلحة ريمون اده . وعندما وصلـت الدورية الساعـة الحادية عشرة اي دورية الشرطة قال لي رئيس الدير : « لم يعد من داع

للمداهمة لان المطلوبين قد تلقوا تعليمات من العميد ريمون اده لمبارحة منازلهم وعدم المبيت فيها . وبالنتيجة لم اوقف احداً من منطقة جاج ، وقد اتصل بي النقيب جان ناصيف هاتفيا وقال لي : « ما بقا تزروا على انصار ريمون اده ، فالرجل منهار وسيعلن انسحابه من الانتخابات » . وكان النقيب ميشال خوري قد اوصانا بان لا نقارب بلدتي مشمش ولحفد لحساسيتهما ولانهما مسوكرتان ضد اده . ولكن الساعة الرابعة الا عشرة من نهار الانتخاب اتصل بي مجددا النقيب جان ناصيف وقال لي : « مشمش غدرت بنا ، وقد ما فيكم عرقلوا السير حتى لا يصل احد الى اقلام الاقتراع فيها » فاجابته حرفيا : « سبق السيف العذل لان كل الناس انتخبت » . وشخصيا بقيت كل الوقت في جاج ولم اوقف احداً » .

(عندما عرض انموذج عن اللوائح على المقدم احمد حمدان ، فقال ان اللوائح التي وزعت مشابهة له) . ولقد علمت من ضباط الارتباط ان مركز الاعتقال كان موجودا قرب نهر ابرهيم ، وكان يوضع فيه جميع الموقوفين من انصار ريمون اده ولا يفرج عنهم الا بعد الانتهاء من الانتخاب ، ومن جملة الموقوفين شقيق المقدم نصر عبود ، الذي جاء الي عند توقيفه فابقيته عندي كي لا يرسل مع سائر المعتقلين ثم اطلقته . وكان رجال الشعبة الثانية من رتباء وافراد ومدنيين ، وبالبسة مدنية ، يقومون بضرب الموقوفين في مراكز التوقيف » .

سداد لرمانة يدوية

وورد في افادة النقيب البر سماحه الاتي :

« اثناء احد الانتخابات الفرعية في جبيل كنت آمر سرية التدخل ومتمركزا في سرايا جبيل :

١ ــ اذكر ان احد الضباط ــ على ما اعتقد الرائد جبران ــ سألني عن اسم جندي من عناصر مجموعتي ــ وبعد ان تاكدت ان الجندي المذكور من عناصر المجموعة صدف ان التقيت العقيد عبد المجيد شهاب حيث طلب مني ان اتوجه على راس جعبرة بشكل دورية للذهاب الى منزل ذوي

انجندي المذكور لان اهله من انصار المرشح انطوان الشامي وعلى ما اذكر في بلدة جاج او ترتج واطلب اليهم ان يؤيدوا المرشح العقيد خوري عوضا عن الدكتور شامي والهامهم بان مصلحة ولدهم في الجيش تقضي بذلك. ولكني اجبته بان هذا ليس من مهمتي ولا اقدر ان اقوم بتنفيذ هكذا مهمة. وبعدها تلقيت برقية من قائد القوى بوضع جعبرة لتنفيذ مهمة علمت بانها المهمة نفسها التي اوكلت الي سابقا ولم انفذها فعينت الجعبرة وعلى راسها الرقيب كريم شهلا واعطيت اليه المهمة من قبل قائد القوى وبعد التنفيذ عاد ليفيدني بما نفذ ولكن طلبت ان يفيد الرئيس الذي كلفه المهمة مباشرة .

٢ ـ وفي النهار نفسه اي يوم الانتخاب وحوالى الظهر اذكر ان النقيب ميشال خوري انذاك طلب مني توقيف احد الاشخاص من ال الحواط وعندما سألته عن السبب اجاب افتعلوا مشكلة تسبب توقيفه لانه مفتاح انتخابي . ولكني لم انفذ ذلك .

٣ ـ وبعدها بقليل جاء الي النقيب ميشال خوري انذاك واعطاني سدادا لرمانة يدوية قائلا حاول ان توقف السيارة رقم كذا واعطاني الرقم وبداخلها اشخاص من عائلة العم من الفيدار مدعيا انك وجدت هذا السداد في سيارتهم اثناء التفتيش . عندها اجبته اذا اكتشف احدهم تصرفي هذا وبصق في وجهي فماذا يكون موقفي ؟ ولم انفذ ذلك وبقي السداد معي . وبعدها وردت برقية الى السرية بتوقيف السيارة المذكورة مع الاشخاص لانهم اتهموا بالقاء فتيلة على جسر جبيل وبالفعل القي القبض عليهم من قبل الشرطة واحضروا الى السرايا في جبيل وحقق معهم بعد استدعاء المحقق العسكري على ما اظن الاستاذ احمد المعلم كما احضر خبير بالمتفجرات من الجيش . لكن بعد الساعة الخامسة اي بعد انتهاء الانتخاب اخلي سبيلهم لانه تبين ان الفتيلة محشوة بمادة الكلس وليس هناك سوء نية وليسوا هم الذين القوا القنبلة .

جان ناصيف ايضا

وفي احدى المقابلات قال المقدم احمد حمدان : « ان اللوائح باسماء بعض الاشخاص المدنيين مع الاوامر بتوقيفهم قد استلمناها من منطقة جبل لبنان يوم السبت السابق ليوم الانتخاب في مكتب الرائد ميشال خوري وكان في مكتب الرائد ميشال خوري كل ضباط الارتباط وقد استلموا اللوائح الاسمية المذكورة في افادتي اما النقيب جان ناصيف فانه كان مسؤولا عن دائرة جبيل الانتخابية وكان يوجه الينا الاوامر بواسطة الهاتف واحيانا يحضر شخصيا وقد قال لنا : « اكبسوا على ريمون اده بواسطة الموقوفين ووقفوا الاشخاص المدرجة اسماؤهم في اللوائح » . وفي الليل اتصل بنا هاتفيا النقيب ناصيف وقال لنا : « ان ريمون اده منهار وسينسحب من الانتخابات وسيواجه فخامة رئيس الجمهورية ونحن مش من صالحنا ينسحب وما بقا تزروا على انصاره الواردة اسماؤهم في اللوائح . وفي يوم الانتخاب اي يوم الاحد وكان الوقت حوالى الظهر اتصل بنا النقيب ناصيف هاتفيا وقال لنا ان الوضع قد تغير بالنسبة الى مشمش ولحفد وميفوق وطلب منا ان نقيم الحواجز لعرقلة ومنع وصول مؤيدي العميد اده الى اقلام الاقتراع . اما بالنسبة الى دائرة البقاع فانني عندما استلمت القوائم الاسمية لتوقيف الاشخاص المدونة اسماؤهم فيها كان المقدم المتقاعد سامي الخطيب موجودا في مكتب النقيب نعيم فرح الا ان المقدم سامي الخطيب لم يوجه الي شخصيا اية تعليمات او اوامر اما المقدم كمال عبد الملك فلم اجتمع به في الدورة الانتخابية في منطقة الجنوب » .

اثنان في زي حراس

ويضيف حمدان في مكان اخر :

« نهار السبت الذي يسبق الانتخاب اتصل بي هاتفيا النقيب نعيم فرح وقال لي سوف تلبس اشخاصا مدنيين من عنجر بزات حراس

ليقوموا بمنع عناصر من فئة جوزف السكاف من الدخول الى بلدة عنجر وذلك خوفا من قيام السيد جوزف السكاف او جماعته بشراء الاصوات في عنجر او بالاحرى شراء البلدة . وكانت عناصر الشعبة الثانية من غير الضباط تمر في شتوره مصحوبة بعناصر من الامن وكان الجميع يتوجهون الى عنجر . واضاف النقيب فرح بقوله لي اذا حصل مشكل في بلدة عنجر وطلبوا منك قوة للتدخل فلا تلبي الا بناء على امرنا اي الشعبة الثانية . وبالفعل حوالى الساعة الثالثة والعشرين من ليل السبت ـ الاحد حصل حادث شجار افدت عنه وقد اتاني بضعة مجاريح الى شتوره ارسلتهم الى احدى مستشفيات زحله ولم يطلب مني احد ان اتدخل وقد علمت من المجاريح ان احد انصار جوزاف السكاف كان جريحا وقد نقل الى مستشفى ابلح العسكري . ذهبت الى عنجر بعد الحادث اي حوالى الساعة الواحدة والنصف من صباح الاحد فوجدت جميع العناصر الارمنية التي صعدت من بيروت مع اسلحتهم وكذلك بعض عناصر الشعبة الثانية من غير الضباط جميعهم في نادي الطاشناق في بلدة عنجر وقد اخبرني رئيس النادي بانه « طبشهم تطبيش والبلدة مكسرة » . اما بخصوص حادثة استدعاء ضباط قوى الامن الداخلي فقد اتصل بي هاتفيا النقيب نعيم فرح وطلب الي ان اتوجه باربع سيارات جيب مع عناصرها الى مطعم قرب تعنايل وذلك بمهمة استدعاء حوالى ستة ضباط من قوى الامن الداخلي . واوضح النقيب فرح ان هؤلاء الضباط يقومون بنشاط انتخابي لصالح جوزف السكاف فذهبت مع القوة وطوقت المحلة ودخلت بمفردي الى المطعم فوجدت في الطابق العلوي الضباط عرفت منهم المقدم سليم درويش وطلبت منهم الذهاب الى قيادة المنطقة فتركوا المحلة وانصرفوا باتجاه زحلة » .



الخطيب يتحدث الى الصحافة

تحدث سامي الخطيب عن دوره في المكتب الثاني على الشكل التالي :

وبدأ الحديث .اولا عن الاناقة . وبعفوية ابـن البقـاع الغربي ، او بالاحرى بعقد الفلاح ، قال سامي الخطيب :

ـ ١٢ عاما ونحن محرومون من الاناقة ، بذلتنا العسكرية استعمرتنا. كانت جزءا من وجودنا . وانا احب الاناقة المدنية لدرجة كنت معها ارتدي البذلات المدنية في المنزل فقط عندما كانت محرمة علينا في الثكنات او في المكتب او في عملنا الخاص .

وقلت له :

● بدانا في المغالطات . فانا اعرف انك ترتدي البذلات الانيقة منـــذ خمس سنوات على الاقل . بمعنى انك طلقت البذلة العسكرية في تلـــك الفترة .

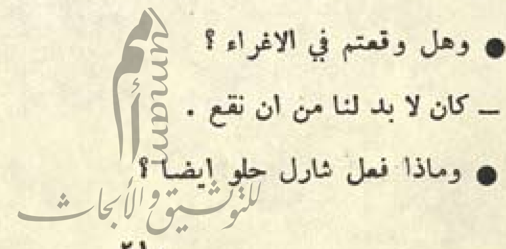
وضحك ثم قال :

ـ معك حق . منذ خمس سنوات او اكثر قد افسدنا شارل حلو . فخامته كان يكره على ما يبدو الثياب العسكرية . وعلى طريقته حاول ان يغرينا بالاناقة المدنية .

● وهل وقعتم في الاغراء ؟

ـ كان لا بد لنا من ان نقع .

● وماذا فعل شارل حلو ايضا ؟



ـ ايام فؤاد شهاب كان محرما علينا ان نعيش حياة المجتمع . كان فؤاد شهاب يكره ان يرى ضباطه يعيشون بعيدا عن جو الجيش . جاء شارل حلو وبدأ يدعونا الى مآدبه في القصر بمعدل مرتين في اليوم الواحد . في البداية كان غابي لحود صاحب النصيب الاكبر من دعوات شارل حلو ، يرتدي البذلة العسكرية ويتوجه الى القصر . وفي احدى المرات قال له شارل حلو : « يا غابي ، انت شاب حلو ، فلماذا تفسد اناقتك بالبذلة العسكرية ؟ » ورد غابي : « هل القضية قضية اناقة يا فخامة الرئيس ام قضية حساسية ؟ » . وضحك فخامته وقال : « سمها ما شئت . بس انا بحب شوفك بالبذلة المدنية . واذا كانت التعليمات تمنع عليكم ارتداء هذه البذلة فانا بوصفي رئيسا للجمهورية وقائدا اعلى للجيش على استعداد لان اصدر الان الامر اليك بان لا تأتي الى القصر الا بالبذلة المدنية » .

● وماذا حصل بعد ذلك ؟

ـ كان على غابي لحود ان ينفذ اوامر فخامته . وتبعناه نحن .

السبت العظيم

● بالمناسبة . هناك حلقة لم تعرف بعد عنوانها : لماذا اختار فؤاد شهاب شارل حلو في اخر لحظة ضد ابن عمه عبد العزيز شهاب ؟

ـ في الحقيقة ، لماذا تم الاختيار هذا سيبقى سرا الى ان يفرج عنه فؤاد شهاب شخصيا . فالمعلم معروف بالصمت . وهذا الصمت « ذبحنا » في اكثر المرات . اما كيف تمت تهيئة الجو لانتخاب شارل حلو فهذا استطيع ان ارويه كما وقع لي . المعروف ان فؤاد شهاب بقي صامتا الى نهار السبت ، اي قبل جلسة الانتخاب بثمان واربعين ساعة . وقد حاول انطون سعد (كان وقتذاك رئيسا للمكتب الثاني) ان يعرف كلمة السر لكن دون جدوى . وصباح السبت المذكور اتصلت برئيسي العقيد سعد وطلبت منه الاذن بان امارس هوايتي في الصيد ، على اعتبار ان « الويك اند » قد بدات وانه ليس من المرجح ان يقول المعلم كلمته قبل يوم الاثنين . طلب مني انطون سعد ان اترك في وزارة الدفاع عنوان المنطقة

التي اصطاد فيها . فلعل وعسى . وفي الساعة السابعة من بعد ظهر السبت السبت المذكور لحقت بي الى الجنوب حيث كنت اصطاد سيارة جيب عسكرية وقيل لي : العقيد سعد طالبك على التلفون العسكري في المخفر الامامي . واسرعت الى حيث يوجد التلفون وسمعت صوت العقيد سعد يقول لي : اترك صيد الطيور يا سامي وتعا « لنصطاد » النواب . المعلم قال كلمة السر . وسالته من بلهفة : من هو ؟ اجاب وهو يضحك : شارل حلو . وكاني لم اصدق ، فكررت السؤال . وجاء الجواب : شارل حلو يا سامي . وخلال ساعة واحدة كنت في منزل العقيد سعد ، القريب من النادي العسكري . وهناك وجدت ريته معوض مشمرا عن ساعديه وامامه الات التلفون . وعرفت في ما بعد ان فؤاد شهاب قد اتصل بعد ظهر يوم السبت المذكور بالعقيد انطون وقال له بالفرنسية جملة واحدة : لقد اخترت شارل حلو

ثم اقفل السماعة لكي لا يفسح المجال للمناقشة .

● يعني ان كلمة السر اعطاها فؤاد شهاب لانطون سعد ولم يعطها للسياسيين امثال صبري حماده او رشيد كرامي مثلا .

ــ هذا ما حصل .

● ولماذا شارل حلو ؟

ــ هذا السؤال حاولنا ان نطرحه على « المعلم » بعد انتخابات شارل حلو . لكنه كان يقول لنا ما معناه : ليس الامر من شانكم . لكن تحليلاتنا تقول ان فؤاد شهاب رفض ابن عمه عبد العزيز وقبل بشارل حلو لانه كان يريد ان يستكمل عهده بعهد يلتزم بالسير على خطاه . عقدة فؤاد شهاب الاصلاحية كانت تكمن في تنفيذ المشاريع التي وضعها الاب لوبريه . وهناك اشاعة لم نتاكد منها وهي ان فؤاد شهاب قد استدعى شارل حلو وطلب منه ان يلتزم بتنفيذ مشاريع الاب لوبريه . فرد شارل حلو : ولو يا فخامة الرئيس ، انا احب الاب لوبريه واومن به اكثر من اي شخص اخر .

● قد لا يكون هذا الاجتماع اشاعة ، بدليل ان شارل حلو قال في خطبة قسم اليمين الدستورية في مجلس النواب ما يلي : « انني اخلف رجلا عظيما وقائدا كبيرا هو الرئيس اللواء فؤاد شهاب الذي ارسى قواعد الدولة الحديثة وعزز بناء الوحدة الوطنية . وساتابع السير على خطاه » .

ـ لكن شارل حلو قد نقض هذا القول بعدستة اشهر بالتمام والكمال من وصوله الى قصر الرئاسة .

● وكيف حدث ذلك ؟

ـ اسمع يا صديقي . للتاريخ اقول : ان فؤاد شهاب ما كان يهمه سوى تحقيق وتنفيذ مشاريعه في بناء الدولة الحديثة . وقد ابلغ ذلك بصورة صريحة لشارل حلو قبل انتهاء فترة تسلمه صلاحياته الدستورية . فؤاد شهاب لم يمارس ضغطا على شارل حلو على الاطلاق . فؤاد شهاب قال لشارل حلو بالحرف الواحد وهو يسلمه مقاليد الرئاسة : « اريد منك ان تمارس كل صلاحياتك . فنحن كعسكر ربما ثقل ظلنا على الناس ، وفي رايي يا فخامة الرئيس ان تعتمد منذ الان على المدنيين . لقد تركت لك الحرية وحتى اساعدك ، ولا تظن انك اسيرنا . سأترك لك تعيين قائد جديد للجيش ، وقائد جديد لقوى الامن الداخلي ، ومدير جديد للامن العام . كذلك سابعد انطون سعد عن رئاسة المكتب الثاني لانه « غول قديم » واخشى ان يأكلك . واقترح عليك تعيين شاب جامعي ظريف وابن دستوري عتيق هو غابي لحود . لان استمرارية العمل في الجيش يجب ان تبقى . واطلب منك امرين اثنين اساسيين : روزنامة المشاريع وبعثة الاب لوبريه ، لان هذين البندين يشكلان حجر الاساس في بناء الدولة الحديثة » . هذا ما قاله حرفيا فؤاد شهاب لشارل حلو وهو يسلمه صلاحياته الدستورية .

حلو نسف الخطة

● وشو صار ؟

ـ بعد اسبوع نفذ شارل حلو القسم الاول من تمنيات فؤاد شهاب فاختار اميل بستاني قائدا للجيش . وهذا الاختيار لم يكن لفؤاد شهاب اي راي فيه . ثم اختار جوزف سلامة للامن العام . ومحمود البنا للامن الداخلي . اما فيما يتعلق بالشق التالي ، وهو تنفيذ روزنامة المشاريع وبرنامج الاب لوبريه ، فقد ظهر بعد ستة اشهر ان شارل حلو كان يخطط لنسفهما من الاساس .

● وكيف تم الطلاق نهائيا بين فؤاد شهاب وشارل حلو ، ومتى ؟

ـ بعد ثمانية اشهر . اي ان فؤاد شهاب اعطى مهلة شهرين بعدما تاكد من نوايا شارل حلو ، لعل وعسى يرجع شارل حلو الى صوابه . لكن بعد انتهاء فترة الثمانية اشهر تاكد لفؤاد شهاب ان شارل حلو قد خان العهد ، وان مخططه هو تصفية مشاريع الاب لوبريه . قبل عملية الطلاق كان شارل حلو يتحدث الى فؤاد شهاب تلفونيا بمعدل ثلاث مرات في اليوم ويقول ما معناه : يا فخامة الرئيس شو بتشير لي . ونرفز فؤاد شهاب بالنتيجة وقال : يا عمي هيدا بيتصل فيي كل يوم « ليقرطني كذبة » . قولوا له ما عدش يتصل . ما بقا بدي رد عليه . وبعدها اتصل شارل حلو مرات عدة بفؤاد شهاب ، وكان شهاب يرفض الرد عليه . وما زال حتى هذه اللحظة يرفض ذلك .

● هناك تناقض . فكيف تفسر انقطاع فؤاد شهاب عن شارل حلو واستمرار جماعة فؤاد شهاب ، وانت منهم ، في التعاون مع شارل حلو ؟

ـ معك حق . فقد حاولنا ان نترك العهد ونعود الى الثكنات . وبالفعل قال غابي لحود لشارل حلو في حينه ما يلي : يا فخامة الرئيس العهد عهدك ونحن عسكريون ونريد ان نعود الى الثكنات لنمارس دورنا . ونحن تحت تصرفك بوصفك رئيسا للبلاد . وفهم شارل حلو ما سماه في ما بعد « اللعبة الشهابية » . فنرفز وقال : تريدون ان تتخلوا عني وانا في بداية الطريق ؟

هذه مؤامرة علي . واذا نفذتموها فانا سافضحكم ثم استقيل .

● وماذا كان موقفكم ؟

ـ وجدنا انه من مصلحة البلد ان نبقى على تعاون مع رئيس البلاد ولكن من بعيد لبعيد .

● لكن الحقيقة كانت ان تعاونكم كان من قريب الى اقرب .

ـ هذا صحيح في النهاية . لقد جر شارل حلو رجلنا واعطى الانطباع باننا وراء كل شيء ، وانه مغلوب على امره . وفي اعتقادي ان مثل ذلك يدفعنا الى التمسك بعهده والدفاع عنه .

خلصوني من الورطة

● هل تعتقد ان شارل حلو كان يخشى منكم ؟

ـ باي معنى .. ؟

● بمعنى انه كان يخشى ان تقوموا بانقلاب عسكري عليه .

ـ شارل حلو اذكى من ان يفكر بذلك ولو لثانية واحدة . لكنه بعد انقطاع فؤاد شهاب عنه ، وهنا يقال ان شهاب قد اقفل في احدى المرات التلفون في وجهه ، اراد ان ينتقم عن طريق جرنـــا الى السياسة وبالتالي شرشحتنا امام الراي العام .

● كيف ذلك ؟

ـ مثلا : شارل حلو كان يقول لهنري فرعون ولريمون اده ولغيرهما : خلصوني من هالورطة . الجماعة محتلين القصر . الياس سركيس من جهة وغابي لحود من جهة اخرى . وللتأكيد على ذلك كان يتصل بغابي لحود ويدعوه الى العشاء ، ثم بطريقة خاصة يتصل بجريدة « النهار » ويقول لها ان غابي لحود كان على العشاء . وفي اليوم التالي تصـــدر تعيينـــات او تشكيلات او قرارات فيصبح الانطباع بان ذلك لم يتم الا بأمر من غـابي لحود . وبالفعل يكون غابي اول من يفاجأ بمثل هذه القرارات في الصباح .

● وعندما اكتشف غابي لحود لعبة شارل حلو ، لماذا استمر في انجاح هذه اللعبة ؟

ـ غابي لحود في نتيجةالامر موظف ، ولا يستطيع ان يخالف اوامـر رئيس الدولـة .

● شارل حلو يقول انه كان ضحيتكم .

ـ الحقيقة اننا نحن كنا ضحايا شارل حلو .

● لمناسبة الحديث عن الضحايا ، بماذا تسمي عملية البطش بالقوميين السوريين بعد فشل انقلابهم العسكري ليل ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، خاصة وانك قد ظهرت في واجهة عمليات البطش تلك .

- من الطبيعي ان تعيش الدولة - اي دولة - بعد محاولة انقلابية من هذا النوع في حالة هستيريا . ونحن لا ندعي العصمة . لكننا كنا مسؤولين عن صيانة امن هذا البلد ، ولقد تصرفنا في نطاق هذه المسؤولية .

● لكن تصرفكم ادى الى وقوع ضحايا ابرياء ؟

- في مثل هكذا حالة ليس باستطاعة اي انسان مهما بلغ مستواه الا ان يرتكب بعض الهفوات . انا هنا لا احاول ان اعتذر . ولقد قمت بواجبي في تلك الفترة خير قيام . ولو حصل ، لا سمح الله ، الان مثلما حصل ليلة ١٩٦١ وكنت مسؤولا لتصرفت كما تصرفت في الماضي .

ارهابيون من الزعران

● وقصص الارهاب التي جاءت بعد انتهاء حادثة القوميين ؟

- اي قصص واي ارهاب ؟ نسجوا الكثير من الروايات عن ارهاب المكتب الثاني . قالوا اننا كنا نعتقل ونعذب مواطنين ابرياء . انا اتحداهم ان يجيئوا بمواطن بريء لم يحاول ان يتعدى على كرامة النظام والحكم ، وسجناه او عذبناه . كنا ارهابيين لكن مع الزعران . مع الذين حاولوا ان يتطاولوا ليس على كرامة الحكم فحسب بل على كرامة المواطنين . كنا ارهابيين ضد فرض الخوة في شوارع بيروت . وضد الخطف والسلب ، وضد الجريمة المنظمة لا يفله الا الارهاب المعاكس . وهذا ما جعل قيامة بعض السياسيين تقوم علينا لان قوتهم السياسية مبنية على ارهاب الشارع ونحن كنا نحاول تقويض هذا الارهاب .

● للتاريخ ، هناك قصص عدة عن اشخاص اصابهم ارهابكم وكانوا ابرياء .

- نحن لا ندعي العصمة بشيء ، وكل نظام يخطيء ويصيب . ونحن

كما كنا نصيب في كثير من الامور ، كنا نخطىء في بعضها . لكننا كنا نسارع الى تلافي هذا الخطأ بمختلف الطرق والوسائل .

● حديث الصواب والخطأ يجرنا الى ترديد الاتهام بأن ضباط المكتب الثاني قد اثروا بطريق غير مشروع .

ـ الاثراء غير المشروع اصابنا كقيادة عليا . يقولون عن غابي لحود انه مليونير . ليذهبوا الى منزله ويحصوا امواله وممتلكاته . ويقولون عني الشيء ذاته . التحقيق القضائي الذي اجري معي دار حول هذه النقطة بالذات . فماذا طلع ؟ لا شيء سوى الاشاعات . غيرنا قد يكون اثرى ، اما نحن فقد كنا نقوم بواجبنا .

● وادريان جدي ؟ والبنك الاهلي ؟

ـ نحن نمثل جهاز مخابرات . وامكانات الدولة المالية ضئيلة . نحن مكلفون بالحفاظ على امن البلاد . وهذا يتطلب الاستعانة بمصادر مالية للانفاق . على كل حال اقول هذا بصورة عامة . اما قضية ادريان جدي وعلاقته بالمكتب الثاني بصورة خاصة ، فان القضاء قد وضع يده عليها ولا اريد ان استبق الامور .

● والاعتمادات التي كانت مرصدة للجهاز الخاص الذي كنت رئيسه لسنوات عدة ؟ يقولون ان معظم هذه الاعتمادات ذهبت الى جيوب خاصة .

ـ ليقولوا ما يقولون . الجهاز الخاص كان جهاز امن . وانا كنت رئيسا له . وقيوده ما زالت موجودة . اعطي لك مثلا : اذا قام احد افراد هذا الجهاز بعمل يستاهل عليه المكافأة كنا بحاجة الى معاملات روتينية لها اول وليس لها اخر . يضاف الى ذلك انني بوصفي اعمل في المخابرات فان قيادتي ، اما ان تثق بي او لا تثق . مثلا سألوني في التحقيق حول هذه النقطة بالذات . وقالوا لي ان بعض الذين تعاونت معهم قد تصرفوا بناء لاوامري الشفهية . ولانني كنت مسؤولا عن امور كثيرة وبالتالي اثق بالذين تعاونت معهم . قلت للمحقق : لا اذكر بالضبط هذه الحوادث لكن طالما ان مرؤوسي ذكروها فانا اثق بهم واتحمل بالتالي نتيجة كلما يترتب على ذلك من مسؤولية . اذا اخطأ مرؤوسي فالخطأ ليس خطاهم . ولا يجب ان يتحملوا المسؤولية فانا وحدي اتحملها . هذا ما قلته للمحقق . وهذا ما سأقوله امام المحكمة . وهذا ما سأصر عليه . كنت المسؤول الاول عن

جهازي وانا اتحمل كل التبعات . وكل ما عدا ذلك هو كلام بكلام ، والعهد الجديد يجب ان لا يقع في جزء من الاخطاء التي وقعنا فيها . ويجب ان لا يتبنى عملية تصفية الحسابات الشخصية .

« عملية » الياس سركيس

● لمناسبة الحديث عن العهد الجديد ، يقولون ان المكتب الثاني ، وانت الرجل الثاني فيه ، قد وضع «لتقريف» فؤاد شهاب تمهيدا لابعاده عن رئاسة الجمهورية في العام ١٩٧٠ وللاتيان بالياس سركيس . ويقولون ايضا انكم كنتم تحاربون عودة فؤاد شهاب في الخفاء لانكم تعتبرون ان الياس سركيس « الين » من فؤاد شهاب واكثر استعدادا لتحقيق مطامحكم في السيطرة على الحكم .

– يقولون اكثر من ذلك . يقولون اننا تآمرنا على فؤاد شهاب ، واننا هددناه اذا قبل ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية . اقوال . اقوال . لكن الحقيقة انني شخصيا لم اكن مهتما في الفترة الاخيرة بتتبع تفاصيل انتخابات رئاسة الجمهورية .

● طبخ معركة رئاسة الجمهورية ، كانت من اختصاص من ؟

. كانت من اختصاص غابي لحود . وللحقيقة انني فوجئت ، كما فوجيء رشيد كرامي وصبري حماده وغيرهما ، ببيان فؤاد شهاب بالعزوف عن ترشيح نفسه . وذهبت الى غابي لحود وقلت له : شو القصة كيف بيتركنا المعلم بهاالطريقة ؟ وكان غابي الحود متألما وقال لي : انت تعرف يا سامي فؤاد شهاب كما اعرفه .

انه عنيد ولا مجال للمناقشة معه . لقد رفض ، وليس بامكان اي قوة ان تعيده عن رفضه . سألت غابي : من البديل ؟ اجاب : الياس سركيس. قلت : عملية صعبة يا غابي . اجاب : ليس لنا الخيار ، ويجب ان نعمل على هذا الاساس .

● هل صحيح انك كنت غير واثق من فوز الياس سركيس ؟

ـ اولا احب ان اوضح ان الياس سركيس شاب نظيف وابن شعب حقيقي . لكنني كت ادرك انه من الصعب جدا ان يقبل الاصدقاء به قبل الخصوم . يضاف الى ذلك ان القوى السياسية قد تحركت كلها ضدنا لدرجة ان كمال جنبلاط ، وكان وقتها وزيرا للداخلية ، قد تصرف بشكل يوحي بان البلاد مقبلة على مجزرة اذا انتخب الياس سركيس وفشل سليمان فرنجية . الرئيس فرنجية صديقنا ونحن شخصيا وقياديا نحبه ونحترمه وكان حليفا لنا . لكن الخصوم استطاعوا ان يحققوا النصر الاول علينا عن طريق وضعه في الواجهة كخصم لنا .

● تكلمت عن كمال جنبلاط كوزير للداخلية انذاك ، ماذا فعل ؟

ـ قبل ٢٤ ساعة من يوم الثلاثاء ١٧ اب ١٩٧٠ (يوم انتخاب سليمان فرنجية) تلقيت تقارير عن غزو مسلحين لبيروت . وبوصفي مسؤولا تقدمت باقتراحات الى وزير الداخلية كمال جنبلاط انذاك باتخاذ تدابير على صعيد قوى الامن الداخلي للحد من خطر هذا الغزو . فماذا حصل ؟ حصل ان كمال جنبلاط لم يتخذ ايا من هذه التدابير . والجيش ، كان مقررا الا يتدخل . وكانت النتيجة ، المشهد الذي رأيناه في ساحة البرلمان .

● تقول انك كنت غير واثق من نجاح الياس سركيس .

ـ هذا صحيح . وقد قلت ذلك مرارا لرفاقي . وقبل عملية الانتخاب بساعتين قلت لهم اننا قد خسرنا المعركة فضحكوا واتهموني بالتشاؤم وقالوا لي ان الياس سركيس سينجح باكثرية تتراوح بين ٥٩ و ٦٣ صوتا . ورغم هذا التاكيد فقد كنت غير مطمئن . وهنا اجد نفسي ، كعسكري محترف ، انه لا بد من ان اعترف بما يلي : اذا كان لا بد من تقديمنا الى المحاكمة فيجب ان نحاكم على فشلنا في ١٧ اب ١٩٧٠ وليس على اى شيء اخر . لاننا اثبتنا في ذلك اليوم اننا لسنا على مستوى التخطيط الكافي .



سلام واده وجنبلاط

● وصائب بك ؟

ـ على سلامة عينو .

● وريمون اده ؟

ـ حبيب القلب .

● وكمال جنبلاط ؟

ـ كما لجنبلاط ، كسياسي لبناني ، منسجم مع نفسه .

● وفؤاد شهاب ، لماذا « هرب » من المعركة ؟

ـ تركيبة المعلم تختلف . وحتى الان لا احد يستطيع ان يجزم بالاسباب الحقيقية .

● وقضية الميراج ؟

ـ كل ما استطيع ان اقوله في هذه القضية انها شكلت جزءا من دفعنا للثمن .

● وتدخلاتكم في الانتخابات ؟

ـ مبالغ فيها كثيرا . لكننا كاي جهاز امن تابع لسلطة سياسية يتلقى الاوامر وينفذها . قل لي بربك . اي عهد لم يتدخل في الانتخابات ؟ لكن تدخلاتنا لم تكن كفيرنا . ولو كنا كذلك لكان باستطاعتنا ان نمنع ريمون اده من الفوز . وان نمنع غيره ايضا .

ـ الى حد التجني .

● كيف ترى مستقبل سامي الخطيب بعد ترك الجيش ؟

ـ لا اتصور سامي الخطيب غير عسكري . فالجيش هو حياتي وكياني ، ولا بد للحقيقة ان تنكشف في النهاية واعود الى ثكنتي امارس فيها واجباتي وطموحي في الدفاع عن بلدي . انا اعرف ان هذه الضجة القائمة هي لمنعنا من العودة الى الجيش . لكنني لا اتصور انهم سينجحون فنحن لم نتصرف الا بناء لاوامر صدرت الينا ، ونحن اصدرناها الى غيرنا من مرؤوسينا .

وقلت لسامي الخطيب ، وكان التعب قد ظهر عليه : بصراحة ، هل انت نادم ؟

اجاب بكل ثبات : لا . ولو قدر للتاريخ ان يعود الى الوراء لتصرفت الان كما تصرفت في الماضي .



الجلسة الخامسة من محاكمة الضباط

الجلسة الخامسة التي انعقدت في ٢٠-٣-١٩٧٣ من محاكمة الضباط السابقين في المكتب الثاني ، حفلت بوقائع مثيرة . كان ابرزها كشف العميد الركن المتقاعد داود حماد للمحكمة ملابسات انفاق اموال الجيش بطريقة وصفها المدعي العام بانها تبديد ، ومن ذلك ان اموال التبرعات والهدايا للجيش التي بلغت مليون ليرة كانت تودع المصرف باسم قائد الجيش العماد اميل بستاني ولحسابه وان مبالغ كانت تصرف احيانا بامر شفهي منه وان العماد بستاني نقل هذه الاموال من البنك المركزي الى بنك سوريا ولبنان .

وتراجع شاهد الحق العام العقيد جورج كرم عن اقواله لدى المحقق العسكري السيد الياس عساف وقال ان ما ورد في هذه الافادة من ان النقيب نعيم فرح رئيس الشعبة الثانية في البقاع امر بتوقيف المحامي روبير اسكندر غانم وحجز حريته لم يرد على لسانه . واحدث نفيه هذا ضجة في قاعة المحكمة ، فطلب وكلاء الدفاع جلب المحقق العسكري لاجراء مقابلة بينه وبين الشاهد ، فرد المدعي العام العسكري الشيخ اسعد جرمانوس قائلا انه لا يمكن ان يكون المحقق بدل في افادة الشاهد الذي حلف اليمين القانونية ودونت افادته حرفيا وتليت عليه فوقعها . واحتفظ المدعي العام بحقه في اتخاذ ما يلزم في شأن الاختلاف في افادتي العقيد كرم . وحسم رئيس المحكمة العقيد جورج غريب الجدل الذي كاد يتطور الى مشادة باعلانه ان المحكمة قررت صرف النظر عن الافادات التي افضى بها العقيد كرم قبلا واستجوبته من جديد .

واصلت المحكمة العسكرية سماع شهود الحق العام في قضية ضباط

المكتب الثاني السابق الماثلين امامها وهم : المقدم احمد حمدان ، الرائد ادغار معلوف ، الرائد ميشال خوري ، الرائد سليم نصرة ، النقيب نعيم فرح ، النقيب جورج حروق ، المعاون فيليب خوري ، المعاون ابراهيم منذر ، المعاون فيليب كنعان ، المعاون سمير شهاب ، المعاون جوزف ابو شاهين ، والضباط الفارين الذين تجري محاكمتهم غيابيا وهم : المقدم غابي لحود ، المقدم سامي الخطيب ، المقدم سامي الشيخة ، المقدم كمال عبد الملك ، النقيب جان ناصيف .

وفي مستهل الجلسة طلب المحامي فؤاد مشعلاني من المحكمة جلب الملف العسكري المحفوظ لدى قيادة الجيش والخاص بالنقيب اسعد قسيس للاطلاع عليه ومعرفة سبب نقله من مركز رئيس للحرس الجمهوري الى صيدا ، فعارض المدعي العام الشيخ اسعد جرمانوس الطلب قائلا : ان المحكمة تحاكم اشخاصا محالين عليها ولا تحاكم شهودا ، ولا ارى موجبا لجلب ملف الشاهد النقيب قسيس .

المحامي جان باز ـ ان القضية ليست قضية عداوة بين الشاهد النقيب قسيس والمكتب الثاني السابق ، ولكن نريد ان نعرف هل نقل من مركزه الاول الى صيدا تأديبا له ولماذا ؟

فقررت المحكمة رد الطلب .

دفعة من الشهود

وبدات المحكمة بسماع دفعة جديدة من شهود الحق العام . فقال النقيب غسان ضاهر انه يؤيد افادته لدى المحقق العسكري .

الرئيس ـ هذا الشاهد افادته تتعلق بالمقدم كمال عبد الملك الغائب فلا لزوم لسماعه . وصرف الشاهد .

وقال العقيد احمد الحاج انه كان تسلم رئاسة الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري .

الرئيس ـ هل كان ضباط المكتب الثاني يتلقون توجيهات منك مباشرة في اثناء وظيفتك في القصر الجمهوري ؟

ج ـ كلا .

ولم يحضر المقدم فايز حداد فقررت المحكمة صرف النظر عن اعادة جلبه والاكتفاء بتلاوة افادته .

وقال النقيب جورج الجبيلي انه يؤيد افادته المعطاة لدى المحقق العسكري حرفيا ولا يزيد عليها شيئا .

وسال الرائد ميشال خوري : ورد في افادة الشاهد انه تسلم لوائح من مكتبي للقبض على اشخاص فهل هذا صحيح ؟

الشاهد ـ على ما اذكر ان اللوائح المعطاة ابان انتخابات ١٩٦٨ في جبل لبنان في مكتب الرائد ميشال خوري لم يعطها هو شخصيا والمعلومات التي صدرت الينا تقضي بعدم توقيف اي شخص الا بعد اخذ موافقة النيابة العامة .

س ـ هل اعطى الرائد خوري اوامر بالقبض على اشخاص او اعتقل اي شخص ؟

ج ـ لم اسمع ان احدا اوقف عن طريق الرائد خوري او غيره .

الرئيس ـ في افادتك تقول ان هذه اللوائح وزعت على ضباط الارتباط من قبل الرائد ميشال خوري . فماذا تقول ؟

الشاهد ـ قلت انه جرى توزيع اللوائح في مكتب الرائد خوري رئيس الشعبة الثانية في جبل لبنان ولكن ليس باشرافه هو او منه شخصيا .

وقال الشاهد النقيب نبيل فرحات انه يؤيد افادته المعطاة لدى المحقق العسكري ولا يزيد عليها شيئا .

وذكر الشاهد النقيب شامل موزايا انه يؤيد افادته الواضحة لدى المحقق العسكري .

وقال النقيب يحيى شهاب انه ادلى بافادة لدى المحقق العسكري وتتعلق

بالمقدم كمال عبد الملك وانه لا يزيد عليها شيئا .

وكرر النقيب عفت قهوجي افادته لدى المحقق العسكري وهي تتعلق بالمقدم كمال عبد الملك .

ولم يحضر النقيب موسى القسيس فقررت المحكمة الاكتفاء بتلاوة افادته .

العماد بستاني

ونودي على العماد اميل بستاني فلم يحضر . فقال المحامي رياض الحسيني : اننا لا نعرف اين هو الان . فرد المحامي جان باز قائلا : ان العماد في سوريا وارجو اصدار استنابة تطرح عليه الاسئلة التي تهم الدفاع لجلاء الغموض عن بعض القضايا المتعلقة بالضباط .

المحامي الحسيني : اننا نصر على اعادة جلب العماد بستاني لاننا نعلق اهمية كبرى على حضوره .

المحامي اميل نجم : ان العماد بستاني ادلى بافادة واضحة فارجو الاكتفاء بتلاوتها .

المدعي العام ـ العماد بستاني اعطى افادة لدى المحقق وقلم المحكمة والنيابة العامة لم يتمكنا من ابلاغه ، وقد عادت ورقة جلبه تفيد انه لم يعثر عليه في محل سكنه الاخير . لذلك اقترح على المحكمة الموقرة الاكتفاء بتلاوة افادته .

باز ـ افادة بستاني لا تكفي تلاوتها في المحكمة ، خصوصا ان العميد الركن منير حمدان قال في هذه المحكمة ان العماد قال للضباط « اننا لا نستطيع الوقوف مكتوفي الايدي وعلينا ان نتدخل في الانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٦٨ » .

الحسيني ـ ورد ذلك في افادة العقيد احمد زكا .

باز ـ نرجو ارسال استنابة الى سوريا لهذه الغاية .

المدعى العام ـ نحن امام قانون اصول المحاكمات الجزائية والمادة ١٦٤ تنص على ان الشاهد اذا لم يحضر يجلب بمذكرة احضار . ولم تنص على اصدار استنابة قضائية ، لذلك اعارض هذا الطلب .

واعلن رئيس المحكمة :

حيث تبين من مذكرة جلب العماد اميل بستاني انه لم يعثر عليه تقرر المحكمة عدم جلبه والاكتفاء بتلاوة افادته علنا .

« هددوني بالقتل »

وقال النقيب المتقاعد سعيد اسعد سالم انه يؤيد افادته لدى المحقق وانه ادلى بها بكل حرية لكنه يريد الزيادة عليها لانه كان في السابق يفضل عدم قول شيء بالنسبة الى ضابط سابق .

المدعي العام ـ اذكر الشاهد بان افادته تتعلق بالمتهمين .

الشاهد ـ سأدلي بمعلومات ضمن نطاق المحكمة والمدعى عليهم .

الرئيس ـ ماذا تريد ان تقول ؟

الشاهد ـ في العام ١٩٦٧ استدعيت الى الشعبة الثانية في قيادة الجيش لمواجهة نائب الضابط فيليب كنعان وحضرت الى مكتب فيليب كنعان فوجدت فيه المعاون ابراهيم منذر والنقيب جوزف كيلاني . واخذوا يتحدثون معي باعتبار انني من قرطبا وسألوني عن الغرباء الذين يترددون على منزل العقيد نصر عبود وقالوا انهم يريدون معرفة هؤلاء الاشخاص وانهم على استعداد لدفع مبلغ الف ليرة شهريا في مقابل ان اصعد الى قرطبا للوقوف على هويات هؤلاء الاشخاص . وقال المعاون منذر « اننا على استعداد لاعطائك كل شيء للتوجه الى قرطبا قبل الانتخابات بثلاثة اشهر . وكان جوزف كيلاني وابراهيم منذر هدداني بالقتل وما زلت حتى الان اتلقى التهديدات بالقتل لكني رفضت طلبهما . وقالا لي : « اذا كشفت لاحد ما طلبنا منك سنصرفك ونقتلك كما فعلنا وصرفنا كثيرين » . فقلت لهما :

« ومن قتلتم ؟ » فأجابا : « غارو قصرجيان » . كذلك ابلغني طانيوس كرم الذي يعمل في المرفأ انهم يريدون قتلي .

الرئيس ـ في العام ١٩٦٨ لم يكن جوزف كيلاني في الشعبة الثانية ؟

الشاهد ـ عندما حضرت الى الشعبة الثانية كان هناك .

الرئيس ـ ما هي قضية حجز حريتك ؟

الشاهد ـ في حفلة غنائية عمد المصري محمد طه الى التنكيت على اللبنانيين فاعترضت على ذلك فكان ان حجزت حريتي في وزارة الدفاع ثلاثة ايام بأمر من العقيد غبريال لحود . وفي قرطبا اوقفت في مزرعة السياد سبع ساعات .

واضاف : ان طانيوس كرم ابلغني ان الياس عواد وجماعته قرروا قتلي .

المدعي العام ـ التهديدات التي تلقاها هذا الشاهد ستتخذ في ضوئها كل التدابير القانونية .

الرئيس ـ تقول في افادتك انك ضربت وكسرت اسنانك فمن ضربك ؟

الشاهد ـ المعاون ابراهيم منذر هو الذي هددني في مكتبه وقال لي : « لا تفتح سيرة الياس عواد وجوزف كيلاني . وان الياس عواد حر يعمل مثل ما يريد » .

وبعدما خرجت طاردني الياس عواد مع ١٢ شخصا كانوا في سيارتين وصدموني وحطموا اسناني ونقلت الى المستشفى واعطيت تقريرا طبيا لمدة ١٢ يوما ، وقدمت شكوى ضدهم وقبض عليهم وفي نظارة السجن اتصل وزير هاتفيا بالمخفر واعطى الامر باطلاقهم فاطلقوا واعيدت اليهم مسدساتهم

الرئيس ـ ما علاقتك بالاشرفية وانت من قرطبا ؟

ـ تربطني بالاستاذ ميشال ساسين صداقة وكنت اؤيده عن طريق معارفي .

باز ـ اين حجزت ثلاثة ايام ؟

ج ـ في صالون الوزارة ولم اضرب وكرمال النائب السابق المرحوم انطوان سعيد لم احجز في السجن .

المحامي جورج عيد ـ ورد في افادة الشاهد أن الياس عواد والنقيب كيلاني يهربان الدخان ؟

ـ نعم وسعد الله شبارو كان يهرب لهما الدخان .

وهنا طلب رئيس المحكمة الى المحامين الا يتكلموا مع موكليهم في اثناء المحاكمة .

باز ـ الاتصال ضروري وحسب مقتضيات حاجة الدفاع .

المدعي العام ـ هيهات لو وفروا لغيرهم جزءاً يسيرا مما اعطي لهم منه الكثير . فقد تأمن للمتهمين ووكلاء الدفاع الحرية الكاملة للاتصال ولم يجر توقيف احد من الضباط في فترة التحقيقات .

الرئيس ـ هل هددت بالقتل ؟

الشاهد ـ نعم . والنقيب كيلاني والياس عواد كانا يفرضان خوة بالقوة على مواقف سيارات الاشرفية في محلة الجعيتاوي . وانا تدخلت في الامر باعتبار ان السائقين هم من ابناء قرطبا وطلبت منهم الرأفة بالسائقين . وتدخل المرحوم الدكتور انطوان سعيد وتقرر دفع اربعمائة ليرة شهريا لكل من النقيب كيلاني والياس عواد .

المعاون فيليب كنعان ـ انا كنت في الشرطة العسكرية في صيدا عندما كان الملازم كيلاني في الشعبة الثانية في العام ١٩٦٦ .

س ـ هل هددك فيليب كنعان بالقتل مع جوزف الكيلاني ؟

الشاهد ـ نعم وحجز حريتي ثلاثة ايام في صالون وزارة الدفاع وطلب مني فيليب كنعان تكذيب مقال نشرته في جريدة « الجمهورية » احتجاجا على تعرض المطرب المصري للبنانيين ، فكذبته فغضب وقال لي « ولاه تكذب المقال بخمسة اسطر ! ولو ما تدخل الدكتور انطوان سعيد لكنا حملناك بكيس الجنفيص وصرفناك » .

المعاون ابراهيم منذر ـ اطلب من المحكمة ان تسال عن ماضي الشاهد

وعن وضعه العائلي والاخلاقي ؟

المعاون فيليب كنعان ـ اين كان مكتبي عندما حجزت حرية هذا الشاهد ؟

الشاهد ـ في وزارة الدفاع في الطبقة العليا .

كنعان ـ كان مكتبي انذاك في بناية الحوري وليس في وزارة الدفاع .

ولم يحضر النائب السابق محمد صفي الدين والنائب السابق علي عرب ، فقررت المحكمة صرف النظر عن جلبهما والاكتفاء بتلاوة افادتيهما .

وقال النائب السابق السيد جعفر شرف الدين انه ادلى بافادة لدى المحقق العسكري ولا يزيد عليها شيئا .

ولم يحضر الصحافي عادل مالك فطلب المدعي العام صرف النظر عن جلبه لان افادته تتعلق بالنقيب جان ناصيف .

ولم يحضر الشاهد عبد الرحمن الابيض فطلب المدعي العام صرف النظر عن جلبه لا نافادته تتعلق بالمقدم سامي الشيخة . وكذلك الشاهد حنا طنوس فنيانوس ، فقررت المحكمة الموافقة على طلب المدعي العام .

وقال الشاهد عبد الرزاق طالب انه كان يعمل سابقا في شركة نفط العراق وانه يؤيد افادته لدى المحقق العسكري .

وايد باخوس خليل خوري افادته لدى المحقق العسكري . ولم يحضر الشاهد مصطفى طعان دندش واكتفت المحكمة بتلاوة افادته .

وكرر النقيب حسين عواد افادته المتعلقة بالنقيب جان ناصيف .

وقررت المحكمة الاستغناء عن جلب نقيب المحررين ملحم كرم والاكتفاء بتلاوة افادته . واستغنت ايضا عن اعادة جلب الشاهدين اسكندر عيسى مراد والنائب السابق محمد الفضل والاكتفاء بتلاوة افادتيهما .

وايد الشاهد فوزى باخوس وهبي افادته لدى المحقق . وكذلك الشاهد ميشال اسعد صابونجي الذي اوقفه المقدم كمال عبد الملك في صور .

المدعي العام ـ منعا لاى التباس استأذن المحكمة في طرح الاسئلة على الشاهد لانها تتعلق باحد المتهمين هنا . فمن اقدم في صور على توقيفه ؟

الشاهد ـ المقدم عبد الملك مساء السبت طلبني الى الثكنة فلم اتم في منزلي فدهمه رجال الجيش . وصباح الاحد كنت قرب قلم الاقتراع فقبض علي احد رجال الشرطة لانني كنت اعمل سياسيا ضد اللائحة التي تؤيدها السلطة انذاك وكنت مع آل الخليل .

ولم يحضر الشاهد جورج حبيب فصرف النظر عن جلبه .

وقال المقدم هيكل معكرون انه صهر المقدم غبريال لحود . فلم يعترض المدعي العام على سماع افادته . وحلف الشاهد اليمين القانونية وقال انه يؤيد افادته التي تنحصر في قضايا التدخل في الانتخابات النيابية في البقاع عام ١٩٦٨ وانه لا يعرف شيئا عنها وان المحقق سأله هل تذكر ان المقدم سامي الشيخة كان يتجول في البقاع بواسطة طائرة هليكوبتر فقلت له لا اعرف .

... وشميط لم يحضر

ولم يحضر العماد المتقاعد يوسف شميط فقررت المحكمة الاكتفاء بتلاوة افادته . لكن المحامي باز طالب بجلبه .

الرئيس ـ المحكمة اتخذت قرارا بعدم جلبه .

ولم يحضر الشاهد الياس عواد فطلب المدعي العام تكرار جلبه باعتبار انه شاهد حق عام وتغريمه واذا لم يمثل في الجلسة المقبلة اصدار مذكرة احضار في حقه .

« ملك » صور

وقال الشاهد عوض نخله عتال ان هناك عداوة دائمة بينه وبين المقدم كمال عبد الملك لانه من مؤيدي الوزير كاظم الخليل .

وقال : ان عبد الملك عمل في صور ملكا وكان يستبد بي ويحولني على الشعبة الثانية لانه لم يكن يستطيع الانتقام من آل الخليل فينتقم مني لان عندي اصواتا كثيرة .

واضاف : ان عبد الملك قبض الاموال من آل عرب ، وحجز حريتي من اول الانتخابات وكنت اخر من افرج عنهم من اصل ٧٥ شخصا اوقفوا ظلما لانهم ارادوا الاقتراع لمصلحة آل الخليل . وكان المقدم عبد الملك عرض علي قبل الانتخابات خمسة آلاف ليرة لمغادرة صور واحتل رجال الامن منزلي.

المدعي العام ــ هل تعرف النقيب جورج حروق ؟

ــ نعم ولم يحجز حريتي او يطلب مني ان اترك بيت الخليل .

لم يات على ذكره

وحضر الشاهد ديب صالح حداد .

الرئيس ــ وردت في افادتك معلومات عن المقدم احمد حمدان والنقيب نعيم فرح .

الشاهد ــ انا لم اذكر عنهما اي شيء .

النقيب فرح ــ الشاهد لم يات على ذكري .

المدعي العام ــ قد ياتي على ذكري انا ... (ضحك) .

فرح ـ يجوز ...

ولم يحضر المحامي زين العابدين عراجي على رغم تبلغه ، فطلب المدعي العام تكرار دعوته .

وقال الشاهد حسن قاسم خالد انه لا يعرف المتهمين ولا تربطه بهم اي صداقة او عداوة . وكرر افادته الاستنطاقية .

واضاف : انا اوقفت ظهر يوم السبت قبل انتخابات البقاع في قب الياس ، واخذني رجال الامن في شاحنة الى ضابط المنطقة . وقد وضعوا بنادقهم في صدري وهددوني ونقلت الى شتورا وقابلت الضابط وبقيت ساعتين ثم افرج عني في ابلح قرب مكتب سامي الخطيب ، وقال لي الرقيب حسيب الخوري اذهب واقترع لمن تشاء . ولم تحجز حريتي .

المستشار ابراهيم شقير ـ هل اقدم بعض الضباط في شتورا على اهانتك ؟

الشاهد ـ نعم . وانا لم احدق فيهم لمعرفتهم وكانت كل غايتي الانصراف . وكان معي بطاقتا هوية الاولى قديمة والثانية جديدة ، وطلب مني الضباط ان اقترع لمصلحة لائحة مخايل اللبس فرفضت وقلت : « افضل الموت ولا اصوت للائحة مخايل الدبس » . ثم اخذت مني البطاقة العتيقة واحتفظت بالجديدة التي استحصلت عليها لئلا امنع من الاقتراع بالقديمة .

المحامي الحسيني ـ اوقف خوفا من ان يقترع مرتين .

الرئيس ـ لماذا لم تمزق الهوية القديمة ؟

الشاهد ـ استحصلت على الهوية الجديدة وعدت الى منزلي وبعد ساعة اعتقلت .

المقدم احمد حمدان ـ يقول الشاهد ان حريته حجزت ظهر يوم السبت ونحن التحقنا بمراكزنا الساعة الرابعة بعد ظهر السبت .

بعد الاستراحـة

ثم رفعت الجلسة للاستراحة نصف ساعة . ثم استؤنفت لسماع شهود الحق العـام .

وقال النقيب سليمان داود مظلوم انه لا تربطه اية صلة قرابـة او عداوة بالضباط المتهمين وايد افادته امام المحقق العسكري . وقال : رفعت تقريرا الى المحكمة وقد نظمته قبل اربع سنوات .

الرئيس ـ اذكر وكلاء الدفاع بان الشاهد شهد ضد سامي الشيخة ونعيم فـرح .

وكرر المقدم معروف بيطار افادته الاستنطاقية .

الرئيس ـ افادته تتعلق بسامي الخطيب وسامي الشيخة ونعيم فرح.

فرح ـ المقدم ذكر انني طلبت منه يوم الانتخابات النيابية تأييد لائحة الرئيس صبري حماده وفضل‌الله دندش فهل انا طلبت منه ذلك شخصيا ؟

الشاهد ـ لا .

الرئيس ـ هل سمعت نعيم فرح يطلب حجز حرية اي شخص فـي الانتخابـات ؟

ـ لا ابدا .

المدعي العام ـ ورد في افادة الشاهد انه قبيل انتخابات ٩٦٨ عقـد اجتماع للضباط في ثكنة ابلح وكان النقيب فرح يتصل بكل ضابط بمفرده. فلماذا كان يتصل بالضباط ؟

الشاهد ـ لا اعرف . وانا شخصيا لم يكلمني ولم يخبرني زملائـي الضباط بماذا تكلم النقيب فرح.

الرئيس ـ هل علمت انه جرى توقيف اشخاص ؟ .

ـ اوقف الرقيب الجمركي انطوان فارس فارس وطلب من الضابط ميشال الطويل توقيف اشخاص في القاع والعين فرفض تنفيذ الاوامر .

المحامي باسم الجسر ـ هل تعتبر ان هذه اللوائح والتعليمات كانت تاتي من الشعبة الثانية ؟

الشاهد ـ لا ادري .

س ـ هل نفذ الضباط التعليمات ؟

ج ـ منهم من نفذ ومنهم من لم ينفذ . واذا كان الضابط يريـد ان يضبط واقعة عليه الا يعتمد على الاضبارات . والاخبارية هي توجيه وتنوير الى الضابط لكي ينفذ مهمته .

المدعي العام ـ اللوائح التي اعطيت هي للتوجيه والتنوير ؟

ج ـ الشيء نفسـه .

كانـوا يدفعـون

المستشار شقير ـ هل صرف المكتب الثاني اموالا طائلة لتامين فوز بعض المرشحين ؟

الشاهد ـ نعم كانوا يدفعون لمصطفى طعان دندش عندما كان يزعل ، ولكن انا لم اشاهد من دفع المال ولا من قبضه .

وقال النقيب جوزف جميل ماضي ان قيادة الجيش احالتـه على المجلس التاديبي ولم يقل ضباط المكتب الثاني .

الرئيس ـ قلت في افادتك ان النقيب نعيم فرح كان يستدعي بعض الاشخاص ويدفع لهم الاموال قبل الانتخابات .

الشاهد ـ انا ذكرت ذلك نقلا عن لسان ملحم الحدشيتي .

المستشار شقير ـ لم يرد ذلك في افادتك ؟

الشاهد ـ بلى .

الرئيس ـ ماذا كانت وظيفتك في انتخابات ١٩٦٨ ؟

ـ ضابط احتياط في ابلح .

توقيف المحامي غانم

الرئيس ـ هل عرفت باعتقال اشخاص او حجز حريتهم ؟

ـ شاهدت النقيب نعيم فرح وقال لي «هيدا بدي اجلبه» . فسألته من هو هذا الذي يقصده ؟ فقال : روبير غانم . فقلت له : أعفني من هذه المهمة . فكلف من جلب المحامي غانم ولم يعطني امرا بذلك .

نعيم فرح ـ الشاهد لم يكن ضابط ارتباط ، بل كان المقدم شعبان والذي احضر المحامي روبير غانم هو القائمقام حليم طربيه .

الشاهد ـ النقيب فرح قال « بدنا نجلب روبير غانم » ولم يعطني الامر باحضاره .

المحامي نجم ـ لا يجوز محاكمة ضابط من دون حضور وكيله المحامي ادمون رزق ؟

نعيم فرح ـ يحضر عني المحاميان باسم الجسر ورياض الحسيني .

س ـ هل كنت بتصرف النقيب فرح .

ج ـ لا كنت بتصرف المقدم ميثا .

س ـ هل ذهبت قوة واحضرت المحامي روبير غانم ؟

ج ـ لا اعرف . شاهدته مع القائمقام .

س ـ هل كلفك النقيب فرح بمهمة ما ؟

ج ـ نعم ،ذهبت الى قوسايا وقمت بالمهمة كما اعطوني الامر ؟

س ـ من اعطاك الامر ؟

ج ـ قائد السرية ... وكنت في دورية تدريبية وعدت ولما حاولت قبض تعويض ابلغني العميد حماد ان الاوامر اعطيت له بعدم دفع التعويضات . وعلمت ان الشعبة الثانية كانت وراء رفض دفع امر صرف المبلغ الذي قبضته بعد ست سنوات . وانا لست على خلاف مع احد من ضباط المكتب الثاني .

س ـ هل احلت على المجلس التاديبي ؟

ج ـ نعم واذا سمحت لي المحكمة اكشف السبب .

الرئيس ـ لا تكشف ، لن اسمح لك بذلك ؟

تبديد الاموال

وقال العميد المتقاعد داود قاسم حماد ان لا عداوة بينه وبين الرائد سليم نصرة .

س ـ ماذا كانت وظيفة الرائد سليم نصرة ؟

ج ـ كان رئيس مكتب الموازنة .

س ـ ما هي صلاحيته ؟

ـ كان يمسك الموازنة في الجيش وكان يتولى تحضيرها وبعد ان يقرها مجلس النواب يعمم الموازنة على اجهزة الجيش . وكان يمسك مخصصات القيادة .

المدعي العام — ارى لزاما علي ان اوضح ان التهمة المسوقة ضد الرائد سليم نصرة هي تبديد الاموال . ويعني ذلك ليس سرقة لاموال بل التصرف بالاموال المؤتمن عليها بصورة غير مشروعة ومن دون قاعدة . واطلب من المحكمة ان تسمح لي بطرح الاسئلة الاتية :

س — ما كانت صلاحياتك ؟

ج — مراقبة النفقات . وهناك مكتب آخر يراقب صرف النفقات ، وذلك وفق اوامر خطية . ولكن مرة واحدة صدر امر شفهي بصرف الاموال . ومرة حضر المقدم غابي لحود وطلب اعانة مالية لا اعرف لماذا . ربما قتل عسكري . كذلك طلب المقدم لحود اعانة في ١٧—١٠—١٩٦٧ مقدارها عشرة الاف ليرة لعائلة جندي والقانون يجيز ذلك انما في الحالات المستعجلة . ورئيس مكتب الموازنة في الجيش صرف المبلغ وكان يجب ان يطلب بعد دفع المبلغ امرا خطيا . وكل ما انفق جرى بواسطة اوامر خطية .

المدعي العام — الحسابات الخاصة هل لك اشراف عليها ام لا ، وهل لمكتب المحاسبة اشراف عليها ؟

ج — نعم .

المدعي العام — من امر بادخال مخصصات التبرعات في حسابات القيادة ؟

ج — بعد حوادث الاشتباكات التي وقعت بين الفدائيين والجيش جمعت التبرعات ووضعت في البنك المركزي باسم قائد الجيش ولم تدخل موازنة الجيش بل وضعت في تصرف قائد الجيش في البنك المركزي .

س — كيف دخلت هذه الاموال الحساب الخاص ؟

ج — بقيت اموال التبرعات في تصرف قائد الجيش بقرار من مجلس الوزراء لمساعدة عائلات الجنود الذين قتلوا في الاشتباكات بين الجيش والفدائيين .

المدعي العام ـ حضرة العميد ، ذاكرتك قد تكون خانتك لان المرسوم صدر في اول حزيران ١٩٦٧ ؟

العميدحماد ـ التبرعات جمعت مـرات للجيش ومنها عند وقـوع المحاولة الانقلابية الفاشلة في العام ١٩٦٢ وغيرها .

المدعي العام ـ الاموال اين اودعت باديء الامر ؟

ج ـ في البنك المركزي .

اعتبرها اموالا خاصة

المدعي العام ـ ثم سحبت وادعت بنكسوريا ولبنان . فلماذا ؟

ج ـ بامر من قائد الجيش باعتبار ان البنك المركزي لا يدفع فائدة لهذه الامـوال .

المدعي العام ـ اذن اعتبرتم ان هذه الاموال خاصة بقائد الجيش ؟

ج ـ قائد الجيش اعتبرها اموالا خاصة . وقائد الجيش هو الرئيس الاعلى للادارة واوامرهتنفذ .

المدعي العام ـ اذونات الصرف كان يرفض ان يدفعها قائد الجيش . واذا لم تقترن بتوقيعه هل تعتبرها قانونية ؟

ج ـ نعم في حالات استثنائية يخول القانـون صرف امـوال بصورة شفهية وتعتبر قانونية موقتا .

المدعي العام ـ صدرتمرارا اوامر بالدفع وليس مرة واحدة وهي تحمل طابع الغرفة العسكرية وفي استطاعتنا ابراز صور لهذه الاوامر .

ج ـ قد يجوز صدر تفويض من قائد الجيش لرئيس الغرفة العسكرية

بصرف المال . ولكن مبدئيا يقتضي توقيع قائد الجيش .

المدعي العام ــ هل يوجد تفويض او تعليمات لصرف الاموال ؟

سليم نصرة ــ لا اتذكر .

المحامي سليم شنيارة ــ لمن صرفت هذه الاموال ؟

المدعي العام ــ لا يهمنا لمن صرت يوجد جرم تبديد اموال الجيش. واسأل الشاهد كيف بددت هذه الاموال ؟

الشاهد ــ اسألوا الشعبة الثانيــة كيف انفقت ... بموافقة قائد الجيش . ومرة بموجب بطاقــة عسكريــة رقمهــا ٢٩. وقعهــا الجيش ودفعت قيمتها .

المدعي العام ــكم نوعا هناك من اوامر الدفع ؟

الشاهد ــ امر دفع واحد حسب علمي . على كل ، هذه القضيــة ليست وظيفتي . وعملي ينحصر بالتدقيق في الصرفيات .

المدعي العام ــ هل يوجد نموذج واحد لامر الدفع ؟

الشاهد ــ انا مدير الادارة . وامر الدفع صدر من مكتب الموازنة بعد مجيئي امر بالدفع من قائد الجيش يحوله الى مكتب الخزينة لدفعه .

المدعي العام ــ هل توقع انت امر الدفع باعتبارك مديرا للادارة ؟

ج ــ مكتب الخزينة يضع الشيك واوقعه انا احيانا واحيانا معاونون لي برتبة عقداء . والرائد نصرة يجهز الشيك فيوقعه رئيس مكتب الخزينة تمهيدا لصرفــه .



٣٠٠ الف لغابي لحـود

المدعي العام ـ في الملف اوامر بالدفع وقعها مدير مكتب الخزينة .

الشاهد ـ نعم نتيجة تنفيذ امر قائد الجيش . وقـد يكون قائـد الجيش فوض لرئيس الغرفـة العسكرية صرف مبلغ ٣٠٠ الف ليرة للمقدم غابي لحـود .

المدعي العام ـ سال الرائد سليم نصرة كيف دفع هذا المبلغ للمقدم غابـي لحـود .

سليم نصرة ـ انا لم اوقع امرا بدفع هذا المبلغ .

وهنا عرض امر الدفع على الشاهد العميد حماد فقال : هذا امضائي وليس امضاء الرائد سليم نصرة .

المحامي شنيارة ـ ارجو تسجيل ان امر الدفع جرى بعد توقيـع العميد الركن حماد .

الشاهد ـ ان مكتب الموازنة هو وحده يصفي الاموال وفقا للقانـون وحسب تعليمات العام ١٩٦٦ وامر الصرف او الدفع مبدئيا يصدر عـن قائد الجيش . واذا حصل صرف مبلغ من دون توقيع قائد الجيش يكـون قد حصل خطأ اداري .

ومليون لحساب القائـد

س ـ الهيئة التي تالفت لمساعدة الجيش وخصصته بمبلغ ٢٢٥ الف ليرة هل اخذت علما ان اموال التبرعات والهدايا اصبحت تفوق مليـون لـيرة ؟

ج ــ نعم . وقائد الجيش كان يرسل كل الشيكات التي ترد باسمه الى مصرف لبنان وتدخل في الحساب .

المستشار شقير ــ هل تقدر ان تكشف لنا على عاتق من تقع مسؤولية انفاق هذه الاموال ؟

المستشار شقير ــ سليم نصرة هو مسؤول ؟

ج ــ لا ، لانه نفذ اوامر قائد الجيش ولا تقع عليه اي مسؤولية .
س ــ الم يكن في استطاعتك وانت تشغل هذه الوظيفة الدقيقة ان تبلغ قائد الجيش ان طريقة تسلم الاموال وصرفها غير قانونية ؟

ج ــ نحن لم نستلم اموالا . هناك محاسبة وداخل وخارج . ولكن ثمة خطأ اداري . وهناك اموال دفعت للشعبة الثانية .

س ــ كيف تصرف عشرة الاف ليرة وتعطي ذلك الامر الصفة المستعجلة ؟

ج ــ العشرة آلاف ليرة طلبها المقدم غابي لحود ، وعلمت من الشعبة الثانية ان الامر مستعجل. واذكر مرة ان قائد الجيش اتصل هاتفيا من منزله او من القيادة القديمة طالبا دفع عشرة الاف ليرة للشعبة الثانية فدفعت ، وكان صرفها كما اعتقد خطأ اداريا .

س ــ من يعتبر مؤتمنا على الاموال في المحاسبة العامة ؟

ج ــ الاموال مجمدة في المصرف وتتحرك بامر من القيادة ؟

س ــ هل كان لدى الشعبة الثانية اموال في الجيش ؟

ج ــ لا اعرف ، اسألوا الشعبة الثانية . واعتقد انهم كانوا يملكون الاموال بعد سحبها لدفعها للمخبرين لدى الشعبة .

س ــ هل يعتبر ان احدا من المتهمين كان مؤتمنا على المال بمعنى المحاسبة والقانون ؟

ج ــ اعتقد ان الشعبة الثانية ما عندها صندوق .

وانا اعرف المعاون فيليب خوري ولا اعرف هل كان لديه اموال .

المدعي العام ـ هو يعترف بوجود المال لديه .

س ـ المال باسم من كان يقبض للشعبة الثانية ؟

ج ـ رئيسها .

س ـ هل يجوز صرف المال في الشعبة من دون موافقة قائد الجيش ؟

الرئيس ـ المحكمة تقرر عدم طرح هذا السؤال .

س ـ عندما تدخل الاموال في حساب الشعبة الثانية ماذا تكون صفتها ؟

ج ـ تعطى الصفة السرية وتنفق بشكل سري . واموال الشعبة الثانية نوعان نوع يراقب والاخر السري لا يراقب .

س ـ هل يعتبر انالمخالفة الادارية تبديد للاموال ؟

الرئيس ـ المحكمة ترفض طرح هذا السؤال .

س ـ ما دامت اموال التبرعات والهدايا اودعت باسم قائد الجيش فمن كان يفوض قائد الجيش القبض ؟

ج ـ انا وبموجب تفويض من قائد الجيش وبعد مراقبة المفتش الاداري لطريقة الصرف .

المدعي العام ـ ورد في افادة النقيب جوزف ماضي انه كانت له تعويضات ورفض دفعها له . فلماذا ؟

ج ـ جاء امر من قائد الجيش بعدم دفعها للنقيب ماضي وذلك بعد عودة النقيب من فرنسا .

شاهد ينقض شهادته

وقال العقيد جورج يوسف كرم معاون قائد موقع بيروت انه يؤيد افادته امام المحقق العسكري ، وذكر انه في العام ١٩٦٨ كانت وظيفته في

البقاع مساعدا اول ومساعدا ثانيا . واضاف : لا علم لي بوجود لوائح تتضمن اسماء اشخاص لتوقيفهم بغية التاثير على الناخبين لمصلحة بعض المرشحين .

الرئيس ـ ورد في افادتك ان ضباط المكتب الثاني كانوا يعطون الاوامر اعتباطا لضباط الارتباط بقصد القبض على اشخاص ومنهم المحامي روبير غانم ؟

الشاهد ـ انا لم اقل ذلك اطلاقا للمحقق وكنت اعطي افادة باللغة العامية وهم يكتبون بالفصحى وربما كتبوا خلافا لما قلت ، وكان الواجب يقضي بان اقرأ الافادة قبل ان اوقعها . وانا اعطيت افادة للمقدم حداد واخرى للمحقق العسكري . ان اسعد شاهين ابلغني ان روبير غانم اوقف فاستغربت ذلك وسمحت له بمواجهة روبير غانم الموقوف .

المدعي العام ـ الشاهد نحترمه وهو معاون قائد موقع بيروت وقد اعطى افادته للمحقق العسكري بمحض ارادته وبعد تحليفه اليمين القانونية . فلماذا ينكر بعض الاقوال التي وردت في افادته لدى المحقق ؟

المحامي الحسيني ـ يطلب الدفاع جلب المحقق العسكري السيد الياس عساف لاستيضاحه .

المدعي العام ـ اطلب الرجوع الى افادة الشاهد امام العقيد حداد .

الرئيس ـ قررت المحكمة صرف النظر عن افادات الشاهد السابقة وهي تطلب منه الان الادلاء بالواقع ... هل علمت ان النقيب فرح كان يعطي الاوامر بالقبض على اشخاص اعتباطا للتاثير على الناخبين ؟

الشاهد ـ كل يوم الانتخابات كنت في زحلة والنقيب فرح كان في ابلح ولا اعرف ما حدث من توقيف ومن اعطى الاوامر بالتوقيف .

الرئيس ـ ورد في التحقيق ان النقيب فرح اهدى عشرين مسدسا الى احد رجال السياسة ؟

ـ لا علم لي بذلك .

الرئيس – هل دفع النقيب فرح اموال الجيش وبددهـا لمصلحـة مرشحين في البقاع ؟

– لم تكن لي صفة الاشراف عليه ولا علم لي بذلك . واذكر ان المحقق العسكري سألني هل نظمت لوائـح باسماء اشخاص ، فنفيت لان ذلـك يتطلب اجهزة مخابرات وكان المقدم الشيخة قـال في افادته اني نظمـت اللوائـح .

المدعي العام – هل حلف اليمين القانونية لدى قاضي التحقيق وتليت عليه افادته وواقعهـا ؟

العقيد – نعم حلفت اليمين القانونية لكن الافادة لم تتل علي . وما ورد في افادتي لدى المحقق العسكري لم اقله .

المدعي العام – اطلب تدوين اقواله واحتفظ بحقي في اتخاذ ما يلزم بشأنهـا .

س– قلت في افادتك ان توقيف روبير غانم كان بأمر من النقيب نعيم فـرح .

فماذا تقـول ؟

ج – انا لم اقل ذلك للمحقق هذا غير صحيح .

ثم قررت المحكمة تكرار جلب شهود الحق العام النقيب السابق جوزف كيلاني والياس عواد وسعيد سالم وشهود الدفاع الثلاثـة الرائد عباس حمدان والرائد عبدالله خوري والرقيب اول سعد عاد . وارجأت الجلسة الى يوم السبت في ٢٤ اذار .



الفارون يردون من دمشق

في دمشق رد الضباط الذين لجأوا الى هناك على ما جاء في المحاكمات على الشكل التالي :

بدأ النقيب جان ناصيف بالكلام . قال : هل تقراون ما يكتب في بعض الصحف .. لا شك ان هناك خطة اعلامية مدروسة للتأثير على الرأي العام ، حتى اذا جاءت الاحكام قاسية كان هناك ما يبررها .

اقوال ... واقوال

واستطرد : افادات تبرع بها حاقدون ... تبديد اموال ، احتجاز حريات ، تلف مستندات ... اقوال واقوال لا تستند الى اي قرينة . ظلوا سنتين يجمعون هذه الافادات ... وكان اخيرا هذا القرار الظني الذي يستند مع الاسف الى « سمعنا وقيل لنا ، ونعتقد » . وبعد ذلك يتساءلون لماذا لم نمثل امام المحكمة ... ولماذا نحضر ؟ لماذا نقود انفسنا الى « المسلخ » ؟

ويتوقف النقيب ناصيف عن الكلام ، يأخذ جريدة ، يقرأ افادة النقيب قسيس ثم يضحك ويضحك معه الاخرون ، ويتابع مسكين هذا الرجل ، تبرع بالافادة قبل ان تطلب منه ... لماذا ؟ لان جان ناصيف طلب نقله من حرس الرئيس فؤاد شهاب .

ويعود الى قراءة القرار الظني ، ثم يستطرد : تبديد اموال .. توقيف

اشخاص ... اين تبديد الاموال ، واين الخزنة التي كانت تحت تصرفي ؟ اما توقيف الاشخاص ، فبربكم من هم الاشخاص الذين اوقفتهم ، لماذا لم يأتوا بشخص واحد ليقول « جان اسعد اوقفني او احتجز حريتي » عندما مثلت امام المحقق سألني عن قضية التزامات مجلس النواب ، قلت لا اعرف شيئا عن هذه القضية . وقبل قفل التحقيق سألني المحقق : هل تضيف شيئا ؟ قلت : نعم اريد ان اضيف انني اطلب مقابلتي مع الاشخاص الذين تقولون ان لهم علاقة بالتزامات مجلس النواب . وضحك المحقق ثم قال : ما في لزوم ، هودي ما راح نذكرهم بالتحقيق . والان ترون ان التحقيق يرتكز على هذه النقطة ، جان ناصيف محكوم جناية بتهمة تبديد اموال .

وتابع النقيب ناصيف : نسيت شيئا ، لقد ادعيت على النقيب القسيس .

حديث الشيخة

وتسلم الحديث المقدم سامي الشيخة وقال : ما زلنا مصرين على الصمت ، نكتفي بمطالعة الصحف وتتبع المحاكمات لدينا الكثير من القضايا المهمة وسنقولها في الوقت المناسب .

وعاد النقيب ناصيف الى الكلام : يا عيب الشوم ... بالامس كنت اطالع كتابا عن المخابرات الاميركية ... هناك في الولايات المتحدة تحمي السلطة السياسية المخابرات ... تدافع عنها ... تغطي اخطاءها .

ويتابع سامي الشيخة : ليتهم يتعلمون .. لكنني اعجب من القرار الظني ، اتهامات لا تستند الى حقائق . مثلا انا متهم بتوقيف اشخاص .. اي شخص اوقفت ؟ ليسموه لي ، من هو الشخص الذي اوقفته ، انا لم يكن بتصرفي جهاز تنفيذي ، لا في بيروت ، ولا في الشمال ولا في البقاع ، كنت مرؤوسا لرئيس الشعبة عندما كنت في بيروت ، ومرؤوسا لرئيس المنطقة عندما كنت في الشمال . اما التهمة الثانية ، فهي تبديد الاموال . القانون

ينص صراحة على ان الذي يعتبر مبددا للاموال ، هو الذي يكون قيما على الاموال ؟ لا ابدا . انا كنت « وسيط » أكلف من رؤسائي بدفع مبلغ ما ، الى اخر ، فأتولى دفعه لا اكثر ولا اقل ، وقبل سفري عام ١٩٧٠ في بعثة تخصص الى الخارج ، سلمت جميع اوراقي ، وجرت مطابقة مع امين الصندوق وتأيد ذلك بافادة امين الصندوق .

قضية حراس « الاي.بي.سي. »

قلت للشيخة : وقضية « الاي.بي.سي. » اين ذهبت الـ ٢٠٠ الف جنيه ؟

اجاب وهو يلتفت الى النقيب ناصيف : ما هذه القصة ؟ انا لا علاقة لي بها ، ليسألوا الجنرال بستاني هو الذي تولى معالجتها في ذلك الوقت . وكل ما اعرفه ان « الاي.بي.سي. » ، كانت في ذلك الوقت تشيل موظفين مش توظف . وعلى كل حال حسب معلوماتي ان الجنرال بستاني كلف وقتها احد الضباط واحد المحامين ووضعوا بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نظاما لحراس « الاي.بي.سي. » . وهذا النظام يحدد كيفية التعامل معهم .

صحيح ان الشركة كانت تدفع اجور هؤلاء الى وزارة الدفاع ، لكن الوزارة كانت قد عينت محاسبا خاصا لدفع الاجور ، ولم يكن لي اي علاقة مباشرة بهم سوى انني كنت استقبلهم في مكتبي بالقيادة ، وعندما كانوا يأتون للمراجعة في قضاياهم .

واضاف : نحن كضباط فروع ، كنا ننفذ اوامر رؤسائنا ، وكل ما قمنا به تم بناء لاوامر كانت تصدر الينا من رؤسائنا . نحن كنا ننفذ ، ولم نقرر .

قضية ناخبي بلدة « مشمش »

● جان ناصيف : تذكرت شيئا . هل تذكر ما ورد في القرار الظني عن عرقلة السير في جبيل لمنع الناخبين من الوصول الى مشمش . صحيح هذه قصة تضحك كثيرا . ويقولون اني اتصلت يوم انتخابات جبيل بالمقدم حمدان . وقلت له ان الوضع قد تغير بالنسبة الى مشمش ، وطلبت منهم عرقلة السير ومنع وصول مؤيدي اده الى اقلام الاقتراع .. يا سلام على هالحكي ، هل تعرفكم هو عدد ناخبي مشمش ؟ انه لا يزيد عن ٢٠٠ ناخب . ومن الطبيعي ان ينتخب مثل هذا العدد في اقل من ساعتين فلماذا اطلب عرقلة السير ؟

● وهنا سألت الشيخة : وقضية دندش دندش ؟

● اجاب : هه ذكرتني . هذه واحدة . لماذا ذكروا دندش دندش ، ولم يذكروا غيره من الاسماء؟ هناك شخصيات كبيرةموجودة عندهم باللوائح، وقد دفعت لها اموال طائلة بدون ايصالات لماذا لم تذكر اسماؤهم ؟

● قلت : لماذا لا تذكرهم انت ؟

● قال: مش هلق ، خليهم هم يذكروهم .

● وسألت النقيب ناصيف : يقولون ايضا انكم كنتم على اتصال دائم بالرئيس شهاب ، هل هذا صحيح ؟

● النقيب ناصيف والمقدم الشيخة : نعم كان يحصل ، وما هو العيب في ذلك ؟ الرئيس شهاب هو اب الجيش والقائد الاعلى للجيش بصفته رئيسا للجمهورية . كنا نزوره في كل مناسبة . اين هي الجريمة ؟ دلونا على الجريمة ؟ اذا كانت زيارة الرئيس شهاب جريمة فنحن نتقبلها .

● قلت : ولكن كنتم تبحثون في السياسة ..

● جان ناصيف : من قال ذلك ؟

● قلت : القسيس

● ضحك ثم قال : بتقصد يوضاس .. مسكين هذا الرجل ..

● قلت : هل تفكرون بالعودة ؟

● الشيخة : نحن نعتبر انفسنا بزيارة لسوريا الشقيقة . وقد لجأنا اليها نظرا للاجواء غير الطبيعية . وعندما تزول الافتراءات سنرد على الافتراءات .

● ناصيف : عندما تزول الاجواء غير الطبيعية .

● قلت : ما هي هذه الاجواء ؟

● الشيخة وناصيف بصوت واحد : كثيرة .

● قلت : مثلا .

● القرار الظني . هل قرأته ؟ مبني على الشائعات وعلى السمع . هذا مثل عن الاجواء غير الطبيعية .

● وتابع الشيخة : هذا ليس كل شيء اذا كنا نريد ان نشرح ما هي الاجواء غير الطبيعية نحتاج الى اكثر من جلسة . انها قصة مسلسلة طويلة .

● قلت : طالما ان لديكم الكثير من الاسباب التي تجعلكم غير مطمئنين؟ لماذا لا تقولون كل شيء الان ؟

● ناصيف : مؤكد غير مطمئنين ، بعد هالشي اللي صار . عندما احلنا امام المجلس التأديبي لم يثبت علينا شيء . ولكن صرفنا من الخدمة . هذا هو المطلوب : الادانة .

● قلت : هل انتم نادمون ؟

قال ناصيف وايده الشيخة : كلا : نحن عملنا بوحي ضميرنا ، وايماننا بلبنان ، ولسنا نادمين على شيء .

المقدم لحود يتحدث من مدريد

قبل ان ينشر الملف ـ الوثيقة في (النهار) كان العقيد السابق غابي لحود قد ادلى بهذا الحديث (للنهار) .. وتحدث فيه عن دور المكتب الثاني وعلاقته بالرئيس السابق شارل حلو ..

قال مندوب النهار :

ـ بتعرف الكولونيل ؟

ـ عفوا سنيور ، لم افهم تماما ماذا تريد .

ـ اريد الكولونيل . رجل طويل القامة . رقيق الوجه . نحيل . عيناه حادتان .

ـ عفوا سنيور ، لم افهم بعد .

ـ قيل لي انه يقيم في هذه البناية .

ـ قيل لك ذلك ؟ لا اعرف .

سألته : اهذا هو شارع ارتيسا دي ساغري ؟

قال : هذا هو .

ـ والمنطقة ، كويداد بويرتا دي هييرو ؟

قال ضاحكا : اجل هذه هي .

ـ والبناية ، رقمها ١٢ ؟

هز راسه .

اذا الكولونيل في هذه البناية . وهو في الطبقة الرابعة وشقته « آ »

يضحك البواب الاسباني ثم يلتفت الى زوجته ويترغل معها كلاما جعل الزوجة تكاد تقلب على ظهرها من الضحك : الكولونيل ؟ آه ، سي ... تريد السنيور اللبناني . سي . سي . خرج من قليل هو وزوجته .

ـ تعرف متى يعود ؟

ـ نو سنيور .

ـ البرد قاس عندكم .

ـ سي سنيور .

ـ تسمح لي ان ابقى هنا قليلا ؟

ـ لا كورتا .

ـ لا كوارتا ؟

ـ يا كوارتا .

ـ يا كوارتا ماذا ؟

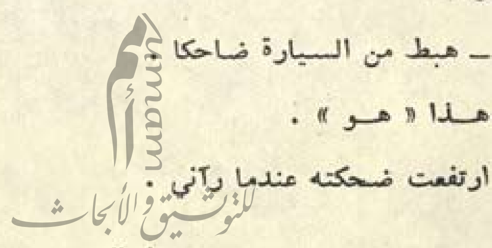
ـ يا كوارتا يعني موافق .

ـ موافق ؟ شكرا سنيور . لكن البرد لا يزال قارسا وحادا وعنيفا. كان الرجل الاسباني لا يزال يتفرج علي وانا افرك يدي بردا عندما « وصل » .

ـ هبط من السيارة ضاحكا .

هـذا « هـو » .

ارتفعت ضحكته عندما رآني .



انه هو . انه الرجل الذي كان في يوم لامعا . غامضا . مخيفا . كالاسطورة . انه هنا في ضاحية من مدريد .

لماذا تهتمون بنا ؟

قال قبل ان يمد يده مصافحا : « تعذبت على الماضي . لن اصبح حكواتيا ولن تستطيعوا ولن يستطيعوا ان يحولوني الى حكواتي . لن احكي . لم يحن الوقت بعد . قد يأتي الوقت » .

لم يعد الكولونيل يضحك . سرنا معا الى المصعد . الشقة « آ » دخلنا . انها شقة غير متواضعة . صحيح انها ليست فيلا الا انها في ضاحية راقية من مدريد . جلسنا .

ـ اهلا وسهلا ، قال الكولونيل وهو يبتسم . جئت الى مدريد من اجل حديث صحافي ، من اجل ضرعة ؟ ستعود الى بيروت من غير ضرعة ولا حديث صحافي مثير .

لم يعد الكولونيل يضحك لمعت عيناه الحادتان وسألني : « لماذا تهتمون بنا الى هذا الحد ؟ »

لم أجبه . الكولونيل لا يريد ان يحكي .

« لماذا نهتم بكم ؟ انهم يهتمون بكم . وانتم موضع اهتمام منذ سنوات وسنوات . واليوم ازداد الاهتمام بكم » .

ـ شكرا .

شكرت الكولونيل . عزمني على كاس . قال : لنشرب ونمض عطلة في مدريد نتفرج على تاريخ العرب وعلى آثارهم .

« شكرا كولونيل ، نريد ان نسمع رايك ، لا نريد ان نسمع راي تاريخ العرب في العرب . يريدون ان يسمعوا جوابا منك عن امور كثيرة » . الكولونيل لا يريد ان يحكي : « لن أصبح حكواتيا » .

نرفز الكولونيل : انا المسؤول !

ـ كولونيل ، هناك اتهامات كثيرة فوق رؤوسكم .

ـ تستعمل صيغة الجمع .

ـ الواقع استعمل الصيغة لانكم كنتم جماعة ولم تكونوا فردا .

نرفز الكولونيل : « انا المسؤول » .

ـ عظيم كولونيل . اذا يجب ان نعرف ما هو جوابك عن الاتهامات .

يحتد من جديد وتلمع عيناه من جديد ويتحسس ظهره قليلا : « قلت كل شيء للمحقق . قلت كل شيء في التحقيقات الادارية . كل شيء موجود في ملفي . كل شيءموجود عندهم . لكنهم لا يريدون ن يفرجوا عن شيء » .

يمزّ الكولونيل من كأسه : « كاسك » . نرفع كاسينا . « لا اضافة عندي » ، يقول . « لا اريد ان اصبح حكواتيا . لست سياسيا ولن اكون » .

ـ عظيم كولونيل .

يهدأ قليلا ثم يعود يتحسس ظهره . انه متألم . يكزّ على اسنانه . يطلب دواء . يشرب الدواء . ثم يعود يلتفت الي ويحاول ان يضحك .

سألته : متألم الكولونيل ؟

ـ قليلا .

ـ مريض الكولونيل ؟

ـ ولو ، لحد هون ؟ حتى المرض ما بقا تصدقونا . من ثلاث سنوات

وانا مريض . عندما يبدأ الالم اشعر أن سكة فلاح جبار تفلح ظهري . وتكسلر ببلادة وهدوء من اعلى رقبتي الى اسفل ظهري . نعم مريض .

ليس شاحبا . انما ليس وهاجا وزاهيا كما كان . كما نعرفه . كما يعرفه الذين كانوا يعرفونه . ضامر قليلا . نحيف اكثر . متوتر اكثر . وبالطبع ممتعض وغاضب اكثر .

ولكن يبدو ان لديه الوقت وانه واثق من نفسه ومن وقته .

الحنين الى الجيش

سألني عن اخبار بيروت .

رويت له اخبار بيروت التي هي اخباره واخبار زملائه الضباط السابقين في المكتب الثاني السابق .

لم يتعجب . قال : « هذا طبيعي . المكتب الثاني ، المكتب الثاني . ماذا ينتظرون من المكتب الثاني ان يفعل ؟ »

قلت له : لا اعرف .

سألني مرة اخرى : « ماذا ينتظرون من المكتب الثاني ان يقول ؟ المكتب الثاني ليست مهمته ان يحكي . ليست شغلته ان يدافع عن نفسه . ليست شغلته الدعاية والاعلان » .

قلت : انما هناك اتهامات .

وقرات له التهم الست الموجهة اليه . ثم قرات له ايضا المذكرة التي عممت على كل المخافر في الداخل وعلى الحدود ، مذكرة القاء القبض ، مذكرة التوقيف في حق الكولونيل المسرح من الجيش غابي لحود .

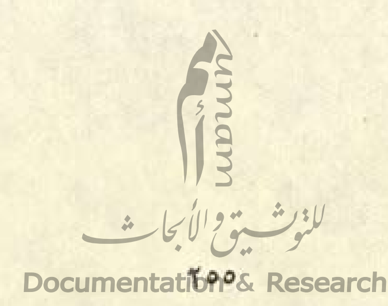
وهنا بدا عليه انه يريد ان يقول شيئا . قال : « تعرف ؟ سنة ١٩٤٩ كنت امام اختيارين ؛ اما ان اكون ضابط درك او ان اكون ضابطا

في الجيش . لا اعرف لماذا كان الجيش يغلي في دمي في ذلك الزمن ، فدخلت المدرسة الحربية ولا يزال دم الجيش يغلي في جسدي ، ثم تخرجت ضابطا . ثم التحقت بالقطع وبالمسؤوليات التي مررت فيها . اني ان كانت سنة ١٩٥٩ بعد تولي الرئيس شهاب رئاسة الجمهورية بقليل، فجئت الى المكتب الثاني . ثم بعد سنوات اصبحت رئيسا للمكتب الثاني . والان لا اريد شيئا الا أن اعود الى الجيش لانني اعتبر انني استطيع ان اخدم الجيش ولان الجيش يرافقني في كل تفكيري وفي كل مكان وفي كل ما اعمل . ثم انني اقمت الدعوى امام مجلس الشورى لانني واثق من اني ساعود الى الجيش . لانني واثق من انهم لن يستطيعوا ان يأخذوا علي او يسجلوا علي اي مأخذ غير قانوني . فقد اخبرتهم بكل التفاصيل ووضعت امامهم ماحدث عندما كنت مسؤولا عن المكتب الثاني . وقلت لهم انني اتحمل مسؤوليتي اذا كانت هناك مسؤولية » .

توقف الكولونيل عن الكلام لا يريد ان يتابع .

قال : « غدا نفكر في الامر . اما الان فلا ازال مصرا على الا اتحول الى حكواتي » .

والان هذه هي قصة المكتب الثاني كما جاءت في الملف والمحاكمات .. والقصة طويلة جدا .. قصة ١٢ عاما من حكم عرفه لبنان .





Documentation & Research



للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الملف الوثيقة

هذا الملف الذي يعتبر أضخم وثيقة تاريخية في حياة لبنان بعد الاستقلال ليس بالملف العادي ، إنما هو قضية حكم استمر ١٢ عاماً ، كان خلاله المكتب الثاني يحكم البلد بأساليب عسكرية استمرت منذ بداية عهد فؤاد شهاب وحتى نهاية عهد شارل حلو .. إلى أن جاء الرئيس سليمان فرنجية يصحح الأوضاع ، ويعيد إلى لبنان حياته الديمقراطية ..

ونحن إذ نسجل هذا الحدث التاريخي في هذا الكتاب الذي اعتمدنا فيه على ملف التحقيقات والمحاكمات نستهدف من ذلك كشف ما كان يجري في الماضي ، لنمشي معاً نحو لبنان ديمقراطي أفضل .

إنه الملف - الوثيقة لحقبة من الحكم عاشها لبنان وسط الذعر ، والرعب والقلق على مصيره.







الثمن : ٤٠٠ ق. ل. أو ما يعادلها .